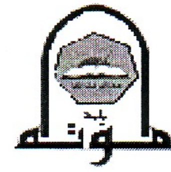


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات التركية - الإسرائيلية

إعداد الطالبة
رنا عبد العزيز محمد الخماش

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان

رسـالة مقدمـة إلى عمادة الدراسـات العليـا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقـات الدوليـة قسم العـلوم السياسيـة

جامعة مؤتة، 2009

الإهـــداء

اهدي هذا العمل إلى روح والدي، رحمه ا ...

والى والدتي العزيزة أطال ا في عمرها ...

والى جميع أساتذتي الذين منحوني العلم والتوجيهات المتميزة ...

والى إخواني وأخواتي وجميع أصدقائي ...

واخص بالذكر منهم شموعا أضاءت حياتي: ذكرى ومنار اللتان كـان لهمـا أثـرا واضحا في حياتي العلمية والعملية ...

رنا عبد العزيز الخماش

الشكر والتقدير

الحمد والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد ...

إن كان من شكر وتقدير فللواحد القدير على إنجاز هذه الرسالة، ثم أتقدم بعظيم الشكر والعرفان والتقدير لأستاذي الفاضل ومثلي الأعلى وقدوتي في العلم والعمل والخلق الحسن الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان، على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى اهتمامه ومتابعته طوال فترة إعدادها، وعلى مساهمته فيها بالرأي والنصيحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليل الدكتور احمد البرصان على اهتمامه ومتابعته لي طوال فترة دراستي الجامعية وإعدادي لهذه الرسالة، وأتقدم بجزيل الشكر أيضا إلى من علمني فن الكتابة وهندسة العبارة الدكتور باسم الطويسي، كما اخص بالشكر للأستاذ عاطف المحاميد على تكرمه بالتدقيق اللغوي لهذه الرسالة، ولكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة على صورتها النهائية.

أسأل ا تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، وأن يجزيهم عنّي وعن الأمة العربية والإسلامية خير الجزاء.

رنا عبد العزيز الخماش

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: تأثير البيئة الخارجية على طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية

الفصل الخامس: التحديات التي تواجه العلاقات التركية - الإسرائيلية

الملخص

العلاقات التركية - الإسرائيلية

رنا عبد العزيز الخماش

جامعة مؤتة، 2009

تهدف هذه الدراسة إلى تكوين صورة واضحة حول طبيعة وحقيقة العلاقات التركية – الإسرائيلية، وأسباب ودوافع إقامتها، وأهدافها وأبعادها المختلفة السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية. والتعرف من خلال ذلك على طبيعة التحديات والمخاطر التي تفرضها العلاقات التركية – الإسرائيلية على المنطقة العربية وتأثيراتها المختلفة على أهم قضايا المنطقة المصيرية (الأمن القومي العربي، القضية الفلسطينية، عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط)؛ لما لهذه القضايا من ارتباط وثيق بجميع الدول العربية ، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن هنالك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية، وبين تهديد امن واستقرار المنطقة العربية.

لذلك تناولت الدراسة دور الأطراف الخارجية (الإقليمية والدولية) في تعزيز وتطوير هذه العلاقات أو تراجعها، وخاصة دول الجوار الجغرافي(سوريا، العراق، إيران)، ودور الدول الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) في تدعيم وتوثيق العلاقات بين البلدين.

كما تتناول الدراسة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تعزيز وتطوير العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أدت إلى وضع تصورات وسيناريوهات لمستقبل العلاقات بين البلدين.

Abstract

Turkish-Israeli Relations

Rana Abd-Aziz ALkamash

Mu'tah University , 2009

This study aims at gaining a clear picture about the nature of the Turkish – Israeli relations the reasons and motives for their establishment objectives as well as their various dimensions: political, security, military, and economic. Hence, the identification of the nature of the challenges and risks posed by the Turkish – Israeli relations on the Arab region and their effects on various major issues in the region (Arab national security, the Palestinian issue, the process of political settlement in the middle east) as for these issues are closely linked to Arab countries.

There for, the study addressed the role of external parties (regional and international) in the promotion and development or decline of these relations, in particular those in geographical proximity (Syria, Iraq, and Iran) and the role of major countries (united states of America, the European union) in the consolidation and strengthening of relations between the two countries.

It also addresses the internal and external challenges facing the promotion and development of relations between Turkey and Israel . the study found a set of results led to the development of visions and scenarios for the future of relations between the two countries

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

تعد العلاقات التركية الإسرائيلية من أكثر العلاقات المثيرة للجدل في منطقة الشرق الأوسط؛ نظرا للعلاقات المتميزة بين الطرفين على الرغم من وجود اختلافات كبيرة ومتعددة بينهما.

إن الغالبية العظمى من سكان تركيا مسلمون، حيث تقدر نسبتهم 99 % من إجمالي تعداد الشعب التركي ويتأثرون بما يحدث في الأراضي الفلسطينية، من احتلال إسرائيل لفلسطين في العام 1948م وأجزاء من الأراضي العربية في العام 1967م، والتي لا تزال بعضها تحت الاحتلال حتى وقتنا الحاضر، وتشريد الشعب الفلسطيني وإحراق المقدسات وتهديمها، وسياسة الحصار والتجويع التي تتبعها إسرائيل لإخضاع الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى المجازر اليومية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وحيث إن المشاعر والأخلاقيات لا ينظر لها بأي منظار مهم في العلاقات الدولية إذا تعارضت مع مصالح الدول، فعلى الرغم من تصويت تركيا ضد قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة في 29 كانون الأول 1947م، إلا أن تركيا اعترفت بدولة إسرائيل بعد مرور عدة أشهر على قيامها في العام 1949م؛ لتكون بذلك أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الإسرائيلي الذي لم يتأخر بتطوير علاقاته بأنقرة التي زارها ديفيد بن غوريون - رئيس وزراء إسرائيل آنذاك عام 1957م - سرا في أطر المساعي الأمريكية – البريطانية لتطويق المد الناصري في مصر عن طريق حلف بغداد، ولقد أوصى ابن غوريون بالتركيز على دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، أثيوبيا) لضرب العرب وعدها الضلع الثالث في مثلث الصراع العربي – الإسرائيلي.

منذ ذلك الحين قام بين تركيا وإسرائيل تعاون استراتيجي وطيد تدعمه وترعاه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتنميه وتغذيه خلافات تركيا مع الدول العربية وذلك لعدة اعتبارات منها:

إنهما دولتان غير عربيتين في محيط كله عرب، ولا سيما في ظل تمسك تركيا بالعلمانية بالإضافة إلى قرب كل منهما للغرب خاصة بعد انضمام تركيا لعضوية حلف الأطلسي (الناتو) في 18 شباط 1952م.

ويمكن أن تعزى الرغبة الأمريكية في إقامة علاقات إستراتيجية وتحالف وطيد بينهما لعدة أسباب:

إنهما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان أنظمة ديمقراطية في الشرق الأوسط، أضف إلى ذلك ما تجسده الرؤية الأمريكية لدور كلتا الدولتين في مشروع الشرق الأوسط الكبير - الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 / 9 / 2001م؛ لاعتقادها أن سبب الهجمات هو كره المسلمين لها، وبدعمها للنموذج التركي تظهر أنها ليست ضد الإسلام بل هي ضد الإرهاب (الإسلام الأصولي) فلا داعي، لأن يتخوف منها المسلمون أو يشعرون أنها ضد الإسلام بالتحديد - وقيادتهما للمنطقة وخصوصاً أن تركيا تمثل النموذج الإسلامي الذي يريد الغرب من دول المنطقة أن تحتذيه، فلقد بدأت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن تشير إلى تركيا كحالة لافتة للاهتمام، إذ طرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بان تركيا " توفر لمسلمي العالم نموذجا ناجحا لديمقراطية حديثة وعلمانية "، ووصفت كوندليزا رايس (وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة) تركيا بأنها" دولة مسلمة 99% تطرح بديلا هاما للإسلام السياسي". (شحاتة، 2004، ص 25).

فضلا عن ذلك فإن واشنطن ترى في النموذج التركي قاعدة مهمة لمحاربة الإرهاب، ومواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وحسب إستراتيجية الأطراف الإسرائيلية (إيران، تركيا، أثيوبيا) تعتبر تركيا المتنفس الوحيد لإسرائيل في محيط كله عرب لا سيما بعد سقوط نظام الشاه في إيران العام 1979م.

ومما زاد من اندفاع تركيا إلى المعسكر الغربي وحلفائه الخلافات التركية العربية القديمة - الجديدة، خلاف تركيا مع سوريا بسبب لواء الإسكندرية ثم دعم

سوريا لحزب العمال الكردستاني منذ 1984م وإيوائها لعبد ا أوجلان (زعيم حزب العمال الكردستاني) 1998م، وخلافاتها مع العراق أيضا بسبب مياه نهري الفرات ودجلة، وهجمات الأكراد من شمال العراق ضد تركيا، حيث كانت هاتان الدولتان (العراق، سوريا) في المعسكر الشرقي المعادي للحلف الأطلسي الذي كان يرى في تركيا مركزا متقدما لحماية المصالح الغربية أمام المد السوفيتي الشيوعي في زمن الحرب الباردة، ووقوف العرب إلى جانب قبرص – مكاريوس اليونانية في العام 1965م.

وإسرائيل لم تتوان في اقتناص الفرص لتطوير التحالف مع تركيا من خلال تقديم المعلومات الاستخبارية لها وخاصة فيما يتعلق بنشاطات حزب العمال الكردستاني، وتقديم الدعم لها في الكونغرس الأمريكي من خلال اللوبي الصهيوني لتسهيل حصولها على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والمساندة في الخلاف التركي - اليوناني حول جزيرة قبرص أيضا، وما توج هذه العلاقة الاتفاق الاستراتيجي الذي وقع 1996م وفتح صفحة جديدة في العلاقات الإسرائيلية – التركية، وعلى أثر ذلك استغلت تل أبيب هذه الفرصة فنجحت في إقامة علاقات وطيدة مع القيادات العسكرية التركية والحكومات المتلاحقة.

استمرت العلاقات بين البلدين في مسارها الاستراتيجي على الرغم من أنها مرت بمنحنيات بسيطة صعودا وهبوطا حتى دخلت في مرحلة فتور شديد لتعاقب بعض الأحداث، منها تولي حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية السلطة في تركيا في العام 2002م، والانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في العام 2000م، والغزو الأمريكي للعراق في العام 2003م، وتلاقي المصالح التركية - العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر، والتدخل الإسرائيلي العسكري والمخابراتي في كردستان العراق.

ولإدراك أهمية العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة بشكل عام والقضايا العربية الإسلامية بشكل خاص، فإن الأمر يتطلب التعرف على طبيعة هذه العلاقة ودوافعها ومدى انعكاسها، وتأثيرها على المنطقة وقضاياها وهل للدول

العربية دور في التأثير على هذه العلاقة سلبا أو إيجابا ؟ وما هو تأثير بعض الدول العظمى عليها ؟

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في طبيعة ومرتكزات وأبعاد العلاقات الإسرائيلية – التركية واستمرارها على مدار أكثر من نصف قرن، ومدى أهميتها بالنسبة للطرفين وانعكاساتها على المنطقة العربية وخاصة الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

3.1 أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن ماهية وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وأثرها على المنطقة العربية بشكل عام، وعلى الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط بشكل خاص.

4.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه على الصعيدين العلمي، والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع العلاقات التركية – الإسرائيلية.

الأهمية العلمية للدراسة :

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات التركية – الإسرائيلية إلا أن أغلبها كانت تتسم بالتركيز على أحد أبعاد هذه العلاقة سياسية كانت أم اقتصادية أم عسكرية والتركيز على فترات تاريخية طويلة مما يشتت من تركيز الدراسة على بعض التفاصيل الدقيقة والمهمة أو تغفل هذه الدراسات دور الدول الكبرى والدول العربية في طبيعة هذه العلاقة، وتأثير وتأثر العلاقات التركية الإسرائيلية بالأحداث والتطورات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

لذلك تحاول هذه الدراسة أن تقدم تحليلا معمقا للعلاقات التركية الإسرائيلية انطلاقا من دراسة أبعاد العلاقات المختلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية

وتأثيراتها على الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية وعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية - ليس من باب السرد التاريخي المجرد وإنما في سياق تحليل طبيعة هذا التطور وأسبابه - وتأثيراتها المختلفة وتأثرها بما يجري من حولها داخليا وإقليميا ودوليا.

الأهمية العملية للدراسة :

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولتها البحث في مضمون وطبيعة العلاقات بين إسرائيل وتركيا وآثارها على الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، ومستقبل العلاقات بين البلدين.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في هذه المرحلة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة وبعد الغزو الأمريكي للعراق، وفي دراسة دوافع البلدين من العلاقة ومستقبلها وتأثيرها، وتأثرها بالدول العربية والإسلامية وقضاياها. وإعطاء الدارس المهتم بالعلاقات الدولية فكرة عن طبيعة المصالح التي أدت إلى إقامة العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وطبيعة الدور الذي تلعبه هذه العلاقة في التأثير على المنطقة وقضاياها.

5.1 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدة أسئلة:

1- ما هي أهم دوافع (أهداف) تركيا وإسرائيل من إقامة واستمرار العلاقات بينهما ؟
2- ما هو أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على العلاقات بين البلدين؟
3- ما هو تأثير الدول العربية على طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية ؟
4- ما هو تأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على كل من الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط؟

5- ما هو مستقبل العلاقة بين الدولتين؟ وهل ستكون على شكل تنافس أم تحالف؟

6.1 حدود الدراسة:

المحدد المكاني:

تركز هذه الدراسة على العلاقات بين (تركيا، إسرائيل، المنطقة العربية).

المحدد الزماني:

كما هو واضح من عنوان الدراسة فإنها تبدأ منذ 1996م، وهو تاريخ اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والذي تضمن تبادل الخبرات العسكرية، والقيام بمناورات مشتركة والتعاون الاستخباراتي في ظل ثلاث عشرة اتفاقية وقعها الطرفان، منها اتفاقية تحديث أسلحة تركية، وإقامة صناعة مشتركة للصواريخ والطائرات، وإجراء مناورات بحرية، كما امتدت هذه الاتفاقية إلى المجال الاقتصادي حيث زادت الصادرات التركية لإسرائيل بنسبة 40% وصادرات إسرائيل لتركيا بنسبة 28%؛ ونظرا لأهمية هذه الاتفاقية وتحويلها لمسار العلاقات التركية الإسرائيلية تم اختيار بدء الدراسة منذ توقيعها من 1996م إلى وقتنا الحاضر 2008م.

7.1 التعريفات النظرية:

ترى الدراسة أن هناك عدداً من المفاهيم الواجب تعريفها وتوضيحها قبل البدء في استعراض مضمون العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية.

حزب العدالة والتنمية:

هو حزب سياسي تركي تم تشكيله في 14 آب 2001م من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صادر عن محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، ويشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه

حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية.

والجدير بالذكر أن رجب طيب أردوغان هو زعيم الحـزب ويتـولى الحـزب السلطة منذ العام 2002م حتى الآن.

مجلس الأمن القومي التركي:

أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيـه صـلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش، والبحرية، والجوية، وقائد الجندرما. إلى جانب رئيس الـوزراء، ووزيـر الدفاع والخارجية والداخلية، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الـذي يعـد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركـان، وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لـسماع آرائهـم إذا دعـت الحاجة، ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هـذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بـأمن ووحـدة تركيـا وسـلامة أراضيها. ويمارس هذا المجلس نفوذاً واسعاً في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظـل، وقد تم إنشاؤه بناء على دستور 1982م بعدما قام العسكر بانقلاب على الحكومـة. (شقير، 2002).

مشروع الشرق الأوسط الكبير:

هي مبادرة طرحها الرئيس الأمريكي جورج بوش، وهذا المسمى أطلقته وزارة الخارجية الأمريكية في بداية التسعينيات على الدول العربية بالإضافة إلى إسـرائيل وتركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان بالإضافة للدول الإسلامية الست في أواسـط أسيا التي حصلت على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991م والتي قام بوش بعرضها على مجموعة الثماني لمساعدته في تنفيذها وللعلم هذه الفكرة كان قد طرحها شيمعون بيرس 1992م حينما كان وزير خارجية إسرائيل آنذاك.

إستراتيجية الأطراف:

هي إستراتيجية اتبعتها إسرائيل منذ عهد أول رئيس وزراء في تاريخها ديفيد بن غوريون 1948 تهدف لإقامة تحالف مع الدول المحيطة بالعـالم العربـي أو دول الجوار الجغرافي (أي إحاطة المنطقة العربية بتحالف خارجي للالتفاف عليها)، مثال ذلك:

علاقة إسرائيل مع إيران في زمن الـشاه أو العلاقـات مـع أثيوبيـا فـي زمـن هيلاسيلاسي، ومع أريتيريا بعد استقلالها 1993م، ومع تركيا من الخمسينيات إلـى الوقت الحاضر.

الأمن القومي العربي:

هو المحافظة على كيان جميع الدول العربية من التهديدات الخارجية والمحافظة على استقرارها السياسي بالإضافة إلى توفير الأمن الاقتـصادي والأمـن الغـذائي والأمن المائي (الاكتفاء الذاتي) بما يحميها من الخضوع لغيرها من الدول ويحقـق رفاهية مواطنيها.

عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط :

لقد ظهر هذا المسمى بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانيـة، وبعـد انعقاد مؤتمر مدريد في العام 1991م، والذي ضم جميع الدول العربية الأطراف في الصراع العربي - الإسرائيلي بالإضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكيـة، وروسيا الاتحادية كدولتين راعيتان للمؤتمر، وهدف المؤتمر إلـى حـل الـصراع العربي – الإسرائيلي بالطرق السلمية (الأرض مقابل السلام).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تقوم الفكرة الأساسية للبحث على فهم العلاقات التركية – الإسرائيلية، وأثرها على المنطقة العربية من خلال استلهام الماضي وتحليل الحاضر بهدف استشراف مستقبل هذه العلاقات خلال العقدين القادمين قدر الإمكان.

وعلم المستقبليات من أحدث العلوم عند الغرب اليوم تجند من أجله النخب والخبراء من المتخصصين في مختلف العلوم، وتنشأ من أجله المراكز البحثية والهيئات العلمية، وقد أصبح علما له قواعد وأصول ونظريات في العالم الغربي منذ عقود خلت، إن علم المستقبليات هو علم جديد لم يعرفه العالم العربي إلا منذ عهد قريب، فإنه يتناول بالدراسة مستقبل المجتمعات كمعطى تجريبي انطلاقا من فرضيات متحققة في الحاضر، وثبت صدق مقولاتها في الماضي في محاولة لاستشراف ودراسة احتمالية ما سيكون عليه المستقبل.

وهناك ثلاثة اتجاهات في هذا المجال: (أحمد، 2000، ص 23).

الأول: يبدأ من مجرد العصف الذهني الفكري في كل شيء وفي كل اتجاه.

الثاني: استخدام علم السياسة في التنبؤ الظني من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل بصورة منطقية أو إحصائية تقليدية.

الثالث: يقوم على استخدام وسائل التحليل الكيفي والكمي؛ للوصول إلى درجة دقة عالية في التنبؤ ومد السيناريوهات، والمحاكاة من الحاضر إلى المستقبل، وقد أسهم علم التحليل النفسي السياسي في دفع هذا العلم درجات متقدمة إلى الأمام، بل إن علم المستقبليات لا يكتفي بهذا الحيز من الاهتمام بل يتعداه إلى دراسة علاقة الذات البشرية بالتاريخ، فيتساءل عن الآتي الذي يتصل بالحاضر والذي يفلت من يد البشر؛ لأنه محتوم الوقوع.

وقد تعرض علم المستقبليات لعدة انتقادات من خلال المحاولة للتقليل من أهمية هذا العلم أهمها: إن معظم ما تنبأ به المفكرون لم يتحقق منه الكثير أو أن هذه التنبؤات رجمٌ بالغيب.

وهذه الانتقادات يشوبها بعض النقص أو أنها غير دقيقة فالوعي العام بالمشكلة يساهم كثيراً في حلها، إن توقع السيناريوهات المستقبلية قد يؤدي إلى وضع خطط لمواجهة هذه السيناريوهات الأمر الذي قد يؤدي إلى تلافي بعض الأخطار مستقبلا، وإيجاد قدرة للتعامل والتكيف معها، وفي أقل الاحتمالات تساعد السيناريوهات المستقبلية على كشف خطأ التوقعات من خلال التغذية الراجعة بالمعلومات السرية والعلنية ومعالجتها قبل فوات الأوان.

أما أنها رجم بالغيب فهذا قول غير سليم، ذلك إن ما أضاع أمتنا وجعلها تتخلف عن سائر الأمم سوى إهمال أبنائها للعلوم الحديثة لعدم وعيهم بما يجري حولهم من تقدم هائل ولعدم جرأتهم في اتخاذ القرار والأخذ بزمام المبادرة فكل منهم ينتظر خطوة من الآخر، هذا في ظل تمسك الجميع بتقاليد بالية وخوفهم من المجهول وكل ما هو جديد وحديث.

ولا شك أن العلاقات التركية - الإسرائيلية من هذا المنظور المستقبلي تعلو وتهبط في سلم التعاون والتنافس، وربما الصراع أحيانا وفقا لخيارات تركيا التي تشترك فيها مع إسرائيل، وإن لهذه الخيارات والقرارات الثنائية بين البلدين تأثيراً واضحاً وفعالاً على المنطقة العربية، وهناك اتجاهات أساسية في السياسة التركية وهي " أوربة " تركيا التي يوجهها ويقودها العلمانيون، والتحالف الأمريكي – الإسرائيلي، وأسلحة وقوة المجتمع والدولة في تركيا، والمصالح الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل والغرب، والخلافات والمصالح التركية – العربية.

ويمكن تلخيص الموقف التركي كله في أنه يتردد في الحسم بين خيارين كبيرين: الشرق أو الغرب ولكل من هذين الخيارين فوائد وعواقب، وفي ضوء ذلك يتحدد مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية، وبالتالي أثر هذه العلاقات على المنطقة العربية.

2.2 منهج الدراسة:

المنهج الذي سيتبع في الدراسة هو المنهج المتعـدد الأبعـاد (inter-paradigm approach):

وهو منهج يقوم على المعلومات الوصفية ويعمد إلى تحليل العلاقات الدولية من عدة جوانب فهو يبني الظاهرة على دراسة المصالح ومنظور القوة فـي العلاقـات الدولية دون النظر للمثاليات، بالإضافة لدراسة الاعتماد المتبادل بين الدول واستخدام وسائل التحليل الكيفي والكمي؛ للوصول إلى درجة دقة عاليـة فـي التنبـؤ، ومـد السيناريوهات ومحاكاة المستقبل ، إذ إن المصالح والاعتماد المتبادل هي التي تؤدي إلى إقامة العلاقات بين الدول وتؤدي إلى استمرارها وتعزيزها.

بما أن الحقيقة السياسية متعددة الأبعاد، فإن اللجوء إلى منهج متعدد الأبعاد هـو أكثر المناهج تواؤما معها، لقد جاء هذا ليكون خاتمة الصراع بين الجدل الـسلوكي والمدارس التقليدية في علم السياسة.

وقد ارتكز هذا البديل الجديد على أعمدة هي:(أحمد، 2000، ص 34).

الأول: الواقعية (realism) التي تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقـات قـوة ومصالح لا مجال للمثاليات فيها.

هذه النظرية تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وأكثر تعبيراً عن أوضاعه، ومن دعاتها البارزين (هانس مورجانثو) ودعامتا التحليل لديه في النظرية الواقعية هما فكرة المصلحة وفكرة القوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحـدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو بفكـرة التـأثير أو السيطرة، أما المصلحة القومية فهو يرى: أنها هدف سـهل التحديـد (مـا دامـت المصلحة القومية تتحدد دائما وأبدا في إطار القوة ولا شـيء سـواها) ويعتبـر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمـستمر لـسياستها الخارجية، بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول. (مقلد، 1991، ص 18 – 20 – 22).

وقد تعرضت النظرية لعدة انتقادات أهمها:(مقلد، 1991، ص 19 – 20).

1- إن النظرية الواقعية قد أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة، والتمييز بين القوة التي تأتي كناتج سياسي والقوة التي هي مجرد أداة، والقوة التي تؤثر كدافع محرك، فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر، ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في مضمونها عن بعضها البعض. ولكن مورجانثو يمزجها ويدمجها في مفهوم عام واحد وهو أمر لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة وبحث مختلف تأثيراتها الدولية.

2- إن الدعامة الثانية في النظرية الواقعية لمورجانثو لم تحلل تحليلا متعمقا وكافيا. فقد عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد، ويقول بعض الناقدين لنظريته: " إن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر التقاء وتناسبا مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنه لا يصلح بالتأكيد معيارا للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذي طرأ في العلاقات الدولية في القرن العشرين ".

لكن على الرغم من كثرة الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الواقعية من المدارس النظرية الأخرى، تبقى النظرية الواقعية هي الأكثر إتباعا من قبل دول العالم العظمى على الرغم من ظهور عدة منظمات دولية تحاول تحقيق السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية، والمطلع على مجريات الأحداث الدولية أو الإقليمية الأخيرة يستطيع رؤية ذلك بوضوح وخير شاهد على ذلك:

أحداث الخليج الثانية التي استخدمت فيها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية، لإخراج العراق من الكويت متجاهلة كل محاولات الحل الدبلوماسي لإيجاد موطئ قدم لها في الخليج العربي الغنية بالنفط لحماية آبار النفط، وغزوها البربري للعراق في 2003م واحتلاله من أجل تأمين مصلحتها، وتحقيق هدفها بتسهيل حصولها على مصادر الطاقة وحماية أمن إسرائيل من أي تهديد خارجي خاصة من النظام العراقي السابق، غير أنها لم تحرك ساكناً من أجل إخراج إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م ضاربة بجميع القرارات الدولية عرض الحائط.

الثاني: البنائية (structuralism) في شكليها القديم (جوندر فرانك، أمين، إسماعيل، صبري) والجديدة (كينيث ولتز وبريجز) في عالم من الاعتماد المتبادل.

إن التحدي الأساس للواقعية يأتي من عائلة النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض؛ لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين. في الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق، والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع؛ لأن الخطاب يعكس ويشكّل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. إذن، فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغير أو التحول. وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية. ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك. ومن خلال ما سبق، يتضح أن معرفة ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم بمنظور قاري، ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، وينسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم، بحيث يتبنون أدوارا خارجية فاعلة، وعما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم. (وولت، 2008).

الثالث: التعددية (pluralism) على يد الليبراليين الجدد، وهي خلفية المدرسة الكلاسيكية الليبرالية ونتاج المدرسة السلوكية معا، إلا أنها مبنية على الوصول إلى استنتاجات تجريبية أفرزتها التحليلات الكمية، ولا يمكن تفسيرها من خلال الواقعية

التقليدية القائمة على الحدس والتخمين والعموميات المجردة والمصطلحات الأكاديمية التي تصل إلى حد القداسة.

فالسلوكية منهج وليست نظرية روج لها منذ أواخر الخمسينات، وهيمنت على منهجية العلاقات الدولية خلال فترة الستينات، وكانت تركز على التحليل الكمي والاهتمام بجوانب جزئية في العلاقات الدولية ثم تعميمها وأخذت بعض النظريات في العلاقات تروج لها بشكل كبير على حساب دقة المعلومات والتحليل المنهجي العقلاني ومن هذه النظريات نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية ونظرية الاختيار الرشيد ونظرية اللعبة. وحاولت السلوكية أن تجعل العلاقات الدولية على غرار الدراسات العلمية التجريبية وأصبحت تعتمد على الأرقام والإحصاء والرياضيات والحاسوب على الفهم التاريخي والتحليل الثقافي للمجتمعات الأخرى. (البرصان، 2003، ص 40). أي أنها استخدمت الوسائل الكمية والإحصائية لتعلل وتفسر العلاقات الدولية.

ومما سبق تم اختيار هذا المنهج حيث يمكن القول: إنه شامل لجميع أسباب إقامة العلاقات التركية – الإسرائيلية فهو يشمل على تفسير المصلحة في العلاقات الدولية وهو سبب إقامة العلاقات بين البلدين، وعلى مفهوم الاعتماد المتبادل حيث إن كلاً من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب أهمها العسكرية والاقتصادية، ولفهم تركيا الجديد لهويتها الحديثة، حيث تعتبر تركيا نفسها غربية فهي ترى استجابة لهويتها الجديدة لابد من التحالف مع إسرائيل أداة الغرب في الشرق الأوسط، وسيتم أيضا قياس مستوى تطور العلاقات بينهما من خلال استخدام الوسائل البيانية.

3.2 الدراسات السابقة:

دراسة العلاقات التركية – الإسرائيلية، هو مجال خصب للبحث والتحليل، لذلك نجد أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع:

دراسة (عودة، 2003) **بعنوان" التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي "،** يستعرض الباحث في هذه الدراسة التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية في

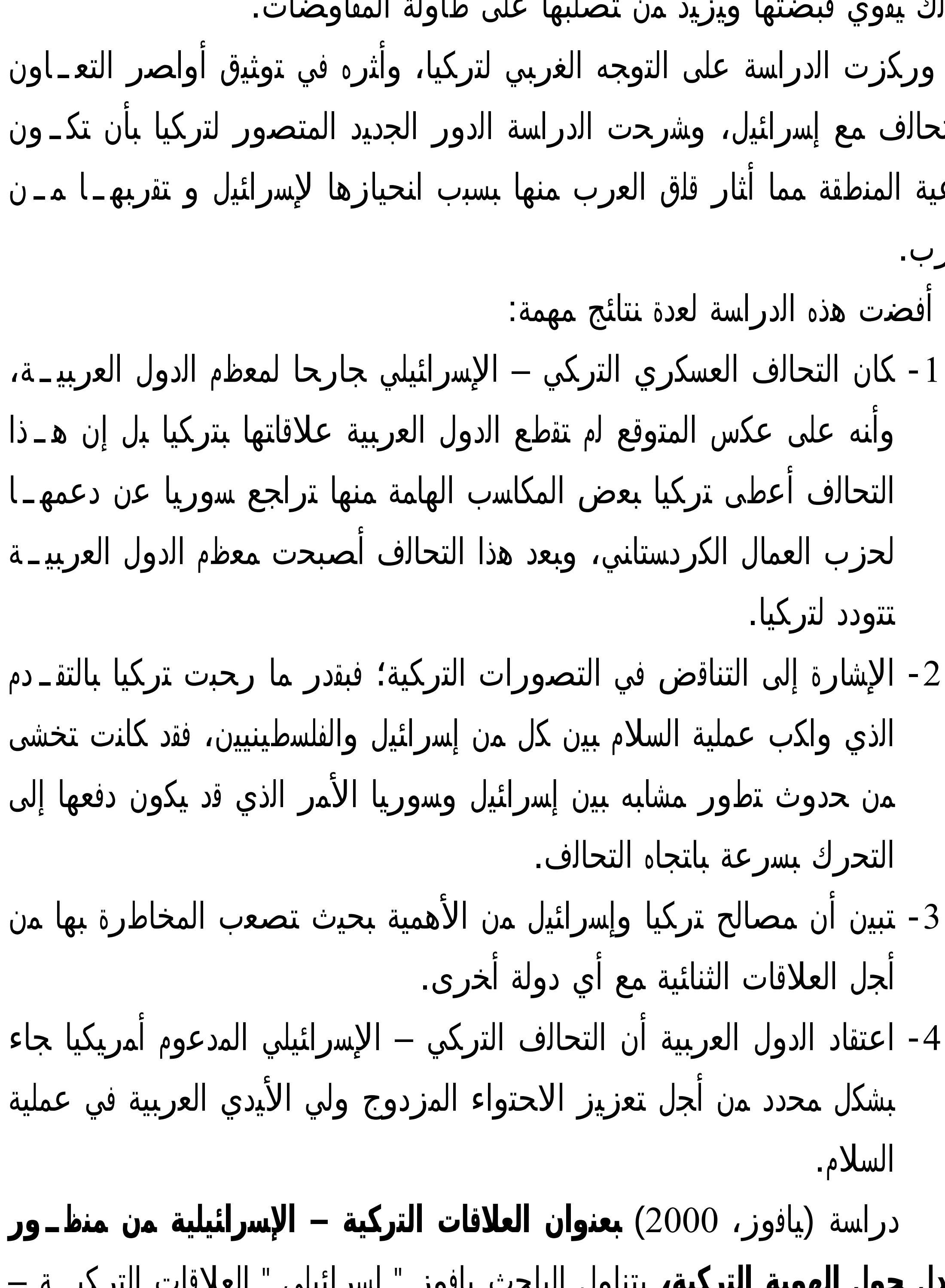
إطار (التحالف العسكري) وكيف أن المؤسسة التركية الحاكمة منذ انهيـار الاتحـاد السوفيتي قلقة على مركزها الأوروبي خاصة في حلف الأطلنطي، ولذلك فهي بحثت عن مدخل آخر غير مدخل الأطلنطية لضمان صداقة الولايات المتحدة لهـا وهـذا المدخل هو التقارب مع إسرائيل لعلها تستطيع إقناع الولايات المتحدة من التحـالف معها.

ويركز في هذه الدراسة على التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي والتحالف الاستخباراتي المعلوماتي، ويبين في الدراسة دوافع كل من البلدين للتحالف ومواقف الأطراف المختلفة من الاتفاق العسكري وهـذه الأطـراف هـي سـوريا، الأردن، العراق، مصر، أمريكا، منظمة المؤتمر الإسلامي، وموقف حزب العمل الإسرائيلي.

ويطرح الباحث أيضا تطور التحالف بعد 11 أيلول 2001م والدور الأمريكـي البارز والداعم الرئيس لتطوير العلاقات بين الطرفين خاصة بعد أحداث 11 أيلول، وتطرق الباحث أيضا للاتفاقيات الموقعة بينهما لنقل المياه التركية إلى إسرائيل مقابل مليارات الدولارات، ويضع نصوص الاتفاقيات العسكرية والاستخباراتية التي تشمل نص " الاتفاقيات العسكرية التركية الإسرائيلية " التي تتضمن التعاون فـي مجـال القوات الجوية والقوات البحرية والمجال الاستخباراتي ونـص " اتفـاق التـدريب الإسرائيلي التركي ".

دراسة (بنجييكما وأوزكان، 2003) **بعنـوان التـصورات العربيـة لتركيـا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم،** تهدف هذه الدراسة إلـى البحث في مثلث العلاقات العربية – التركية - الإسرائيلية، والتركيز على الأسـئلة الآتية: ما هي العوامل التي أثرت على العلاقات العربية التركية، وإلى أي مدى في حقيقة الأمر كان العامل الإسرائيلي حاسما أو حتى كان هو العامل الرئيس في توجيه هذه العلاقة، وكيف أثر التحالف الإسرائيلي التركي على عملية الـسلام وأي تـأثير أحدثه هذا التحالف على استقرار المنطقة.

وأبرزت هذه الدراسة أيضا خلفية العلاقات التركيـة – العربيـة، والاتهامـات المتبادلة بين الطرفين، وأظهرت المخاوف العربيـة مـن توقيـع اتفـاق التعـاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في العام 1996م الذي جاء والعالم العربـي فـي



أضعف أوقاته عقب حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تفككه، وكيف أن هذا التحالف سيضعف من الموقف العربي في عملية السلام بتوفيره عمق استراتيجي لإسرائيل، وبذلك يقوي قبضتها ويزيد من تصلبها على طاولة المفاوضات.

وركزت الدراسة على التوجه الغربي لتركيا، وأثره في توثيق أواصر التعاون والتحالف مع إسرائيل، وشرحت الدراسة الدور الجديد المتصور لتركيا بأن تكون راعية المنطقة مما أثار قلق العرب منها بسبب انحيازها لإسرائيل و تقربها من الغرب.

وقد أفضت هذه الدراسة لعدة نتائج مهمة:

1- كان التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي جارحا لمعظم الدول العربية، وأنه على عكس المتوقع لم تقطع الدول العربية علاقاتها بتركيا بل إن هذا التحالف أعطى تركيا بعض المكاسب الهامة منها تراجع سوريا عن دعمها لحزب العمال الكردستاني، وبعد هذا التحالف أصبحت معظم الدول العربية تتودد لتركيا.

2- الإشارة إلى التناقض في التصورات التركية؛ فبقدر ما رحبت تركيا بالتقدم الذي واكب عملية السلام بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، فقد كانت تخشى من حدوث تطور مشابه بين إسرائيل وسوريا الأمر الذي قد يكون دفعها إلى التحرك بسرعة باتجاه التحالف.

3- تبين أن مصالح تركيا وإسرائيل من الأهمية بحيث تصعب المخاطرة بها من أجل العلاقات الثنائية مع أي دولة أخرى.

4- اعتقاد الدول العربية أن التحالف التركي – الإسرائيلي المدعوم أمريكيا جاء بشكل محدد من أجل تعزيز الاحتواء المزدوج ولي الأيدي العربية في عملية السلام.

دراسة (يافوز، 2000) **بعنوان العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية،** يتناول الباحث يافوز " إسرائيلي " العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، فهل تركيا هي دولة علمانية أم إسلامية أم دولة يحكمها المدنيون أو العسكريون، ويعرض عدة أمثلة تبين فيها أن

من يحكم تركيا هم العسكر من خلال قمع تظـاهرة فـي سـنجان فبرايـر 1997م للاحتجاج على الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية ورفع فيهـا عبـارات تـشجب العلاقات التركية – الإسرائيلية المتوطدة ، وكانت هـذه التظـاهرة مواجهـة بـين الحكومة المدنية التي كان يتزعمها حزب الرفاه من جانب، والقوة العلمانيـة التـي يتزعمها العسكريون من جانب آخر، ثم بلغت الأزمة أوجها بعد أقل من خمسة أشهر بسقوط حكومة حزب الرفاه.

ويبين أن العلاقات المتنامية بين تركيا وإسرائيل أصبحت موطن صراع علـى التوجه القومي لتركيا، كما أنها مصدر آخر من مصادر القطبيـة بـين قطاعـات المجتمع المتصارعة، وبينت الدراسة الهوة الكبيرة بين المجتمع التركي المسلم، وبين النخبة العسكرية العلمانية.

وتطرح الدراسة أيضا كيف أن العلاقات التركية – الإسـرائيلية تحولـت مـن التطبيع إلى الشراكة الإستراتيجية وفوائد تركيا من هذه الشراكة ؟ وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المؤسسة العسكرية البيروقراطية التركية وجدت أن مصادر المشكلات (الإسلام، الأكراد) التي تعاني منها تركيا واقعة خارج حـدودها، فإنهـا تبحث عن الحلول من خلال محورها العسكري مع إسرائيل، ويرى الكاتب أن هـذا الاعتقاد خاطئ؛ لأن العلاقات مع إسرائيل ستكون عاملا إضـافيا لخلـق القطبيـة، وإحلال التناقضات وأن إسرائيل لا تستطيع مساعدة تركيا في حل تلك المـشكلات؛ لأنها مشاكل خرجت عن السيطرة الإقليمية لتصبح مشاكل دولية يصعب حلها.

دراسة (السبعاوي، 1997) **بعنوان إسـرائيل ومـشاريع الميـاه التركيـة: مستقبل الجوار المائي العربي،** تعد مشكلة المياه إحدى أخطر المشكلات التي تهـدد الاستقرار في شمال المشرق العربي بين سوريا والعراق من ناحية ، وتركيـا مـن ناحية أخرى؛ نظرا لندرة هذا المورد الحيوي، ولغياب التنسيق بين الـدول المعنيـة حول كيفية التصرف بالموارد المائية المشتركة، ودخول إسرائيل في هذا الشأن في إطار تعاون شامل مع تركيا لتنفيذ مشروعات ذات أبعاد سياسية واقتصادية مشبوهة.

ويبين كيف أن قضية المياه برزت ببعدها الاستراتيجي منذ أواخر الثمانينات كإحدى مفردات الصراع العربي – الإسرائيلي، وإحدى مفردات الأزمات العربية مع

دول الجوار الجغرافي، ولا سيما تركيا، وأن دخول إسرائيل بوصفها عنصرا جديدا في المشروعات المائية التركية، يضيق العديد من مجالات العمل المشترك على المستوى الإقليمي في المستقبل ويعرض المنطقة لأزمات جديدة نتيجة الصراع على المياه.

ويركز هذا البحث على دراسة مشروعات المياه التركية وخصوصا مشروعي جنوب شرق الأناضول، وأنابيب السلام. في ضوء تفاعل الأهداف المائية التركية – الإسرائيلية دون إغفال التطرق إلى المعوقات التقنية، والاقتصادية، والسياسية التي تواجه هذين المشروعين.

كما عمد الباحث إلى إبراز موقف جامعة الدول العربية الداعم لسوريا والعراق في مواجهة انفراد تركيا بالتصرف في مياه نهري دجلة والفرات، والداعي إلى تطبيق القانون الدولي في اقتسام المياه الدولية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- إن الموارد المائية ستكون مستقبلا منفذاً لممارسة الوصاية السياسية بشكل أو بآخر، فالخلاف حول حقوق الانتفاع بمياه الأحواض المشتركة بين الدول أضحى عاملا يهدد علاقات حسن الجوار بين هذه الدول.
2- تركيا قد تلجأ إلى التوظيف السياسي للفرات تجاه سوريا والعراق في غياب التنسيق السوري – العراقي وتردي الوضع العربي، وفي ظل وجود تأثيرات إسرائيلية في المشاريع المائية التركية: (أنابيب السلام) و(جنوب شرق الأناضول) فتركيا ستكون مدينة للنفوذ الإسرائيلي في إقناع عدد من المؤسسات المالية الدولية لتمويل مشاريعها المائية.
3- لقد أملت المتغيرات الإقليمية والدولية شروطها على تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية لتصل إلى مستويات متصاعدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً ومائياً، وانتقلت من علاقات سرية إلى علاقات علنية وتعمد الدولتان إلى تحقيق ما يسمى بـ " النظام الشرق الأوسطي " للحلول مكان النظام الإقليمي العربي.
4- إن إسرائيل هي المعنية مباشرة بمشروع أنابيب السلام الذي يشكل في العمق خطراً أمنياً واقتصادياً على العالم العربي ولا يقدم في ظل غياب سلام عربي

– إسرائيلي أية خطوة نحو إرساء أسس للتعـاون المـشترك بـين العـرب وتركيا.

وقد أفضت الدراسة أيضا لعدة توصيات تدعو العرب إلى تعـاون الأقطـار العربية النفطية وغير النفطية في إيجاد قاعدة تفاهم عربي حول الأهـداف العربيـة العليا، والمصالح الحيوية لتنسيق المواقف ذات الصلة بغية الوصول إلـى موقـف موحد باعتماد سياسة مائية عربية تستند إلى مبدأ الالتـزام بالمعاهـدات والقـوانين الدولية، بما يفضي إلى عدم انفراد تركيا بإنشاء المشروعات المائية، وتوظيف الدور الإسرائيلي فيها دون استشارة الدول العربية المعنية.

بالإضافة لدعوة العرب لترشيد استهلاك المياه ودعوتهم للاهتمام بمشاريع الري والمشاريع الزراعية والتخزينية داخل الأقطار العربية.

دراسة (نعمة،1997) **بعنوان التعاون التركـي – الإسـرائيلي قـراءة فـي الدوافع الخارجية،** تشير هذه الدراسة إلى القلق السياسي والأمني الذي طال جميـع العواصم العربية بالإضافة إلى إيران جراء التعاون التركي – الإسـرائيلي، وتقـسم الدراسة التهديدات التي تواجه تركيا على أربعة محاور :القوقاز الكبيـر (روسـيا)، آسيا الوسطى (إيران)، البلقان (اليونان)، الشرق الوسط (العرب)، ويبين أن تركيـا ترى في علاقاتها مع إسرائيل بأنها العامل الحاسم والمهم في مواجهة تلك التهديدات، وترى الدراسة أيضاً أن التعاون التركي – الإسرائيلي في إطاره العسكري الراهن، يفيد بأن الدوافع وراءه ليست من طبيعة العلاقات التركيـة – الإسـرائيلية الـسابقة وحسب، وإنما ثمة دوافع إضافية استدعتها العقيدة العسكرية التركية للأمن التركـي، ومنظور أنقرة للمنافع الاقتصادية – السياسية التي تختزنها تطورات المنطقة.

وإن التعاون التركي مع إسرائيل يدر على تركيا بصورة عامة، بأن تـصبح مع إسرائيل الركنيين غير العربيين في إعادة هندسة الشرق الأوسـط، فطالمـا أن إسرائيل أفصحت عن منهجها لمستقبل الشرق الأوسط، والمنطقة العربية، والمتمثـل بإعاقة الوحدة العربية وما إلى ذلك، فإن تركيا هي الأخرى؛ تطمح هي الأخرى إلى أن يكون لها دور في الشرق الأوسط وتشترك مع إسرائيل في رغبتهما بناء معـالم

سياسية، واقتصادية، وأمنية، وثقافية، ودينية جديدة في الشرق الأوسط، ويظهر الكاتب رغبة الطرفين بعدم ترحيبهما بشرق أوسط قوامه نظام عربي قوي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- إن البيئة الخارجية وما استجد فيها من تغييرات ضاغطة على المنظور الأمني للجانب التركي هي العامل الأرجح في تغليب التعاون مع إسرائيل بغض النظر عن حسابات التيار العلماني، والتقديرات العملية للمؤسسة العسكرية التركية.

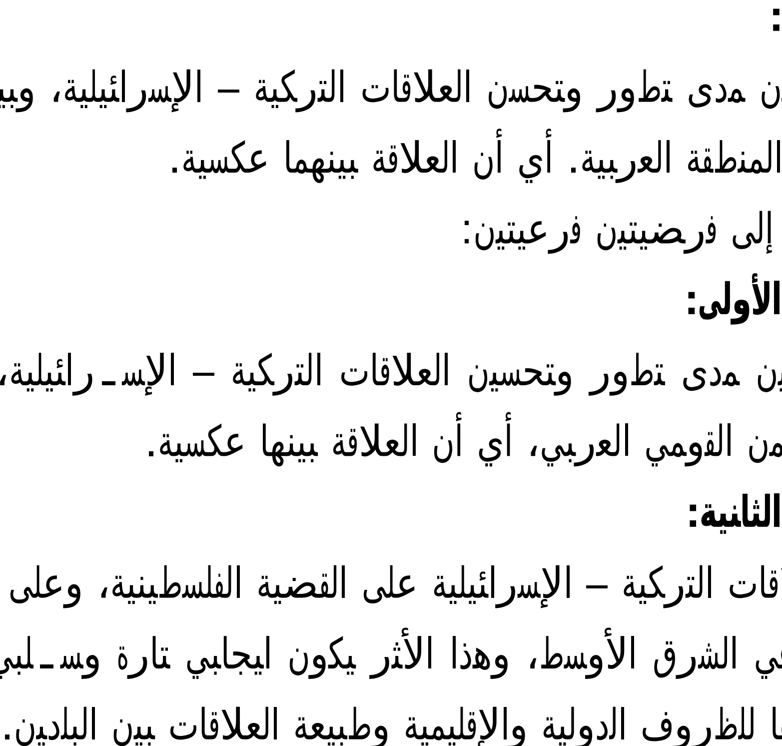
2- إن هذا التعاون يمثل الاتجاه في التصورات الإستراتيجية الجانحة إلى اعتماد تراتيب إقليمية بعدما أفضى انهيار القطبية الثنائية إلى حرية أكبر للطرف الخارجي للتراجع في دعم وكيله، وبالمقابل ضيق هامش الوكيل في الحركة والمناورة؛ بمعنى أن تركيا خشيت من فقدانها الدعم الغربي وعلى رأسه الدعم الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي فحاولت أن تحافظ على استمرار الدعم بتحالفها مع إسرائيل ذات التأثير القوي لدى واشنطن والغرب.

أما هذه الدراسة فتختلف عن الدراسات السابقة، بأنها سوف تعالج بصورة شاملة قدر الإمكان لمختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية وتأثير العلاقات التركية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، ودور العلاقات العربية التركية في التأثير على هذه العلاقات وطبيعتها ودور الدول الكبرى والنظام العالمي الغربي في التأثير على طبيعة تلك العلاقات وتطويرها، بالإضافة إلى كونها تتناول فترة زمنية قصيرة نسبيا مقارنة مع الدراسات الأخرى.

4.2 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

تشتمل الفرضية على المتغيرين الرئيسين الآتيين: المتغير المستقل: وهو العلاقات التركية – الإسرائيلية، والمتغير التابع: وهو المنطقة العربية. وتنطلق الدراسة من الفرضية الآتية:



الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية، وبين تهديد الأمن والاستقرار المنطقة العربية. أي أن العلاقة بينهما عكسية.

كما تستند الدراسة إلى فرضيتين فرعيتين:

الفرضية الفرعية الأولى:

هناك علاقة بين مدى تطور وتحسين العلاقات التركية – الإسرائيلية، وبين تهديد واختراق الأمن القومي العربي، أي أن العلاقة بينها عكسية.

الفرضية الفرعية الثانية:

هناك أثر للعلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، وعلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وهذا الأثر يكون ايجابي تارة وسلبي تارة أخرى، يختلف وفقا للظروف الدولية والإقليمية وطبيعة العلاقات بين البلدين.

الفصل الثالث
الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية
(الدوافع والأبعاد)

التاريخ هو سياسة الماضي، وسياسة اليوم هي تاريخ الحاضر. عند دراسة العلاقات الدولية لا بد من التطرق للخلفية التاريخية لهذه العلاقات لما لها من أهمية في توضيح الصورة للقارئ لفهم خصائص وتداعيات تلك العلاقة.

والأهم من ذلك هل قامت العلاقات على أساس المصلحة والمنفعة وهدفها الاستمرارية وتحقيق الغايات والأهداف التي قامت من أجلها ؟ أم أنها علاقات بنيت على أساس التقارب الجغرافي أو القواسم المشتركة وهي لا تتعدى كونها مجرد علاقات صورية تقوم على بروتوكولات رسمية، والتقاط صور تذكارية لا تفضي في النهاية إلى تحقيق نتائج ملموسة تصب في مصلحة البلدين أو تؤدي للرقي في علاقاتهما في مختلف المجالات ؟

ولأهمية فهم العلاقات التركية – الإسرائيلية، خاصة بعد توقيع اتفاق التعاون بينهما عام 1996م، لا بد قبل الخوض في اتفاق التعاون من عرض تاريخ العلاقات بينهما منذ نشأته الأولى قبل تأسيس دولة إسرائيل 1948م، (منذ بداية التفكير بإقامة وطن قومي لليهود 1897م، وعقد مؤتمر بازل في سويسرا) ومن ثم توالت زيارات (ثيودر هرتزل) رئيس المنظمة الصهيونية واتصالاته المستمرة بالسلطان عبد الحميد الثاني السلطان العثماني سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم عن طريق أصدقاء مشتركين.

وسيصار إلى تقسيم هذا الفصل الى:

1.3 التطور التاريخي للعلاقات التركية – الإسرائيلية.

بدأت العلاقات التركية - الإسرائيلية قبل قيام الدولة القومية في الطرفين على شكلها الحالي، عندما كانت تركيا مركز الدولة العثمانية، وكانت إسرائيل عبارة عن منظمة صهيونية تسعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

لقد حاول اليهود استغلال الأوضاع المتدهورة في الدولة العثمانيـة للـضغط عليها من أجل السماح لهم بالهجرة إلى فلسطين، وإقامة وطن قومي لهم فيها، حيث كانت الدولة العثمانية تعاني من تردي في الاقتـصاد، وضـعف قبـضة الـسلطة المركزية تجاه الأقاليم ومديونية ضخمة لصالح الدول الأوروبية، مما أدى لفـرض تلك الدول مجموعة من الامتيازات على الدولة العثمانية أدت إلى زيـادة ضـعفها وتشتتها.

كانت بداية الهجرة اليهودية للدولة العثمانية في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني في القرن الخامس عشر، بعد الاضطهاد والتعذيب الذي تعرض له اليهـود في أوروبا وخاصة في (إسبانيا وروسيا) فهاجروا إلى الدولة العثمانية هربـا مـن محاكم التفتيش، وقد سمح السلطان العثماني بهجرة اليهود إلى دولته بناء على طلب زوجته اليهودية والدة ولي عهده سليم الثاني، وبالفعل استقر غالبيتهم فـي أزميـر والمناطق الشمالية والغربية من الأناضول. (الصلابي، 2004، ص 514).

ويعود الكره والعداوة لليهود في أوروبا بسبب بعض ممارساتهم الدموية حيث كانوا يقومون باختطاف الأطفال وذبحهم واستنزاف دمائهم واستخدامها فـي صـنع الفطير الذي يأكلونه في أعيادهم الدينية. (النعيمي، 1998، ص 16). بالإضافة إلى تكتلهم في أحياء خاصة بهم؛ بغية المحافظة على نقـاوة العنـصر اليهـودي مـن الاختلاط بالأجناس الأخرى وتكريسا لاعتقادهم المزعـوم "شـعب ا المختـار"، بالإضافة إلى ممارساتهم المالية الربوية التي أدت إلى استياء الأوروبيين من اليهود مما أدى إلى اضطهادهم فيما بعد.

وعلى الرغم من التعاطف العثماني مع اليهود، وإعطـائهم كامـل الحقـوق المدنية في الدولة العثمانية وتمتعهم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، واستقلاليتهم في شؤونهم الدينية والمدنية إلا إن اليهود كانوا أول من حاول استغلال التدهور المـالي والاقتصادي في الدولة العثمانية لتحقيق غاياتهم في إقامة وطن قومي لليهود.

فقد استطاع زعيم الحركة اليهودية الصهيونية (ثيودر هرتزل) الحصول على تأييد أوروبي للضغط على السلطان عبد الحميد الثاني - السلطان الرابع والثلاثـون من سلاطين الدولة العثمانية 1876 -1909م – والضغط على والدولـة العثمانيـة

لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية وفرض الدول الأوروبية على الدولة العثمانية وجود بعثة مالية لمراقبة الأوضاع المالية للدولة العثمانية ضمانا لديونها، الأمر الذي حاول هرتزل استغلاله لتحقيق هدفه والتأثير على السلطان عبد الحميد للموافقة على مطالبه، وفي هذا الصدد يقول في مذكراته: " علينا أن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا، مليونان منها ثمنا لفلسطين، والباقي لتحرير تركيا العثمانية بتسديد ديونها تمهيدا للتخلص من البعثة الأوروبية، ومن ثم نقوم بتمويل السلطان بعد ذلك بأي قروض جديدة يطلبها ". (النعيمي، 1998، 116).

وكانت محاولات هرتزل في الاتصال بالسلطان عبد الحميد ولقاؤه لإقناعه بالمطالب اليهودية قد بدأت في عام 1896م، عندما توجه إلى إسطنبول بواسطة الكونت فيليب دي نيولينسكي (الذي يعد أحد رجال المخابرات العثمانية في أوروبا) وقد كان أيضا صديقا للسلطان عبد الحميد. (أوكة، 1990، ص 48).

وكان هرتزل قد نجح في إقناع الكونت دي نيولينسكي بالعرض اليهودي بتقديم عشرين مليون للدولة العثمانية، لتصويب أوضاعها المالية مقابل موافقة السلطان عبد الحميد إعطائهم فلسطين، وفي هذه الزيارة لم يلتق هرتزل بالسلطان عبد الحميد لكنه التقى برئيس الوزارة العثمانية (الصدر الأعظم) خليل رفعت باشا، وفي هذه الأثناء كان دي نيولينسكي يقابل السلطان عبد الحميد لإقناعه بالعرض اليهودي الذي يعتقد أنه مغرٍ ويجب القبول به، ولكن جاء رد السلطان عبد الحميد قاطعا وحاسما حيث قال له: " إذا كان هرتزل يكن لك الصداقة كما أكنها لك، فمن المناسب أن تبلغه أن يقف عند هذا الحد ولا يخطو خطوة أخرى، إن ملكية هذه الأرض لا تعود لي شخصيا ولا إلى الحكومة العثمانية، إنها ملك للشعب المسلم الذي قدم دمه دفاعا عن هذه الأراضي، فإذا كان لابد لنا من ترك هذه الأرض فلن يكون ذلك إلا بإهدار الدم، إن الروح ما تزال تخفق في جسد الإمبراطورية العثمانية وأنا أرفض إجراء أية عملية بتر أي جزء من أجزاء الإمبراطورية الحية. فمتى ما سلخوا عنها الروح أصبحت هذه الإمبراطورية جسدا ميتا. آنذاك بإمكانكم أن

تستقطعوا أجزاء عديدة منها دون أي مقابل من المـال، لـذا أوصـيكم بالاحتفـاظ بأموالكم ". (أوكة، 1990، ص 49- 50).

وبعد هذه الزيارة توالت العروض اليهودية ولم تقتصر على المال بل تعـدت إلى الدعم السياسي والإعلامي للدولة العثمانية داخل أوروبا، ثم قام هرتـزل بعـدة محاولات لزيارة إسطنبول عن طريق ملك ألمانيا " وليم الثاني " لمقابلـة الـسلطان عبد الحميد لكن جميع محاولاته باءت بالفشل إلى أن نجح في مقابلة السلطان عبـد الحميد عام 1901م، بمساعدة إبراهيم بك، - رئيس ديوان التشريفات فـي قـصر يلدز-، واستمرت المقابلة لمدة ساعتين، وقام هرتزل بشكر السلطان على المعاملـة الحسنة التي يلقاها الرعايا اليهود في الدولة العثمانية، ولكنه أبدى استياءه أيضا مـن الظلم والاضطهاد الذي يتعرض له اليهود في أوروبا، فكان رد السلطان العثمـاني: "إن أبواب الدولة العثمانية غير مغلقة أمام اليهود المهـاجرين هربـا مـن الظلـم والطغيان". (أوكة، 1990، ص 51).

كما أنه لم تسفر هذه المقابلة عن أي شيء، وفي عام 1902م، أرسل قـصر يلدز برقية عاجلة إلى هرتزل للحضور إلى إسطنبول، وهناك أبلغ بموافقة السلطان عبد الحميد على هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية بكافة أرجائها ما عـدا فلـسطين مقابل التزامهم بالوعود التي قطعوها بتقديم أموال للدولـة العثمانيـة. (الـصلابي، 2004، ص 522).

اليهود رأوا أن هذه الامتيازات غير كافية دون إعطائهم فلسطين، الأمر الذي أدى إلى عدم التوصل لاتفاق بين السلطان عبد الحميد وهرتزل.

بعد ذلك قام اليهود بتشويه سمعة السلطان العثماني في وسائل الإعلام التـي يمتلكونها في أوروبا والغرب؛ للضغط على السلطان العثماني وإثارة عداء أوروبـا ضده، وقد وصل حد هذا التشويه إلى داخل الدولة العثمانيـة خاصـة فـي تركيـا والأقطار العربية؛ مما أدى إلى تشكل صورة نمطية سيئة عن السلطان عبد الحميـد لدى هذه الشعوب. لكن جميع محاولاتهم لم تؤثر على صلابة موقف السلطان عبـد الحميد، وفي هذا السياق يقول عبد الحميد في مذكراته: " ومن المناسـب أن نقـوم باستغلال الأراضي الخالية في الدولة، وهذا يعني من جانب أنه كان علينا أن نـنهج

اتباع سياسة تهجير خاصة، ولكننا لا نجد أن هجرة اليهود مناسبة؛ لأن غايتنا هـي استيطان عناصر تنتمي إلى دين أسلافنا وتقاليدنا حتى لا يستطيعوا الهيمنـة علـى زمام الأمور في الدولة ". (الصلابي، 2004، ص 522).

وفي ضوء ما ورد، يسجل التاريخ للسلطان عبـد الحميـد الثـاني موقفـه التاريخي الرافض لأي وجود يهودي داخل فلسطين، هذا الموقف أدى إلى تكـاتف جهود المنظمات التركية: (الاتحاد والترقي) و(المنظمات اليهودية، يهـود الدونمـة) بمساعدة الدول الأوروبية في إسقاط حكم السلطان عبد الحميد، فاليهود كانت لـديهم اليد الطولى في مساعدة المعارضة ضد السلطان عبد الحميـد وعلـى رأس هـذه المعارضة كانت جمعية الاتحاد والترقي وما يدل على ذلك قول هرتزل: "إنني أفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين، وأن اليهود لن يستطيعوا دخـول الأرض الموعودة ما دام السلطان عبد الحميد قائماً في الحكم ومـستمرا فيـه". (النعيمـي، 1998، ص 158).

وقد اعترف بعض المفكرين الأتراك بالدور الذي لعبه اليهـود فـي جمعيـة الاتحاد والترقي وفي هذا الصدد يقول الكاتب تركي نيـازي بـركس فـي كتابـه (المعاصرة في تركيا) "إن لليهود الأوروبيين واليهود المحلين في الدولة العثمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين دورا ضخما في إرساء تيـار القوميـة الطورانيـة، فالعلماء اليهود في الغرب مثل لوملي دافيد كما أن اليهود المحلين في الدولة العثمانية مثل كراسسوا، وموئيز كوهين، كان لهم ضلع في جمعية الاتحاد والترقي. وبمجرد أن نجحت هذه الجمعية في الإطاحة بحكم عبد الحميد ومن ثم الاستيلاء على السلطة تقدم الصهاينة إلى الاتحاديين برغبتهم في أن تعترف الجمعية بفلسطين وطنا قوميـاً لليهود".(النعيمي، 1998، ص 166 - 167).

بل إن بعض المفكرين يؤكدون أن أقطاب الاتحاد والترقي كانوا مـن يهـود الدونمة أو تلاميذهم أو حملة آرائهم والمنفذين لمخططاتهم، ويؤكد سيتون واتـسون هذه الحقيقة بقوله "إن أصحاب العقول لحركة الاتحاد والترقي عام 1908م، كـانوا يهودا من الدونمة، أما المساعدات المالية فإنها كانت تصل إليهم عن طريق الدونمة ويهود سلانيك المتسولين". (الصلابي، 2004، ص 541).

بعد تغلل جمعية الاتحاد والترقي في الجيش وأجهزة الدولة وسائل الإعـلام " الصحف " نجحت بالانقلاب على السلطان عبد الحميد 1908م، ثم الـتخلص منـه نهائياً عام 1909م، بنفيه خارج تركيا بعد إثارة عدد من الاضطرابات التي أدت إلى مقتل الآلاف، وفي ظل جمعية الاتحاد والترقي زادت الهجرة اليهودية إلى فلـسطين بل إن الاتحاد والترقي سهل لهم الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي خاصة بعـد تولي يهود الاتحاد والترقي مناصب حساسة وهامة في الدولة العثمانية، وخاصة في ظل التعصب للعنصر التركي واضطهاد العنصر العربي والأقليات الأخـرى، ممـا أدى لإهمال المخاطر من وراء الهجرة اليهودية وأطماعها في فلـسطين مـن قبـل الأتراك.

وهنا يرى بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الوطنيين أنهم وقعوا تحـت التأثير الماسوني الصهيوني دون أن يشعروا بتحقيق أهداف الصهيونية، فمن خـلال المال والإعلام قام الصهاينة بالتأثير على الشعب التركي وأعضاء جمعيـة الاتحـاد والترقي باسم الحرية والدستور. فهذا أنور باشا الذي لعب دورا مهما في انقلاب عام (1908م) يقول في حديث له مع جمال باشا، أحد أركان جمعية الاتحاد والترقـي " أتعرف يا جمال ما هو ذنبنا ؟ " وبعد تحسر عميق قال: " نحن لم نعرف الـسلطان عبد الحميد، فأصبحنا آلة بيد الصهيونية، واستثمرتنا الماسونية العالمية، نحن بـذلنا جهودنا للصهيونية فهذا ذنبنا الحقيقي". (النعيمي، 1998، ص 228).

وبعد إبعاد السلطان عبد الحميد الثاني من السلطة عبرت الصحف اليهوديـة في السيلانيك عن غبطتها في الخلاص من " مضطهد إسرائيل " كما وصـفته هـذه الصحف. وفي هذا الصدد يقول لوثر: " وبعد إبعاد عبد الحميد من السلطة عبـرت الصحف اليهودية في سلانيك عن غبطتها، وأخذت تزف البـشائر بـالخلاص مـن مضطهد إسرائيل الذي رفض استجابة طلب هرتزل لمرتين، والذي وضـع جـواز السفر الأحمر الذي يقابل عندنا قانون الأجانب ".(الصلابي، 2004، ص 542).

استطاع اليهود استغلال الظروف المستجدة بعد انقلاب 1908 م في أقـصر فترة زمنية فأسسوا شركة تطوير أراضي فلسطين، برئاسة الاقتصاد الألماني آرثـر روبن وكانت مهمتها إدارة مزارع جديدة ومراكز سكانية متطورة، كمـا سـهلت،

وساندت موجات الهجرة وبلغت هذه الشركة ذروتها في وضع أول حجـر أسـاس لمدينة يهودية في فلسطين سمتها تل أفيف، أي تلة الربيع، وشكلات جيـشاً صـغيراً لحماية هذه المدن والمستوطنات على شكل ميليشيات سـميت بالـدوريات الليليـة هاشومر وأسسوا مدارس تعتمد اللغة العبرية فـي تدريـسها. (أوكـة، 1990، ص 124).

بعد اتباع جمعية الاتحاد والترقي لسياسة التتريك للشعوب الأخرى وإيمانهـا بأفضلية العنصر التركي على باقي العناصر المكونة للأمة العثمانية، ظهرت أحزاب قومية أخرى تنادي بالتحرر والثورة على الدولة التركية، فقامـت جمعيـة الاتحـاد بالبطش بالأقليات في الدولة العثمانية ومنهم العرب، ومن هنا بـدأ تـشتت الدولـة العثمانية، وتدخل الدول الكبرى في شؤونها الداخلية (بريطانيا وفرنسا) ساهمت هذه الدول بإظهار الدولة التركية بمظهر سيء أمام العرب والقوميات الأخرى في الدولة العثمانية.

قامت القوى الكبرى بخداع العرب بتقديم وعود لهم بالاسـتقلال؛ لإقنـاعهم بالثورة على الدولة العثمانية، مما أدى إلى تمزقها إلى مجموعة من الـدوليات بعـد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918م التي دخلها الأتراك إلى جانب المحور ألمانيا والنمسا، في حين دخلها العرب إلى جانب الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا.

فقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تقسيم الـوطن العربـي بـين الانتـداب البريطاني والفرنسي حسب اتفاقية سايكس بيكو 1916م، وإعطاء فلـسطين لليهـود حسب وعد بلفور(وزير خارجية بريطانيا آنذاك) 1917م، واحتلال أجزاء كبيرة من الدولة العثمانية، وإعلانها دول أوروبية مستقلة. الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إعلان الجمهورية التركية 1923م، برئاسة كمال أتاتورك (أول رئيس جمهوريـة لتركيـا) وإنهاء الخلافة الإسلامية 1924م، على يد أتاتورك الذي وقع على معاهدة لـوزان 1923م، وقبل بشروط اللورد جورج كرزون رئيس الوفد الإنجليزي فـي مـؤتمر لوزان ووزير خارجية بريطاني سابق وهي: (الصلابي، 2004، ص 551).

1- عدم مطالبة تركيا بالأملاك السابقة أي الأراضي التي كانت تابعـة للدولـة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى.


2- قطع كل صلة لتركيا بالإسلام.
3- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما.
4- إخراج الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة.
5- اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم.

بعد تولي كمال أتاتورك السلطات وتأسيسه حزب الشعب الجمهوري، قام بالقضاء على جميع المظاهر الإسلامية في تركيا، وأعلن العلمانية وأبعد تركيا عن محيطها الإسلامي واتجه نحو الغرب وحاول إخماد أي بشائر إسلامية داخل تركيا عن طريق القتل لقادتها أو النفي، ومن هنا اتخذ كمال أتاتورك سياسة داخلية منعزلة لإعادة بناء تركيا على المبادئ التركية العلمانية الجديدة وانقطعت أي صلة لتركيا بفلسطين.

وبعد وفاة أتاتورك في عام 1938م، استمر رفيق دربه عصمت أينونو الرئيس الثاني لتركيا على نهج أتاتورك، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945م، تقاربت تركيا مع أمريكا ودخلت في معاهدات معها وأقامت أمريكا على الأراضي التركية قواعد عسكرية ودخلت تركيا في حلف الناتو (عام 1952م).

تزايدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد وعد بلفور؛ مما أدى إلى زيادة أعداد اليهود فيها وتشكيلهم لجماعات إرهابية مثل: اشتيرن، الهاجانا؛ لتهجير أبنائها العرب الأمر الذي أدى إلى حدوث مصادمات بين العرب واليهود وأعلنت بريطانيا انسحابها من فلسطين عام (1947م)، وأحالت القضية إلى الأمم المتحدة وبعد مداولات الأمم المتحدة صدر قرار التقسيم 1947م الذي رفضه العرب ورفضته تركيا أيضا.

على الرغم من ذلك إلا أن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل اعترافاً واقعياً عام 1949م بعد قيامها عام 1948م وكانت بذلك أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل ومن ثم اعترفت بها قانونياً عام 1950م، وقد أشار الرئيس التركي آنذاك عصمت أينونو في 1950م إلى الاعتراف بإسرائيل بقوله " تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا، ونأمل أن تصبح هذه

الدولة عنصر سلام واستقرار في الشرق الأوسط". (العـزاوي، 1998، ص 353). وتم تبادل السفراء بينهما في عام 1952م، وقامت بينهما علاقـات سـرية لمعرفـة تركيا التي تتوجه إلى الغرب مدى أهمية إسرائيل للغرب.

ومنذ تلك الفترة استمرت العلاقات التركية – الإسرائيلية بالتحسن التـدريجي السري في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية الـذي كـان يطرأ عليه في بعض الأحيان منحنيات صعود وهبوط وفقـا للظـروف الإقليميـة والدولية، التي كان أهمها الأوضاع في المناطق الفلسطينية واتجاه تركيا نحو تحسين علاقاتها مع جيرانها العرب خاصة في ظل تردي أوضاعها الاقتـصادية وحاجتهـا الملحة للنفط العربي، ولاسيما في ظل تحولها الصناعي الواسع.

وقد ظهر في فترة الخمسينيات مدى اهتمام المسؤولين في البلـدين بتعزيـز العلاقات التركية – الإسرائيلية وخاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري، ففي فترة نشاط حلف بغداد، أدلى القنصل الإسرائيلي في إسطنبول بتصريح فـي 24 كـانون الأول 1954م تحدث فيه عن زيادة التبادل التجاري بين البلدين من " 13 " مليـون ليرة عام 1952م إلى " 65 " مليون ليرة 1953م، وفي عام 1955م صدرت تركيا إلى إسرائيل " 50 " ألف طن من القمح واستوردت منها صفقة سكر تبلغ قيمتهـا " 871.360 " ألف ليرة تركية، وفي نيسان 1956م أرسلت تركيـا " 25 " طـائرة عسكرية من طراز " داكوتا " إلى إسرائيل بغرض إصلاحها، وفي آذار1960م أبرم البلدان اتفاقية تجارية لتطوير حجم التجارة بينهما. (معوض، 1996، ص 128).

وبناء على ما سبق تظهر الطبيعة اليهودية الصهيونية، حيـث إن إسـرائيل تحاول منذ بدء إقامة علاقاتها مع أي طرف أن تربطه معها بشبكة مـن المـصالح الاقتصادية والعسكرية حتى تضمن عدم تحول هذا الطرف عن العلاقات معها فـي المستقبل – ويعد هذا هو البناء الصحيح للعلاقات في السياسة الدولية - على غرار ما حدث في الاتحاد الأوروبي، وعلى عكس العرب الذين يبدءون بإقامة العلاقـات السياسية التي تتغير وتتبدل وفقا للمصالح والاقتصاد وما إلى ذلك.

وفي عام 1958م أقامت إسرائيل وتركيا نوعا من التحالف العسكري تحت ما سمي (الاتفاق الطارئ) في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسـوريا، تـضمن بنـود

للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك، ومساهمة الإسرائيليين في بناء بعض المطارات التركية، وفي العام نفسه، وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا وإيران (الشاه) سميت (الرمح الثلاثي) نصت على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاث، وبموجبها أسس جهاز الموساد الإسرائيلي مركزا استخباريا في تركيا مقابل التقنية الاستخباراتية التي قدمتها لتركيا. (عودة، 2003، ص 325).

وقد كان هنالك عدد من الزيارات واللقاءات رفيعة المستوى على مستوى القمة بين قادة البلدين تدل على جدية وإصرار كلا الطرفين على تطوير وتحسين العلاقات بينهما، وكان أهمها في 29 آب 1958م، اللقاء السري بين ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل آنذاك وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي في تلك الفترة وتم في هذا اللقاء الاتفاق على القواعد الأساسية للشراكة بين الدولتين، والقيام بحملات علاقات عامة للتأثير على مواطني الدولتين لقبول العلاقات بينهما، والاتفاق على تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم العسكري، وإقامة شراكة بين القطاع العام في كلا الدولتين، وفي 25 أيلول 1969م عارضت تركيا قرار مؤتمر العالم الإسلامي الذي عقد في الرباط المتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، الذي جاء ردا على حرق إسرائيل للمسجد الأقصى المبارك في 1969م. (Dahl and Slutzky , 2006)

ولقد بدأت العلاقات التركية - الإسرائيلية بتطور جذري ومهم في ثمانينيات القرن الماضي وتتميز هذه المرحلة عن المراحل التي سبقتها بسرعة وتيرتها حيث كانت الزيارات المتبادلة بين الطرفين متلاحقة وذات طابع دبلوماسي وعسكري، من أبرز هذه الزيارات: (الرشدان، 1998، ص 37).

1. في آب 1980م قام وفد إسرائيلي رفيع المستوى يضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع بزيارة سرية إلى العاصمة التركية أنقرة لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي آنذاك بشأن التعاون بين البلدين.

2. زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق ارئيل شارون إلى إسطنبول في 1984م للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشان رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين.
3. في أيلول 1984م قيام وفد تركي بزيارة غير رسمية لإسرائيل والتقى فيها وزير الخارجية الإسرائيلي إسحاق شامير الذي عبر بدوره عن أمله في أن تؤدي الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين وكان يضم الوفد أربعة من نواب الحزب الشعبي المعارض.
4. لعطاء الحكومة التركية في العام 1986م الضوء الأخضر للصحافيين والنواب والشخصيات السياسية والحزبية والثقافية والفنية التركية لتلبية أية دعوة يتلقونها لزيارة إسرائيل.

ويمكن القول: إن فترة الثمانينيات شهدت تحولا في موقف المعارضة التركية من العلاقات مع إسرائيل، فكما ذكر سابقا إن إحدى الوفود ضم عدداً من نواب حزب معارض في زيارة لإسرائيل، حينما كانت المعارضة في العام 1980م سببا رئيسا في استقالة وزير الخارجية التركي خير الدين أركمان بسبب زيارة وفد إسرائيلي له في أنقرة لبحث التعاون بين البلدين، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة التي دعت للتصويت على سحب الثقة من الوزير التركي الذي اضطر للاستقالة بسبب تلك المسالة. (معوض، 1996، ص 138).

من ثم تم بينهما تعاون أمني استخباراتي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982م لمراقبة الأوضاع في لبنان حيث قدمت إسرائيل لتركيا وثائق سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمات تركية يسارية، وأرمينية وكردية بالإضافة إلى تسليمها لتركيا ناشطين أتراك متواجدين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان. (عودة، 2003، ص 325).

وقد شهدت مرحلة التسعينيات تطورا ملحوظا في تبادل الزيارات وتفعيل التعاون وتوقيع الاتفاقيات بين البلدين، ففي عام 1991م تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء، وفي نيسان 1992م: التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزاراتي الدفاع في البلدين، ومن العام نفسه احتفال الدولتين

بذكرى مرور 500 عام على الهجرة اليهودية للدولة العثمانية هربا من التعذيب والقتل في أوروبا، وفي آذار 1993م تم إنشاء مجلس الأعمال التركي – الإسرائيلي وفي تشرين الثاني من العام نفسه: قامت الدولتان بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسؤولين للتعامل مع التهديدات الإقليمية مثل الإرهاب والأصولية، وموافقة البلدان على التعاون في مجال جمع المعلومات الاستخبارية عن سوريا وإيران والعراق والاجتماع بانتظام لتبادل التقييمات المتعلقة بالإرهاب، وتعزيز قدراتها العسكرية في وجه البلدان الثلاثة وقد شهد تشرين الثاني من العام نفسه زيارة أول وزير خارجية تركي حكمت تشيتين لإسرائيل. (Dahl and Slutzky, 2006)

ثم استمر التعاون التركي الإسرائيلي في المجالات الأمنية و العسكرية، وتبادل المعلومات حتى توج هذا التعاون بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيللر في تشرين الثاني 1994م وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي على مستوى رئيس الوزراء إلى إسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949م. (الرشدان، 2001، ص 126).

وقد أفضت هذه الزيارة لعدة اتفاقيات بين البلدين ومهدت لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في 23 شباط 1996م الذي تبدأ منه هذه الدراسة، ويعد هذا الاتفاق نقطة تحول جذرية في العلاقات التركية – الإسرائيلية نحو الأفضل وخاصة أنه جاء في مرحلة اتسمت بعلنية العلاقات بين البلدين نتيجة لتغير في الظروف الإقليمية والدولية أهمها: الشروع في تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي الذي كان حائلا دون علنية وتعزيز العلاقات بين البلدين، حيث حررت هذه التسوية تركيا من محاولاتها محافظتها على توازن علاقاتها مع كل من العرب وإسرائيل، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الزيارات الرسمية العلنية بين البلدين اعتيادية وعلى جميع المستويات وخاصة على مستوى القمة وتتناول جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وقد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها: (كشك، 1996، ص 66).

1- أن تقوم إسرائيل بمقتضاه تحديث وتطوير مقاتلات تركية من طراز (فانتوم أف 4).
2- السماح للطائرات الإسرائيلية بالقيام بطلعات تدريبية بسماء تركيا لمدة أسبوع أربع مرات سنويا.
3- إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين ليشمل نـشاطه مجـالات استخباراتية واستقبال السفن الحربية لكل من البلدين في موانئ البلد الآخر.
4- إقامة إسرائيل أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما واستخدام الأفلام الوثائقية لكل دولة.
5- تقدم إسرائيل للقيادة التركية صورا للأقمار الاصطناعية التجسسية لتكون في تصرف الجيش التركي في مواجهة الأكراد فـي شـمال العـراق وشـرق الأناضول.
6- وتردد معلومات حول منح أنقرة إسرائيل جزءا مـن قاعـدة (أنجرليـك) الجوية التركية لتتصرف بها كما تشاء.

وفي المجال الاقتصادي تم التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في 14 آذار 1996م، ثم المصادقة عليها وإقرارها في نيسان 1997م، الأمر الذي مهد لرفع الحواجز والتعرفات الجمركية عن معظم السلع بين الدولتين، وأدى لمضاعفة التبادل التجاري بينهما من 500 مليون دولار في 1996م إلـى مليـاري دولار 2000م. (يافوز، 2000، ص 17 - 24).

ولقد استمرت العلاقات التركية – الإسرائيلية في التعاون والتقدم حتى وصل الأمر إلى محاولة تركيا اختراق جدار الحصار الإسلامي ضد إسـرائيل باسـتخدام علاقاتها مع الدول الإسلامية؛ لتقريب وجهات النظر بين تلك الدول وإسرائيل والدفع باتجاه اعتراف الدول الإسلامية بإسرائيل وإقامة علاقات معها، ومن ذلك الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب للقاء في إسطنبول بين وزيري الخارجية الإسرائيلي سـيلفان شالوم، والباكستاني خورشيد قاصوري في أيلول 2005م ورأى شالوم بعد هذا اللقاء أن باكستان اجتازت مرحلة حاسمة نحو علاقات مع إسرائيل وقـال: "هـذا اللقـاء

يكتسي أهمية بالغة ونأمل أن يكون مقدمة لإقامة علاقات مع باكستان تشبه تلك التي نقيمها مع الهند وعلى المستوى نفسه" أي السفراء ".

ومن ملامح تطور العلاقات بين البلدين إقامة مشاريع اقتصادية ضخمة سواء أكان على المستوى الثنائي بين البلدين أم على مستوى ثلاثي يضم أطرافاً أخرى ومن ذلك المشروع المشترك بين تركيا – إسرائيل – الهند والذي يتضمن خطي أنابيب لنقل النفط والغاز من تركيا إلى إسرائيل ثم شحنه من موانئ إسرائيل إلى الهند وتنقل المرحلة الأولى من المشروع النفط من حقول بحر قزوين إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبعد وصول النفط إلى ميناء جيهان يتم نقله من خلال خط أنابيب تحت مياه البحر إلى إسرائيل حيث ينقل عبر خط أنابيب آخر إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر ليشحن من هناك إلى الهند دون المرور بقناة السويس. وظهرت فكرة المشروع في أعقاب فشل إنجاز مشروع خط الأنابيب الثلاثي الذي يربط بين الهند وباكستان وإيران بسبب المعارضة الأمريكية له وقال وزير الطاقة التركي حلمي جولير لصحيفة (مينت الاقتصادية اليومية): "ليس هذا مشروعا بسيطا.. خلال شهر سيكون هناك اجتماع ثلاثي بين الهند وإسرائيل وتركيا ومن المحتمل عقد هذا الاجتماع في تركيا". ويذكر أن جولير عضو في الوفد المرافق لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي أنهى أمس الإثنين زيارة رسمية للهند.

ويمكن القول: إن العلاقات التركية – الإسرائيلية متجذرة في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والعسكرية منها، الأمر الذي يؤدي لزيادة الروابط بين البلدين لارتباطها بمسائل حيوية وهامة للشعبين، والحكومتين تتعلق بالأمن وبمستوى المعيشة.

2.3 الدوافع والأبعاد من العلاقات.

تعد المصالح العليا للدول أحد أهم المداخل لفهم مجريات العلاقات بين الدول. والدارسون في العلاقات الدولية هم الأقدر على فهم تحول العلاقات بين الدول من علاقات وطيدة إلى علاقات هشة قد تؤدي إلى حروب دولية وفقا لتغير المصالح والأولويات لدى هذه الدول.

عند قيام العلاقات بين الدول في السياسة الدولية يكون لكل دولـة منهمـا أهـداف وغايات جراء هذه العلاقة، وهنالك أيضا دوافع لكلا البلدين تؤدي إلى إقامة العلاقات سواء أكانت هذه الدوافع سياسية بحتة أم اقتصادية أم عسكرية أم خليطةً بـين كـل ذلك، وفي هذه الحالة يرى الباحث أن العلاقات التركية الإسرائيلية هي خليط بين كل ذلك. فللعلاقات بين الدولتين أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية، وفي هذا المبحـث سيحاول الباحث قدر الإمكان عرض وتوضيح الدوافع التي أدت إلى قيام العلاقـات بين البلدين، والأبعاد من تلك العلاقات بهدف فهم العلاقات بينهما والحكم عليها.

1.2.3 أهداف تركيا وإسرائيل من إقامة العلاقات.

هنالك عدة أهداف لكل من تركيا وإسرائيل لإقامة العلاقات بينهما، وكل طـرف منهما يحتاج للآخر من أجل تكامل مصالحه فكل منهما وجد ضالته في الآخر، فـي ظل وجودهما في منطقة تموج بالاختلاف والتناقض مع أنظمتهما وأيدلوجيتهما، فهما على خلاف مع العديد من دول المنطقة في عدة قضايا حـول الميـاه والأراضـي المحتلة وبسبب التوجهات الخارجية (الغربية) لتركيا أيضا.

أ- أهداف تركيا من إقامة العلاقات مع إسرائيل:

ترى تركيا في علاقاتها مع إسرائيل الدعامة أو الركيـزة الأساسـية التـي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق علـيهم، وأنها من خلال ذلك تطلب ود واشنطن والغرب خصوصا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية، والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا لتحقيـق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية، وكسب تعاطف الرأي العام الغربي تجاه قضاياها من خلال امتلاكه لأكبر وسائل الإعـلام الغربية وتأثيره عليها، خاصة في القضايا التركية الشائكة إبـادة الأرمـن، جزيـرة قبرص واليونان، الانضمام للاتحاد الأوروبي، يمكن القول: إن تركيا وجـدت فـي إسرائيل الحليف الذي يستطيع أن يفي بمتطلباتها الإستراتيجية.

ويرى بعض المفكرين الأتراك أن موقع تركيا الجغرافي كان يـضعها فـي موقع خاص بالنسبة إلى علاقاتها بإسرائيل، فهي في فترة اعترافها بإسـرائيل عـام

1949م كانت في بداية مرحلة هامة وحرجة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وبروز الاتحاد السوفيتي سابقا عدو تركيا كقوة دولية عظمى وبداية الحرب الباردة ففي تلك الفترة واجهت تركيا التهديدات المتمثلة في مطالب ستالين رئيس الاتحاد السوفيتي آنذاك بالمضائق التركية وبمحافظتين في شمال شرق البلاد. (تشاندرا، 1996، ص 34).

فتركيا في تلك الفترة كانت بحاجة إلى أن تكون تحت حماية المظلة الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي، والأطماع السوفيتية في الأراضي التركية وربما يكون اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات معها هو أحد أسباب قبول انضمامها لحلف الناتو الغربي بالإضافة إلى دورها المهم في الحرب الكورية 1950م، وخاصة أن العام الذي قبلت فيه تركيا في الحلف 1952م هو العام نفسه الذي تم فيه إقامة علاقات بينها وبين إسرائيل وتبادل السفراء.

ويبدو أيضا أنه من أسباب إقامة تركيا علاقات مع إسرائيل بالإضافة إلى ما سبق العداء المشترك للعرب فالأتراك يحملون العرب مسؤولية هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى 1918م بسبب تعاون العرب مع البريطانيين، وإطلاق الثورة العربية الكبرى 1916م؛ مما أدى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية، بالإضافة إلى تأثير الجالية اليهودية في تركيا لما لها من هيمنة على المرافق والجمعيات السياسية والاقتصادية والإعلامية والمالية وارتباطهم بالصهيونية العالمية والحركة الماسونية، مما خلق لهم مركزاً اجتماعياً واقتصادياً، وسياسياً رفيعاً ومؤثراً؛ الأمر الذي جعلهم قادرين على التأثير في قرار القيادة السياسية بالاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقة معها. (الدليمي، 1999، ص 33).

ومن هنا سيحاول الباحث توضيح مجمل الأهداف التي دعت تركيا للتحالف مع إسرائيل:

1- الحصول على باب خلفي موصل إلى واشنطن من خلال استغلال نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني خاصة في الكونجرس الأمريكي. (يافوز، 2000، ص15). ويأتي ذلك في ظل المحاولات المستمرة من قبل اللوبيين اليوناني والأرمني

لدفع الكونجرس الأمريكي بتبني قوانين وقرارات تدين تركيا بتهمة الإبادة الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني 1915م، وسعي اللوبي اليوناني لتبني الكونجرس قرارات تهدف تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتركيا، والضغط عليها لقبول الشروط اليونانية في تسوية المسألة القبرصية.

2- المشكلات الداخلية في تركيا وخاصة بين التيارات العلمانية (المؤسسة العسكرية، الأحزاب العلمانية، المحكمة الدستورية) والإسلامية (الأحزاب الإسلامية، المدارس الدينية) حيث تعد المؤسسة العسكرية أن التحالف مع إسرائيل – حليفة الولايات المتحدة - يؤكد الطابع العلماني للدولة ويجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب أن يغير هذا الطابع سواء أكان حزباً إسلامياً أم غير ذلك، وأن هذا التوجه سيدفع تركيا مستقبلا لمزيد من التعاون وتطور العلاقة مع كل من إسرائيل وأمريكا. (الرشدان، 2001، ص 129).

3- الرغبة التركية في الحصول على أسلحة من إسرائيل والاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في مختلف المجالات (العسكرية والأمنية والزراعية والعلمية) خاصة في ظل الحظر الذي تعاني منه من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بسبب حقوق الإنسان والأقليات العرقية.

4- المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، فمنذ التسعينيات وتركيا تعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة بسبب حرب الخليج الثانية 1991م ثم ما تلاها من حصار على العراق حتى 2003م؛ الأمر الذي كبد تركيا خسائر تقدر بما يقارب الستين مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في تركيا بنسبة 100 % خلال عام واحد 1996، وللخروج من هذه الأزمة وجدت تركيا في إسرائيل مدخلا لتحسين أدائها الاقتصادي بإقامة منطقة للتجارة الحرة، وتنفيذ مشاريع بيع المياه لإسرائيل، بالإضافة إلى طلب ود الغرب من إقامة العلاقات مع إسرائيل، مما يعزز موقف تركيا بدرجة كبيرة في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية. (العزاوي، 1998، ص 372).

5- تهدف تركيا من وراء هذا الاتفاق إلى كسب إسرائيل لجانبها في صراعها مع إيران في المنطقة، ولقد دل على ذلك تصريح السفير التركي في القاهرة الذي قال إن بلاده تؤيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنـوب اللبنـاني، وان الأعمال التي يقوم بها حزب ا خارج حدود لبنان تعتبـر إرهابـا. (كـشك، 1996، ص 69).

6- أن تؤكد تركيا التوجه الغربي لها في أعقاب صد ورفض الاتحاد الأوروبـي لها في عدة محاولات كان أولها قرار المفوضية الأوروبية عـام 1989م فـي الرد على طلب تركيا للانضمام أن تركيا تعاني نقصا في الديمقراطية؛ بـسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية. كما نددت المفوضية بالقمع الثقافي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلا عن انتهاك حقوق الإنسان فيها، ثم في العام 1997م بعد استبعادها من قائمة الدول المرشحة لبـدء المفاوضـات للانضمام للاتحاد الأوروبي. (النعيمي، 2007، ص 22 – 30).

7- يأتي هذا الاتفاق والتحالف من وجهة نظر العقلية السياسية التركية، في إطار السياسة التركية الباحثة عن دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماتـه مـن المنطقـة نفسها، وليس من خارجها. (كشك، 1996، 68). ومن ذلك قيامها بالوسـاطة بين تركيا و إسرائيل وترتيبها للقاء بين وزير خارجيـة إسـرائيل، ووزيـر خارجية باكستان.

8- ممارسة تركيا الضغوط على جيرانها العرب التي هي على خلاف معهم مـن خلال التحالف مع إسرائيل من أجل تقديم تنازلات في القضايا محل النـزاع، وبالأخص سوريا والعراق ونزاعهما مع تركيا حول عدة قضايا منها توزيـع مياه نهري دجلة والفرات، وحول نشاط المتمردين الأكراد في شمال العـراق وانطلاقهم من أراضيه لشن هجمات على تركيا، والمطالبة الـسورية بـإقليم الأسكندرونة والاتهام التركي لسوريا في السابق بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه عبدا أوجلان الذي اعتقلته تركيا لاحقا في العام 1999م.

9- تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل، والحصول علـى صـور مـن الأقمار الصناعية الإسرائيلية حـول تحركـات، ونـشاطات حـزب العمـال

الكردستاني ومن ثمار هذا التعاون إلقاء القبض على عبدا أوجلان زعيم حزم العمال الكردستاني المتمرد في كينيا عام 1999م.

10- التصدي للدعم الإقليمي وعلى الأخص مـن إيـران وسـوريا للجماعـات الإسلامية المحلية داخل تركيا والدعم لحزب العمـال الكردسـتاني. (يـافوز، 2000، ص16).

11- إيجاد نوع من التحالف التركي – الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في مواجهة التعاون السوري – الإيراني المتنـامي. (الهـواري، 1997، ص 35). فتركيا تخشى أن يؤدي هذا التحالف السوري – الإيراني مـن تحجـيم نفوذها في المنطقة وإطلاق يد إيران فيها، وسحب البساط من تحـت أقـدامها كقوة مؤثرة في المنطقة وبالتالي تراجع أهميتها الإستراتيجية، الأمر الذي قـد يقلل من أهميتها لدى الغرب، فأرادت مواجهة ذلك التحالف بتحالف مضاد مع إسرائيل المدعومة غربيا، والذي يدعم هذا التحالف شعور كلا الدولتين (تركيا، إسرائيل) بالعداء تجاه كل من سوريا وإيران.

ب- أهداف إسرائيل من إقامة العلاقات مع تركيا:

وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا الورقة الرابحة والأمثل لتغيـر الهويـة العربية الإسلامية للمنطقة ذات الغالبية العربية عن طريق تركيا التي كانت مركـز للخلافة الإسلامية لأربعة قرون مضت، ومحاولة منها لتطويـق الـوطن العربـي بتحالفات مع دول محيطة في الوطن العربي حسب إستراتيجية الأطراف لبن غورين أول رئيس وزراء لإسرائيل، خاصة بعد سقوط حكم الشاه في إيران فتركيا أضحت المتنفس الوحيد لإسرائيل في بحر كله عداء وكراهية لها من قبل العرب.

ويمكن إيجاز بعض الدوافع الإسرائيلية لإقامة العلاقات والتحالف مع تركيا بما يلي:

1- توسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التفافها على سوريا ووصـولها إلـى حدود العراق وإيران. (عودة، 2003، ص 326). فمساحة دولـة إسـرائيل صغيرة جداً مما يجعلها دون عمق جغرافـي واسـتراتيجي فـي المنظـور العسكري الأمر الذي يحرمها من إمكانية إعادة ترتيب صفوفها والانسحاب داخل أراضيها في حال وقوع أي هزيمة عسكرية، وليس لهـا حـدود مـع

عدوين رئيسين لها في المنطقة هما: إيران والعراق، وتحالفها مع تركيا يكسبها عمقاً استراتيجياً من خلال ضرب عدويها انطلاقا من الأراضي التركية وليس من أراضيها، وإن حشد قوات تركيا على حدود البلدين بالإضافة إلى سوريا في حال نشوب أي نزاع بينهم وبين إسرائيل سيضعف من قدرات هذه الدول، ويشتت تركيزها على عدة جبهات.

2- تهدف إسرائيل إلى إقامة علاقات مع تركيا وفقاً لنمط حلف بغداد السابق لتخفيف المسؤوليات الأمنية الملقاة على كاهل الولايات المتحدة، ومنها تزايد القوة الإيرانية ومن ثم فإن دور تركيا مهم للغاية، ويحقق هذا الهدف من حيث ضبط التوازنات الإقليمية من ناحية، وموازنة الإسلام الأصولي في إيران وفي باقي المنطقة العربية من ناحية أخرى. (كشك، 1996، ص 67).

3- تشكيل قوة ردع إقليمية حقيقية في مواجهة أي عدوان خارجي ضدها، و ما يدل على ذلك تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي " إن الاتفاقية يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا وإن هدفها الحقيقي ليس استخدام القوة، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة " واعتباره أن أي هجوم بالصواريخ على تركيا هو بمثابة هجوم على إسرائيل. (فوده، 2000، ص 59).

4- عرقلة تطور الوطن العربي نحو التنمية الشاملة بالتنسيق مع الدول المحيطة فيه، و تسمى هذه الإستراتيجية بإستراتيجية (شد الأطراف) بمعنى: إشغال أو إنهاك الجسد العربي؛ لإبعاده عن قضاياه المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية أو التنسيق مع دول الجوار العربي في مشاريع اقتصادية واتفاقيات أمنية وعسكرية (ونموذج ذلك التعاون والتحالف الإسرائيلي – التركي). (سرور، 2008، ص 192). مما يحذو بالدول العربية لإهمال قضاياها الأساسية، والتنموية بالانشغال بالتسلح، والتحالفات الإقليمية مما يستنزف مواردها. وقد ربط مدير معهد موشي ديان في تل أبيب بين الاتفاقية التركية – الإسرائيلية وبين احتلال اريتريا لجزيرة حنيش اليمنية في البحر

الأحمر، وقال أن ما يحدث " في تركيا (الاتفاقية بين الطرفين) وما حدث في البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة. (الكيلاني، 1999، ص 33).

5- الحصول على سوق جديدة لمنتجاتها وخصوصا الصناعات العسكرية، حيث أدى هذا الاتفاق إلى إدخال مردود مالي ضخم على إسرائيل بسبب تحـديثها للأسلحة التركية وبيع تركيا الأسلحة الإسـرائيلية ومـن تلـك الاتفاقيـات (معوض، 1998، ص21) ما يلي: مشروع في العام 1996 مدته 5 سنوات لتحديث 54 طائرة (أف – 4) تركية بتكلفة قـدرها 600 مليـون دولار، و مشروع آخر مشترك تم الاتفاق عليه في 1997م بتكلفة قدرها 500 مليـون دولار.

6- إقدام إسرائيل على عقد هذا الاتفاق وتزامنه مع احتلال القـوات الاريتريـة لجزيرة حنيش في اليمن بمساعدات إسرائيلية، إنما يأتي ضمن إسـتراتيجية إسرائيل لتطويق المنطقة العربية، في ظل تفكك وحـصار العـراق وليبيـا والسودان آنذاك. (كشك، 1996، ص 67).

7- حصول إسرائيل على امتيازات عسكرية من تركيـا باسـتخدامها للقواعـد العسكرية التركية بشكل دائم (قاعدة أكينجي) في أنقرة مما يعطي سلاح الجو الإسرائيلي فرصة للتعرف على طبيعة الأرض، وكيفية التعامل مع أهـداف فيها ويعطيها إمكانية شن غارات مفاجئة على أهداف في عمـق سـوريا أو إيران أو العراق. (عودة، 2003، ص 326). وهذا ما حـدث مـع سـوريا مؤخراً عندما شن سلاح الجو الإسرائيلي غارة على ما أسماه منشأة نوويـة سورية مستخدمة الأجواء التركية.

8- شراء المياه الفائضة عن حاجة تركيا، حيث إن إسرائيل تعاني من شح متزايد في المياه خاصة في ظل تقدمها التكنولوجي والزراعي، بالإضافة إلى احتمال خسارتها جزء من حصصها في المياه في حـال تـم اتفـاق نهـائي مـع الفلسطينيين والسوريين، فضلا عما خسرته من حصصها جراء اتفاقية السلام مع الأردن.

9- الحاجة إلى دعم أو مساندة خارجية ميدانياً؛ لمواجهة أي حرب شاملة على طول حدودها مع الدول العربية. وأشارت دراسة أعدتها مؤسسة جينش الأمريكية للدراسات الإستراتيجية قالت فيها " إن العقيدة العسكرية الجديدة للقوات الإسرائيلية لا تزال تعتبر معظم الدول العربية ومن ضمنها مصر والأردن مصدر تهديد لأمنها. وهكذا سيؤمن التحالف العسكري مع تركيا ضمانا لها في حال تحقق أسوأ سيناريوهات إسرائيل وهو توحد العرب ضدها ". (عودة، 2003، ص 326).

10- الوصول إلى دول أسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة قزوين عن طريق تركيا (لما لهذه الدول من علاقات متميزة مع تركيا، حيث إن بعضها يتحدث اللغة التركية، ولهم علاقات ودية مع تركيا لقيام الأخيرة بتقديم المساعدات لهم أثناء استقلالهم عن الاتحاد السوفيتي سابقا في العام 1991 فضلا عن الروابط الإسلامية التي تربطهم معها)، بالإضافة إلى تمتع هذه الدول بموارد طبيعية هامة مثل النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي سيغني إسرائيل عن الدول النفطية الأخرى التي هي في حالات عدائية معها. فالجدير بالذكر إن أذربيجان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي وتركمانستان التي تقع في منطقة قزوين تعتبر من اكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم وعلى الرغم من ذلك فانه لم يتم بعد تطوير قسم كبير من احتياطي النفط والغاز، وحتى انه لم يكتمل بعد تحديد الاحتياطي في جزء مهم من المنطقة. (بالا، 2004، ص 79). الأمر الذي سيوفر لإسرائيل مردود مالي كبير في حال تولت شركاتها التنقيب عن النفط في دول آسيا الوسطى. وان المشاريع الاقتصادية بين شركات البلدين أخذت تبدو أنها مفيدة، فتركيا شريك جيد للعمل في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، كما أن إسرائيل بالمماثل شريك ممتاز لوصول الشركات التركية إلى منطقة التجارة الحرة الأطلسية (NAFTA). (اوغلو، 1999، ص 45).

11- كسر الحصار المفروض عليها من الدول العربية والإسلامية للقضاء على المشاعر الإسلامية المناهضة لها، هذا قبل التوقيع على اتفاقيات السلام مع

بعض الدول العربية، والجدير بالذكر أن مستوى العلاقات والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية بعد عملية السلام لم يصل إلى ما تتمناه إسرائيل وترجوه. حيث تحاول إسرائيل إعادة تغليف منتجاتها لإعادة تسويقها في الوطن العربي عن طريق شركات تركيا لكسر الحصار المفروض على منتجاتها من قبل العرب. (الدليمي، 1999، ص 35).

12- التشابه بين النخبة التركية والنخبة الصهيونية، حيث أن التشابه من شانه أن يشد تركيا باتجاه الكيان الصهيوني خاصة في إقامة علاقات إستراتيجية فهناك نظرة ايجابية في الأوساط الصهيونية إذ أن بن غوريون درس في تركيا وأتاتورك شخصية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في الكيان الصهيوني، حتى انه وفق رأي دبلوماسي تركي كبير سابق، أن "البلاد الوحيدة المماثلة لنا في الشرق الأوسط هي إسرائيل". (نوري، 2000، ص 73). حيث أن الطرفين يريان أن هنالك تشابه بين نظاميهما، وأنهما دول غريبة داخل المنطقة.

2.2.3 البعد السياسي:

لقد كان للبعد السياسي أكبر الأثر في إقامة العلاقات والتحالفات التركية الإسرائيلية فكلا الطرفين كان يهدف إلى إرسال إشارات، ورسالات واضحة لأعدائه، ولكل دول المنطقة بل تعدى ذلك بإرسال إشارات ورسائل لبعض القوى الكبرى.

نجحت إسرائيل جراء هذه الاتفاقية إقامة تحالف مع كبرى الدول الإسلامية المجاورة للوطن العربي، وبذلك تكون وسعت عمقها الاستراتيجي الذي كان هو نقطة ضعفها الإستراتيجية على مدى تاريخها منذ تأسيسها العام 1948م وإزالة الطابع الديني عن صراعها على فلسطين.

وبالتالي عدت إسرائيل التحالف مع تركيا ورقة ضغط على سوريا للحصول على تنازلات هامة في العملية السلمية وخلق نوع من التهديد الدائم لها بوقوعها بين فكي كماشة إسرائيل على حدودها الجنوبية وتركيا على حدودها الشمالية مما يجعلها في استنفار دائم يستنزف مواردها.

ومن ثم سيؤدي هذا التحالف إلى عزل إيران، وهو أيضا محاولة لردعها من خلال استخدام تركيا كموطئ قدم لضرب المفاعل النووي في بوشهر وإبعاد شبح أي تقارب تركي - إيراني محتمل حدوثه جراء مساعي نجم الـدين اربكـان رئـيس الوزراء التركي آنذاك الذي كان يحاول تقريب وجهات النظـر التركيـة الإيرانيـة العربية.

وصلت إسرائيل للجمهوريات الإسلامية في آسـيا الوسـطى (كازاخـستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزسـتان، طاجيكـستان) بإقامـة علاقـات سياسـية واقتصادية واستثمارية مع هذه الدول لتوافر الثروات الطبيعية فيها وتمتعها بـالموقع الاستراتيجي، فهي تحاول كسب هذه الدول إلى جانبها في مواجهة الـدول العربيـة وخشية منها من تحول تلك الجمهوريات إلى نظام مماثل للنظام السائد في باكـستان وقتها الذي يقوم على أساس أيديولوجي. (كشك، 1996، ص 68).

وهذا ما حدث بالفعل، هي على الأقل عملت على تحييدهم في المواجهة مـع العرب من خلال الارتباط معهم باتفاقيات استثمارية واقتـصادية، وبـيعهم أسـلحة إسرائيلية، تم الاعتراف المتبادل بين جميع الأطراف مابين عـامي 1993/1992م وتم بينهم تبادل دبلوماسي، في هذه الأثناء_اتهمت إيران تركيا في المساعدة على بناء تلك العلاقات، ووقعت إسرائيل معهم عدة اتفاقيات حول عمل الشركات الإسـرائيلية على نقل التكنولوجيا الزراعية، واستغلال النفط الخام في هـذه الـدول. (بعبـاع، 2007).

ويعد المخططون الإستراتيجيون الأتراك (اليونان وسوريا) الدولتين الوحيدتين اللتين تتنازعان مع تركيا على أراضي إقليم الأسكندرونة السوري، وجزيرة قبرص المتنازع عليها مع القبارصة اليونان، هما المصدر الأساس للتهديد الخارجي. (مفتي، 1998، ص9).

لذلك استغلت تركيا تحالفها مع إسرائيل بالضغط على الدول العربية (العراق وسوريا) وبالأخص سوريا لوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني والمطالبة بـإقليم الإسكندرونة المحتل من قبل تركيا فقد صرح نائب رئيس الوزراء التركي (ناهيت منتشه) في البرلمان التركي في حزيران 1996م بعد مطالبة سوريا باسترداد الإقليم

قائلا: "بأن دمشق لديها طموحات لإقامة سوريا الكبرى وأن هذه الطموحات ستحبط، وإذا ما سمحت الظروف فإننا سنلقن سوريا درسا". (فوده، 2000، ص 60). ووقف مطالبة كل من العراق وسوريا لتركيا بحل مشكلة المياه بينهم جراء إقامـة تركيـا سدوداً ضخمةً على الأنهار المشتركة داخل أراضيها، الذي أعلنت سوريا حظره بعد الأزمة التي نشبت بينها وبين تركيا في العام 1998م وكادت تطور إلى حرب بينهما جراء إيواء سوريا لعبد ا أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، الأمـر الـذي اضطر سوريا لطرده لإبعاد شبح الحرب عنها، يقول رئيس مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية في إسرائيل أفرايم عنبار " طوال أعوام اسـتخدمت تركيـا علاقاتها الإستراتيجية الجديدة مع إسرائيل من أجل ردع الأطراف التي وقفت ضدها في المنطقة، وهكذا استطاعت أن تجبر سوريا عام 1998م علـى طـرد عبـد ا أوجلان من دمشق الذي كان يقود التمرد الكردي ضد تركيا، وفي العام عينه حالت تركيا بمساعدة الولايات المتحدة دون نشر صواريخ جوية من نوع أس-300 مـن صنع روسي في قبرص والتي تشكل تهديداً لمجالها الجوي ". وفـي عـام 2001م وقفت تركيا ضد إيران بدعم صامت من إسرائيل والولايات المتحدة عندما هـددت إيران بوقف تدفق نفط أذربيجان عبر البحر الأسود. كما منعت تركيا تهريب السلاح من إيران إلى حزب ا عبر الأجواء التركية." (حيدر، 2008).

والجدير بالذكر أن الأزمة التركية – السورية امتداد لازمات عديدة سابقة بين البلدين، ولكنها المرة الوحيدة التي يصل فيها الأمر إلى حد التصعيد العسكري وحشد تركيا لقواتها على الحدود مع سوريا، ويرجع ذلك إلى اطمئنان تركيا إلى أن تحالفها العسكري مع إسرائيل سوف يوفر عامل ضغط على سوريا ممـا يجعـل سـوريا مضطرة لتنفيذ الشروط التركية بطرد عبدا أوجلان ووقف دعمها للحزب الكردي دون تردد، ومما زاد الضغط على سوريا قرب الموقف الأمريكـي إلـى الموقـف التركي في الأزمة، ولولا الوساطة المصرية التي نجحت في جمع الطـرفين علـى طاولة الحوار لنشبت حرب بينهما، وقد أفضى الحوار إلى اتفـاق أضـنه فـي 21 تشرين الأول 1998م الذي قضى بوقف سوريا دعمها لحزب العمـال الكردسـتاني وترحيل قادة الحزب من أراضيها. (دياب، 1999، ص 205).

لقد استفادت تركيا جراء التحالف مع إسرائيل في استرداد دورها في المنطقة وأهميتها لدى الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية بعد تراجع أهميتها في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي رسميا في العام 1991م، والحصول على الدعم الأمريكي في موقفها أمام أوروبا في الصراع على جزيرة قبرص. (عودة، 2003، ص326) ضمنت أيضا استمرارية المساعدات الأمريكية بواسطة دعم اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي، حيث تقدر المساعدات التي تتلقاها تركيا من أمريكا بمليار دولار سنويا وبذلك أصبحت ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل ومصر. (كامل وسليم، 2004، ص13).

ومن خلال تحالفها مع إسرائيل وجهت تركيا رسالة للوبي الأرمني الذي يحاول إقناع أعضاء الكونجرس الأمريكي بإصدار قرار يصف أن ما حصل للأرمن عام 1915م على أيدي الأتراك هو إبادة جماعية لكنه لم ينجح بذلك بفضل دعم اللوبي الصهيوني لموقف تركيا وفي نفس السياق استغلت أنقرة سيطرة اللوبي الصهيوني اليهودي على غالبية وسائل الإعلام الغربية للتقليل من الحملات الإعلامية ضدها في مجال حقوق الإنسان ولتحسين صورتها دوليا أمام الرأي العام العالمي والغربي بشكل خاص.

ولإزالة مخاوف أوروبا من إسلامية تركيا، فهنا تحاول تركيا إبراز اعتدالها بإقامة تحالف مع إسرائيل فها هي دولة إسلامية تقيم تحالف مع دولة يهودية، فهذا يأتي في إطار محاولة منها إقناع أوروبا بأن انضمام تركيا لها لن يهدد مسيحيتها أو يعرض أمنها للخطر من قبل المنظمات الإسلامية.

ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا وهو يحاول أن يظهر للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، أنه حزب ديمقراطي وغير أصولي لا يرفض الطرف الآخر ويسعى للحوار معه بدل العنف لذلك حاول التقرب من إسرائيل وتحسين العلاقات معها على الرغم من بعض التوترات حتى لا يفقد الحزب مصداقيته لدى ناخبيه والحركات الإسلامية الأخرى، ففي عهده تم ترتيب لقاء بين وزيري خارجية إسرائيل ووزير خارجية باكستان

الدولة الإسلامية لأول المرة في العام 2005م. وقامت حكومته بالوساطة بين سوريا وإسرائيل لاستئناف المفاوضات بينهما لحل الصراع في المنطقة. الأمر الذي يضمن لتركيا استعادة دورها في المنطقة وبالتالي اهتمام الغرب بها كما كان الأمر إبان الحرب الباردة، بالإضافة لإقامة مشاريع ضخمة مع إسرائيل بمليارات الدولارات كما هو الحال في مشروع نقل النفط والغاز إلى الهند عبر تركيا وإسرائيل. بالإضافة إلى الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا البلدين على مختلف المستويات وفي جميع المجالات، وربما تكون محاولات تقارب حكومة حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل لكسب ود الغرب ضد المؤسسة العسكرية التركية في حال حاولت الأخيرة الإطاحة بالحزب، وربما تكون إسرائيل تحاول التقارب مع حكومة حزب العدالة والتنمية لتظهر للعالم أنها ليست ضد الإسلام ولكن المسلمين المتطرفين هم ضدها ويسعون لمسحها عن خارطة العالم مثل إيران ورئيسها المتشدد الأصولي أحمدي نجاد.

3.2.3 البعد العسكري و الأمني:

يعد التعاون العسكري والأمني من أهم مجالات التعاون والتحالف العسكري التركي الإسرائيلي على الإطلاق،تعد الاتفاقية العسكرية بين إسرائيل وتركيا هي أكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة فهي لبلدين يملكان أكبر جيشين في المنطقة من حيث العدة والعتاد والتطور، بل من الممكن أن يكون انضمام تركيا لحلف الناتو في العام 1952م كان مكافأة لها لاعترافها بإسرائيل في العام 1949م، خاصة في ظل السعي التركي الذي كان يسعى في تلك الفترة مواجهة التهديدات السوفيتية إبان الحرب الباردة.

فمن الناحية العسكرية استطاعت إسرائيل أن تعوض تركيا عن الحظر الذي تفرضه بعض الدول الأوروبية على بيع الأسلحة لأنقرة بسبب حملتها ضد الانفصاليين الأكراد، وإحجام أمريكي عن نقل أنظمة الأسلحة الحساسة إلى أنقرة. وتم أيضا التعاون في مجال الفضاء بحيث تحصل تركيا على صور من الأقمار الصناعية الإسرائيلية لمناطق في الدول المجاورة بجانب إطلاق قمرا صناعيا

مشتركا للأغراض العسكرية ومراقبة الأجواء السورية والإيرانية والعراقية. (عودة، 2003، 326).

الفائدة في مجال بيع إسرائيل الأسلحة إلى تركيا متبادلة (تركيا بحصولها على الأسلحة وإسرائيل بإيجاد سوق لمنتجاتها العسكرية والعوائد المالية الضخمة) فهناك اتفاقية لبيع أسلحة إسرائيلية إلى تركيا تتجاوز قيمتها مليارى دولا، ومن بينها تحديث 170 دبابة تركية من طراز إم 60، وتصنيع طائرة للتجـسس دون طيـار، وبيـع صواريخ مضادة للدبابات، وبيع قمر اصطناعي للتجـسس، فـضلا عـن تـصنيع صواريخ أرو- تو الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل نشر بطارياتها وراداراتهـا فـي جنوبي شرقي تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية حسب ما هو معلن.

ومن أبرز جوانب التعاون التركي الإسرائيلي التعاون الاستخباراتي وتبـادل المعلومات بينهما. (كامل، 1997، ص 22). الذي أثبت نجاحه بتقـديم المخـابرات الإسرائيلية معلومات لتركيا أسفرت في النهاية إلى إلقاء القبض علـى أوجـلان ـ المطلوب في تركيا ـ في نيروبي العام 1999م لم يكن خافياً الدور الإسرائيلي الذي قام بها الخبراء العسكريون مع القوات المحتشدة على الحدود السورية التركية، فقـد أرسل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إسحاق مردخاي إلى أنقرة مـسؤولا عـسكريا إسرائيليا يحمل صور التقطها القمر الصناعي الإسرائيلي (أفق 4) للقوات الـسورية الموجودة على الحدود. (عودة، 2003، 326). ولا يخفـى علـى الجميـع أيـضا الزيارات المتبادلة والمستمرة بين العسكريين الأتراك والإسرائيليين مما يدل علـى مدى عمق وجدية التعاون بينهما.

ويعد هذا التحالف تحذيراً مباشراً للدول أعـدائهما فـي المنطقـة (سـوريا، العراق، إيران). والمتفحص لبنود هذا الاتفاق يستطيع أن يرى انه موجه ضـد دول بعينها في المنطقة وهي (سوريا والعراق - قبل الغزو الأمريكي في العام 2003 - وإيران) أو على الأقل هو موجه لردعها خاصة فـي البنـود المتعلقـة بالـسماح للطائرات الإسرائيلية التحليق في أجواء تركيا على مقربة من تلك الدول والـسماح لها أيضا باستخدام القواعد العسكرية التركية الأمر الذي يسمح لهـا بـضرب تلـك الدول بسهولة وبصورة مباغتة ومفاجئة، ويؤكد ذلك ما ذكرتـه صـحيفة تـشرين

السورية إلى أن (الاتفاقية العسكرية التركية – الإسرائيلية تستهدف الـبلاد العربيـة مثلما تستهدف الأقطار الإسلامية) لا سيما وأن إذاعة القوات المسلحة الإسرائيلية قد أكدت أن إسرائيل سوف تستطيع من خلال التسهيلات التركيـة مراقبـة الأجـواء الإيرانية والسورية الكترونيا وأن رئيس هيئة الأركان الجنرال التركي جوبك بيـر طلب من إسرائيل منح أولوية المراقبة للأجواء السورية ثـم الأجـواء الإيرانيـة. (العزاوي، 1998، ص 384).

والذي زاد من توضيح الصورة للسوريين أنهم إحدى الدول المستهدفة مـن الاتفاق تصريح وزير الدفاع التركي وهو في جولة مع مسؤولين إسـرائيليين فـي الجولان السوري المحتل " أن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمـارس ضـد تركيا وضد إسرائيل في آن واحد ". (فوده، 2000، ص 59). بالإضافة إلى ذلك ما أشار إليه عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الليكود عوزي لاندوا وهو رئـيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست انه " إذا وقعت حرب بـين تركيـا وإسـرائيل، فهناك أشياء عدة يمكن أن تفعلها إسرائيل ودون الدخول في مواجهة مع سـوريا... والتعاون القائم بيننا وبين تركيا يجب أن يستثمر في الشرق الأوسط على صعيد أمننا نحن كإسرائيل وتركيا لمواجهة دول أخرى في المنطقة، وعلى سـبيل المثـال إزاء إيران والوضع القائم بينها وبين تركيا أيضا". (كيوان، 1999، ص 21). ويؤكد ذلك أيضا تصريح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في 1997/9/18 " إن هـذه المناورات يمكن أن تعتبر من أجل الارتقاء والأبحاث لكنها يمكن أن تتحـول إلـى عمليات عسكرية تهدد أمن المنطقة وتهدد أطرافها في أي لحظة مناسبة "وأضـاف الشرع أن هذه المناورات " تشكل تهديداً للأمن القومي العربـي". (عـودة، 2003، 328).

وهذا ليس موقف سوريا فحسب بل هو موقف العراق وإيران ومعظـم دول المنطقة من التعاون والتحالف التركي الإسرائيلي، فقد عبر مندوب العراق لدى الأمم المتحدة في 16 نيسان 1996م عن رفض بلاده للاتفاق وقال: " إن الإجراء الـذي اتخذته تركيا بإبرام اتفاق مع إسرائيل ليس له ما يبرره؛ لأن تركيا جزء من منطقة

إقليمية، ولم تراع الرفض الإقليمي الشامل لهذا الاتفاق ولم تراع حساسيات جيرانها من الدول العربية".

وبالنسبة لإيران فقد أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في أثناء زيارته لأنقرة في 18 كانون الثاني 2000م قلق بلاده من التعاون الإسرائيلي التركي ومن التأثير المشؤوم للدولة اليهودية في المنطقة.

بالإضافة لموقف الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بانتقاده المناورات التركية – الإسرائيلية - الأمريكية في العام 1997م وقال: " إن أنقرة انحازت إلى ذلك بضغط من الأمريكيين رغم سخط العالم العربي والإسلامي في المنطقة، وأن المناورات المعلنة تشكل تهديدا للمنطقة ".

وفي السياق ذاته وصفت صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية الموقف التركي بالخيانة وقالت: "إن خيانة تركيا الكبرى أدت إلى أن تكون إسرائيل جارة لنا". (العزاوي، 1998، ص 386).

في حين أنه كان هنالك نفي تركي – إسرائيلي لتلك الاتهامات فقد صرح رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ في زيارة له للقدس في أيلول 1998م: " أن التعاون التركي – الإسرائيلي لا يستهدف أي طرف ثالث في منطقة الشرق الأوسط بل يصب في خانة بناء الاستقرار الإقليمي فيها "، وفي السياق ذاته وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك بنيامين نتنياهو في أيلول 1998م طبيعة العلاقة بين تل أبيب وأنقرة بـ " تعاون طبيعي إلى أقصى حد بين دولتين تريدان الإسهام في استقرار المنطقة، وإذا تشكل هكذا تحالف فانه تحالف يمكن أن يوسع، وهو ليس محظورا على أحد ". (كيوان، 1999، ص 16).

أما على الصعيد العملي لتلك الاتفاقيات إجراء مناورات مشتركة سنويا بين تركيا وإسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرف باسم عروس البحر وتشارك فيها قوات بحرية وجوية، بالإضافة إلى أنه في نيسان 2005م تركيا تشتري من إسرائيل ثلاث طائرات دون طيار بالإضافة لنظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (صناعات الطيران الإسرائيلية) بتكلفة قدرها

183 مليون دولار وبموجب الاتفاق ستحصل تركيا على عشر محطـات أرضـية، ولكل منها ثلاث أو أربع الطائرات.(Dahl and Slutzky , 2006).

4.2.3 البعد الاقتصادي:

منحت العلاقات الاقتصادية الجارية في التسعينات حيـاة مـستقلة للعلاقـات التركية – الإسرائيلية ازدادت التجارة الثنائية التي قاربت 54 مليـون دولار سـنة 1987م، إلى450 مليون دولار عام 1996م إلى ملياري دولار عام 2004م. ما عدا مبيعات الأسلحة وهذا يدل على النقلة الهائلة التي أسفرت عنهـا اتفاقيـة التعـاون الاستراتيجي التي تم توقيعها في العام 1996م بين البلدين علـى كافـة المجـالات والأبعاد وخاصة الاقتصادي منها. وخلق هذا الازدهار لوبيات أعمال كل من البلدين للضغط من أجل روابط أقوى. وقد عززت السياحة أيضا من ديناميكية هذا النمو مع زيارات مجموعات كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة الإسرائيلية الناشئة إلى تركيـا خلال التسعينات. وقد كان المجموع الكلي للسياح الإسرائيليين بين عـامي 1990م و2004م (3.298.000) سائحاً (وهو رقم مؤثر، باعتبار أن عدد سكان إسرائيل أقل من 7 ملايين) سافروا إلى تركيا، وصرفوا ما يقارب 2,4 مليار دولار فـي عـام 2002. (نور الدين، 2005).

فقد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن ارتفاع معدلات التعاون و التجارة بين تركيا وإسرائيل خلال العام 2002م بزيادة تقـدر بـ ـ 19.5 % مقابـل عـام 2001م، وأن قيمة حجم التبادل التجاري بين الدولتين بلغ العام 2002م (1.2 مليار دولار) مشيرة إلى أن إسرائيل تولي لتركيا أهمية إستراتيجية كبرى بسبب قربها من سوريا، وأنها مستعدة للتنازل لها في الخلافات التجارية من أجل الحفاظ على العلاقة معها، وقالت الصحيفة في عددها الصادر الأحد 16-11-2003م " إن تركيا تعـد شريكاً تجارياً هاماً لإسرائيل بسبب العلاقات التجارية معها، و كذلك لعلاقاتها فـي العالم الإسلامي، إضافة لإمكانية أن تنضم في المستقبل إلى الاتحـاد الأوروبـي ". وأشارت إلى أن حجم التصدير الإسرائيلي إلى تركيا بلغ في العـام 2002م (378) مليون دولار، بارتفاع بمعدل 15 في المائة مقابل 2001م، ودلات الـصحيفة علـى

الأهمية التي توليها إسرائيل لتركيا بأنها استجابت في السنوات الأخيرة إلى مطالـب تركيا في محاولة للتوصل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على استيراد الحديد والإسمنت، رغم أن صناعيين إسرائيليين أكدوا أنها تتعـارض وقـوانين التجـارة الدولية. ووعدت تركيا إسرائيل بمشاريع بحجم يتجاوز مليار دولار، وبإعادة تنظيم منظومة تسيير المياه جنوب شرقي تركيا.

ومن الجدير ذكره أن حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال عام 2006م قد بلغ نحو 1.4 مليار دولار في حين بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلـى تركيـا حوالي 800 مليون دولار، ويذكر أن الصادرات الإسرائيلية الرئيسة إلى تركيا هـي في مجال الكيماويات والمكنة، أما الواردات الرئيسة من تركيا فهـي فـي مجـال الأنسجة والمعادن المختلفة، تجدر الإشارة إلى أنه منذ دخول اتفاقية التجارة الحـرة مع تركيا إلى حيز التنفيذ عام 1997م وحتى اليوم ازداد التبـادل التجـاري بـين الدولتين خمسة أضعاف، كما يحتوي اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين على البنـود التالية: (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007).

1- إزالة الحواجز الجمركية بين الجانبين.
2- أن يصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى مليـاري دولار خـلال العـام 2000م.
3- تمنح إسرائيل بموجبها تركيا جزءاً من حصتها في أسواق الولايات المتحدة فـي مجال صناعة النسيج وهي نسبة 35 % بعد أن تعمد الشركات الإسرائيلية إلـى تصنيع الأنسجة في تركيا من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار هذا التبادل، بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا خلال عام 2006م نحو 800 مليون دولار، مما يشكل زيادة بثلاثة أضعاف ونصف، بالمقارنة مع عام 1997م. (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007).

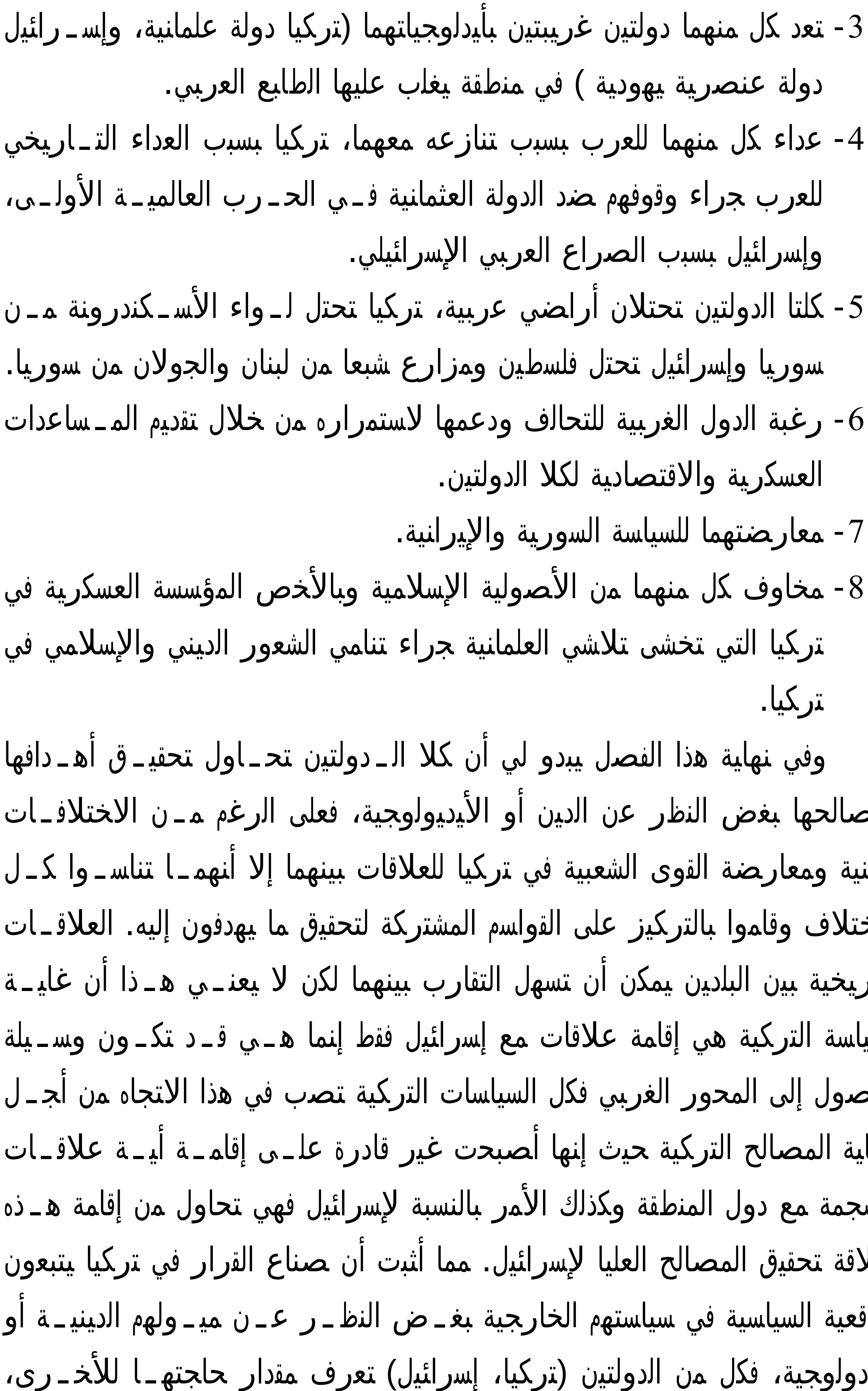
بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات تركية إسرائيلية مشتركة للقيام بمـشاريع داخل الدولتين والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي وخاصة الصناعي والزراعي منها.

وفي زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلي جوزيف باريتزكي إلى تركيا في أيار 2004م تم توقيع صفقة تبلغ قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل (عسقلان والمنطقة الصناعية مجدال) بين شركتي (دور – عاد) الإسرائيلية (وزولو) التركية. (عبد القادر، 2004، ص 141). والتي تأتي في أعقاب اتفاق تبيع تركيا بموجبه المياه لإسرائيل، وتأتي هذه الصفقة لتلطيف الأجواء التركية – الإسرائيلية بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارساتها الوحشية في الأراضي الفلسطينية وسياسة الاغتيالات التي تتبعها ضد القيادات الفلسطينية، وقد علق على ذلك جاي بيتشور الكاتب في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية وقال: "وقعت إسرائيل اتفاقا بشراء المياه من تركيا بضعف سعر تحلية المياه لمجرد الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية الدافئة مع أنقرة والأكثر من هذا أن إسرائيل، وجماعات ضغطها يحمون المصالح التركية في واشنطن بولاء ويجب أن تعرف تركيا إنه لا يمكنها تعريض جزء من هذه الإنجازات الإستراتيجية للخطر "، فيما يرى الكاتب إبراهيم كاراجول في صحيفة يني سافاك التركية:" إنه مع اقتراب تركيا من الاتحاد الأوروبي، يضمحل اعتمادها على السياسات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية في المنطقة، وهذا هو ما يجب أن يحدث".

لكن على الرغم من أجواء التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية بسبب ما يجري من انتهاكات إسرائيلية على الساحة الفلسطينية وخاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في كانون الأول 2008م، إلا أن العلاقات التجارية لم تتأثر بذلك إذ تبلغ قيمة التبادل التجاري بين البلدين 3 مليارات دولار في السنة من دون حساب الفرع العسكري أو فرع المجوهرات، وفي الجانب السياحي إن نصف مليون إسرائيلي يستجمون في تركيا كل سنة.

ويعود التحالف التركي الإسرائيلي والعلاقات المتينة بين البلدين لعدة أسباب أهمها:

1- كلا الدولتين لديها نظام ديمقراطي ونظام اقتصادي متطور.
2- للدولتين علاقات قوية مع الغرب وتعتبران من حلفاء الولايات المتحدة الرئيسين في المنطقة.



3- تعد كل منهما دولتين غريبتين بأيدلوجياتهما (تركيا دولة علمانية، وإسرائيل دولة عنصرية يهودية) في منطقة يغلب عليها الطابع العربي.

4- عداء كل منهما للعرب بسبب تنازعه معهما، تركيا بسبب العداء التاريخي للعرب جراء وقوفهم ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وإسرائيل بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

5- كلتا الدولتين تحتلان أراضي عربية، تركيا تحتل لواء الأسكندرونة من سوريا وإسرائيل تحتل فلسطين ومزارع شبعا من لبنان والجولان من سوريا.

6- رغبة الدول الغربية للتحالف ودعمها لاستمراره من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لكلا الدولتين.

7- معارضتهما للسياسة السورية والإيرانية.

8- مخاوف كل منهما من الأصولية الإسلامية وبالأخص المؤسسة العسكرية في تركيا التي تخشى تلاشي العلمانية جراء تنامي الشعور الديني والإسلامي في تركيا.

وفي نهاية هذا الفصل يبدو لي أن كلا الدولتين تحاول تحقيق أهدافها ومصالحها بغض النظر عن الدين أو الأيديولوجية، فعلى الرغم من الاختلافات الدينية ومعارضة القوى الشعبية في تركيا للعلاقات بينهما إلا أنهما تناسوا كل الاختلاف وقاموا بالتركيز على القواسم المشتركة لتحقيق ما يهدفون إليه. العلاقات التاريخية بين البلدين يمكن أن تسهل التقارب بينهما لكن لا يعني هذا أن غاية السياسة التركية هي إقامة علاقات مع إسرائيل فقط إنما هي قد تكون وسيلة للوصول إلى المحور الغربي فكل السياسات التركية تصب في هذا الاتجاه من أجل حماية المصالح التركية حيث إنها أصبحت غير قادرة على إقامة أية علاقات منسجمة مع دول المنطقة وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل فهي تحاول من إقامة هذه العلاقة تحقيق المصالح العليا لإسرائيل. مما أثبت أن صناع القرار في تركيا يتبعون الواقعية السياسية في سياستهم الخارجية بغض النظر عن ميولهم الدينية أو الأيدولوجية، فكل من الدولتين (تركيا، إسرائيل) تعرف مقدار حاجتها للأخرى، فتركيا بحاجة إلى إسرائيل من اجل طلب ود الغرب والحصول على دعمها داخل

الكونغرس الأمريكي، وإسرائيل لا تريد أن تخسر تركيا كدولة إقليمية فـي الـشرق الأوسط تشترك معها بعدة مقومات.

الفصل الرابع

تأثير البيئة الخارجية على طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية

كسائر العلاقات الدولية فإن العلاقات التركية – الإسرائيلية تؤثر وتتأثر بمحيطها وبيئتها الإقليمية والدولية، خاصة وأنها ليست علاقات تقليدية بين جارين فحسب، إنما هي علاقات تتسم بكثير من أوجه التشابه والاختلاف، بالإضافة لوجودهما في محيط إقليمي غير منسجم مع أيدولوجيات هاتين الدولتين الدينية والسياسية، ويؤثر في علاقات البلدين إيجاباً تارة، وسلباً تارة أخرى وفقاً لتطورات العلاقات التركية - العربية، وفي ظل منظومة إقليمية (النظام الغربي) تدفع باتجاه تعزيز العلاقات بينهما على الرغم من الاختلافات، والتحديات التي تواجه العلاقات بين البلدين.

ولأهمية العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، لابد من معرفة الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة على طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية سواء أكان ذلك باتجاه تعزيز العلاقات، أم باتجاه تراجعها، أم الاثنين معا، وفقا للظروف الإقليمية والدولية السائدة، ولارتباطات ومصالح وعداء هذه الأطراف مع كل من تركيا وإسرائيل.

لذلك تم اختيار (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) من البيئة الدولية، وكل من (سوريا، والعراق، وإيران) من البيئة الإقليمية، ولقد تم اختيار إيران على الرغم من أنها دولة غير عربية ؛ لدورها السياسي في المنطقة ولامتلاكها تأثير فعال على قضايا المنطقة المختلفة بحكم علاقاتها الوثيقة مع القوى الأطراف في أهم القضايا (سوريا، حزب ا ،حماس، القيادات العراقية الجديدة)، ولقد تم اختيار الدول من البيئة الدولية؛ وفقا لمكانتها الدولية وتأثيرها على العالم بأسره، وليس على العلاقات التركية – الإسرائيلية فحسب وبالإضافة إلى دورها ومصالحها في المنطقة العربية ولتأثيرها القوي على سائر دول المنطقة لحماية مصالحها وتغيير ملامح المنطقة العربية، ولا يكون ذلك بالشكل المرغوب إلا بتحالف تركي - إسرائيلي وثيق في مواجهة الدول العربية المعارضة لمشروع

الشرق الأوسط الكبير؛ ليضمن لها السيطرة والهيمنة الكاملة عليه، وتم اختيار بعض الدول من البيئة الإقليمية لقربها الجغرافي من البلدين، ولاختلافات هذه الـدول مـع تركيا وعدائهم لإسرائيل، ولتلاقي مصالح هذه الدول مع المصلحة التركية فيما بعـد في مواجهة إسرائيل بعد الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003م وتـولي حـزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في العام 2002م خاصة في (الوضع في العـراق، والملف النووي الإيراني، والأوضاع في الأراضي المحتلة وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط).

ولذلك سيصار إلى تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

1.4 دور الدول الكبرى (الدور الأمريكي – الدور الأوروبي).

كان للدول الكبرى الدور الأكبر والمؤثر في دفع وتيرة العلاقات بين البلـدين للأمام، بل إن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية استغل خوف تركيا من مطامع الاتحاد السوفيتي سابقا في أراضـيها والتوجـه الأتـاتوركي للغـرب، وانسلاخه عن الشرق ودفعها للاعتراف بإسرائيل في العام 1949م مقابل الانضمام للمعسكر الغربي، بل من الممكن أن يكون انضمام تركيا لحلـف الأطلـسي عـام 1952م كان كمكافأة لها لاعترافها بإسرائيل، ولحمايتها من المد الشيوعي آنذاك.

1.1.4 الدور الأمريكي:

لقد بدأت العلاقات التركية – الأمريكية بشكلها الفعلي والتقليدي بعـد انتهـاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945م، ومنذ نشأتها في أربعينيات القرن الماضـي قامت على تعاون وثيق في مختلف المجالات الـسياسية، والأمنيـة، والعـسكرية، والاقتصادية بسبب إدراك الولايات المتحدة الأهمية الإستراتيجية لتركيا في المنطقة، حيث أصبحت تركيا أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فـي الـشرق الأوسـط وركيزتها الأمنية الأولى فيه لحماية مصالحها بالإضافة إلى اسرائيل، والخـط الأول لمواجهة المد الشيوعي من الاتحاد السوفيتي آنذاك.

وتجد أسباب هذا التحالف تفسيراتها في دعوة الـرئيس الأمريكـي هـاري ترومان المتمثلة بقوله في كانون الثاني 1949م إنه إذا لم يقابل السوفييت بقبضة من

حديد فإن العالم سوف يكون في طريقه إلى حرب عالمية ثالثة "؛ لذا فقد تمحـورت أهداف هذه العلاقات حول ما يأتي: (كامل وسليم، 2004، ص 10 – 11).

1- الخشية من مساعي السوفييت من أجل تحقيق تطلعات القياصرة للوصول إلـى المياه الدافئة.

2- إنشاء خط دفاع متقدم في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

3- الإدراك المبكر لأهمية دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط.

4- الرغبة التركية في المحافظة على الأوضاع الدولية التي استقرت بعد الحـرب العالمية الثانية.

5- وبالمقابل رغب الأتراك في الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ (ترومان) والاتفاقيات اللاحقـة التي يمكن الوصول إليها.

شعور الطرفين بالحاجة إلى التحالف كان متبادلاً، إذ ترى تركيا في تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية حاجة ملحة لعدة أسباب منها: مواجهة الخطر الروسـي المتمثل بالوصول للمياه الدافئة، والحصول على المساعدات الاقتصادية والعـسكرية من الولايات المتحدة خاصة في ظل تردي أوضاعها الاقتصادية وحاجتهـا لإنـشاء جيش قوي معد ومدرب جيداً؛ لمواجهة الأخطار الخارجية لتنازع تركيا مع عدد من دول الجوار (روسيا، اليونان، أرمينيا، سوريا، الأكراد، حزب العمال الكردستاني)، ولحاجتها للتأثير الأمريكي على أوروبا لقبول الأخيـرة انـضمام تركيـا للاتحـاد الأوروبي فقد وضعت الولايات المتحدة بكل ثقلها لدعم انـضمام تركيـا للاتحـاد الأوروبي رغبة منها في أن يكون ذلك مكافأة لتركيا على ولائها للغرب ومصالحه، ولإبعادها عن أي توجه أو تقارب شرقي إسلامي. فالولايات المتحـدة تـؤمن بـأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هي الطريقة المثلـى لـضمان بقائهـا كدولـة مستقرة، وتحسين أدائها الاقتصادي. (بيراند، 2004، ص 46). ولـدعم التطلعـات التركية بلعب دور قيادي وإقليمي في المنطقة وللرغبة التركية في الحـصول علـى الدعم الأمريكي في بعض القضايا السياسية مثل: إبادة الأرمن، القضية القبرصية.

على الرغم من الأسباب السالفة الذكر التي دعت للتحالف بين البلـدين إلا أن العلاقات التركية – الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانيـة قـد شـهدت نمطين من التطور: (كامل وسليم، 2004، ص 11).

النمط الأول: اتسم بالإيجابية واستمر خلال الفترة 1945م – 1960م.

وفي هذه الحقبة كانت محاور العلاقات قائمة، وتوحي بآفـاق واسـعة مـن التطور، وفي ظروف سادها التفهم والتوسع دون حدوث أية معضلات، وقـد مثـل موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة عنـصراً مهمـاً وأسبقية أولى في أولويات السياسة الخارجية التركية.

النمط الثاني: اتسم بالتقلب وغلبة التوتر على العلاقة بين البلدين، واسـتمر خـلال الفترة 1960م – 1980م.

حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة، والتناقض. أو الخلاف تارة أخرى، وبشكل خاص بعد موضوع أزمة الصواريخ في كوبـا عـام 1962م وصواريخ جوبتر المنصوبة في تركيا، والقضية القبرصية عام 1974م.

وبالنسبة لإسرائيل، فالتحالف الأمريكي – الإسرائيلي تحـالف قـديم يـزداد صلابة وقوة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، حيث اتخـذت هـذه الإدارات علـى اختلاف برامجها موقف المساند لإسرائيل منذ لحظة ميلادها، غير أن ذلك التحالف ظل ممهوا حتى حققت إسرائيل انتصارها في حـرب حزيـران 1967م، فخـرج التحالف بين البلدين إلى النور ووقعا اتفاقية عام 1970م تعهدت الولايات المتحـدة بموجبها أن تدعم الصناعات العـسكرية الإسـرائيلية وإمـدادها بكافـة التفاصـيل والمخططات والمواد من أجل إحداث نقلة حضارية بالصناعات الإسرائيلية ثم كانت فكرة التعاون الاستراتيجي بين البلدين 1981م والتي شـجعت صـقور المؤسـسة العسكرية الإسرائيلية في تلك الفترة على اجتياح لبنان عـام 1982م. (الهـواري، 1996، ص 53)

على الرغم من بعض أجواء التوتر في العلاقات بين البلدين نتيجة الأسـباب سابقة الذكر، إلا أن الأهمية الإستراتيجية لتركيا ازدادت في نظر الولايات المتحـدة الأمريكية بعد الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه عام 1979م، وانتشار مفهوم

تصدير الثورة الإسلامية لدول الجوار (دول الخليج) مما سيؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية (الحصول على الطاقة) بشكل مباشر، والغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول 1979م، الأمر الذي آثار مخاوف أمريكا من اندفاع السوفيت نحو الخليج وغيره من المناطق الموالية للغرب في حال نجاحه في أفغانستان، ومن ثم اندلاع الحرب الإيرانية – العراقية في العام 1980م (حرب الخليج الأولى)، والغزو العراقي للكويت في العام 1990م، وتدخل دول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت (حرب الخليج الثانية)، وتم ذلك من خلال استخدام القواعد الأمريكية في تركيا، والحصول على الدعم اللوجستي من الأراضي التركية، كل الأسباب السالفة الذكر أدت إلى زيادة اقتناع الولايات المتحدة بمدى أهمية الموقع التركي في المنطقة واستحالة الاستغناء عنه مما أدى إلى زيادة المساعدات الأمريكية لتركيا لتصبح ثالث مستفيد من المساعدات الأمريكية في المنطقة بعد إسرائيل ومصر على التوالي، والآن أصبح الدعم التركي للولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان حاجة ملحة للنجاح الأمريكي في البلدين المذكورين، وأهمية تركيا كممر آمن لنقل النفط العراقي، والأذربيجاني لأوروبا.

لقد تحركت تركيا من اجل خدمة الأهداف الإستراتيجية في المنطقة والتي تتمحور حول ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة (البترول، الغاز الطبيعي) وضمان تجنب الصراعات في المنطقة التي من شانها ان تهدد المصالح الامريكية. (كامل، 1997، ص 22).

على الرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها حليفاً أساسياً لتركيا، فإنها تنظر إلى علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بوصفها علاقات إستراتيجية لا تقل أهمية عن علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ فمن وجهة نظر الأخيرة إن المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة للغرب قد أسندت سمعتها إلى القبول في الاتحاد الأوروبي، وإن رفض عضوية تركيا من قبل الأخير سوف يفضي إلى رد فعل في تركيا معاد للغرب، وبالتالي فإن المصالح الأمريكية، والأوروبية الأمنية، والإستراتيجية قد تتعرض للخطر. إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض بقوة أن يكون الاتحاد الأوروبي (مشروعا مسيحيا)؛ لأنها لا تريد أن تقوم علاقات تركيا مع

أوروبا على أساس ديني أو عرقي، وإنما على أساس المصالح. (النعيمـي، 2007، ص 59 – 60).

الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها هذا تخشى من تحول تركيا عن الغـرب باتجاه الشرق، الأمر الذي يهدد مصالحها ويهدد وجود إسرائيل في المنطقة.

وقد ذهب هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق إلى القـول: " إن تركيا قوة رئيسة في إستراتيجيتنا إزاء الخليج، وكانت المعتمد لسياستنا فـي البحـر المتوسط، لكنها شعرت بأنها مرفوضة خـلال عقـود مـن الـضغوط الأمريكيـة والأوروبية على سياستها المتعلقة بقبرص والأكراد... ومـع ذلـك لـيس ممكنـاً المحافظة على مصالحنا في الخليج دون الدعم الفعال لتركيا، ودونها لا يمكن الإبقاء على الدعم الدولي للعقوبات المفروضة على العراق في القرن القادم... ولحسن الحظ لا توجد عوائق في التعامل مع تركيا على نحو بنّاء، إن الوقت مناسب جداً لمعاملـة تركيا بأسلوب يتناسب مع أهميتها الإستراتيجية، وتوجد حاجة ملحة لمثل هذا التأكيد قبل أن يزيل احتمال تقدم الأصولية في تركيا هذا الخيار ". (كامل وسـليم، 2004، ص 44).

وكما قال كيسنجر: "إنه لا يمكن الإبقاء على العقوبات الدولية السابقة علـى العراق دون الدعم التركي"، ويمكن القول: إنه لا يمكن إحكـام سـيطرة الولايـات المتحدة على العراق وأفغانستان وتحقيق الأمن والاستقرار فيهما دون الدعم التركي خاصة في شمال العراق (الأكراد) وما يتعلق بوضع التركمان في المـدن العراقيـة وموافقتهم هم وتركيا على ما يجري داخل الساحة العراقية.

وبطبيعة الحال بما أن إسرائيل وجدت في المنطقة كأداة لتمزيق العرب، وأداة لتحقيق المصالح الغربية كان من الطبيعي أن يسعي الغرب وعلى رأسه الولايـات المتحدة الأمريكية بإنشاء علاقات وتحالف وثيق بين الـدولتين الحليفـين للولايـات المتحدة الأمريكية في المنطقة (تركيا، إسرائيل)؛ لتحقيق غاياتها ولإيجادها متنفـساً لإسرائيل في منطقة تعج بالعداء والتناقض مع هذه الأخيرة.

وترتّب على ذلك فقد انصراف التصورات الأمريكية بـشأن إعـادة ترتيـب أوضاع المنطقة العربية بعد تدخلاتها العسكرية في حرب الخليج الثانية، إلى الاهتمام

بدور الأطراف غير العربية – وخاصة تركيا والكيان الإسرائيلي – في صياغة البنى الأمنية للمنطقة وتنفيذها. (كامل وسليم، 2004، ص 53).

وقال عمر تاسبينار، مدير برنامج تركيا بمعهد بروكنجز بواشنطن: "كانت تركيا تمثل أهمية كبرى في الحرب الباردة بسبب موقعها أما الآن فهي مهمة لما هي عليه الآن". وأضاف تاسبينار: "يقود تركيا في الوقت الراهن حكومة إسلامية معتدلة موالية للغرب إلى حد كبير. وتعتقد الولايات المتحدة أن تركيا هي الأنموذج الأمثل لمشروع الشرق الأوسط الذي تسعى لتطبيقه. لن تكون تركيا دولة إسلامية فلن يسمح الجيش بذلك، فمازالت أفكار أتاتورك تعيش في البلاد". (رينولدز، 2004).

ويصعب فصل الاتفاق العسكري – التركي عن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وسعيها خصوصا في إطار التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي إلى فرض ترتيبات أمنية إقليمية فعلية، ويلاحظ في هذا السياق أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة قائمة على مبادئ الدفاع الوقائي واردع والهيمنة، وفقا لتعبير مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية، تحاول وتخطط منذ نهاية حرب الخليج الثانية لإقامة منظومة أمنية في المنطقة ووضعها في يد أمينة بمعنى قوى حليفة يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في مواجهة دول الأزمات التي تشمل (العراق سابقا في عهد صدام حسين، إيران، اليمن، السودان، ليبيا). (معوض، 1998، ص 8 – 9).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما وأبداً الداعم الأكبر والرئيس لإقامة واستمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية ودعمها بمختلف الوسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والجدير بالذكر أن اللوبي الصهيوني المسيطر على الأوساط السياسية الأمريكية وخصوصا التشريعية بحكم امتلاكه لأهم وسائل الإعلام ولكبرى الشركات الأمريكية يعد أكبر محرك لدعم هذه العلاقات داخل الولايات المتحدة، وهو أيضاً محدد من محددات تحسن العلاقات التركية – الأمريكية وفقاً لتحسن علاقات تركيا مع إسرائيل، فهو يدعم تركيا؛ لتعزيز العلاقات تارة بالترغيب عن طريق حشد التأييد لتقديم المساعدات لها ودعم قضاياها، وتارة أخرى بالترهيب عن طريق خفض المساعدات والتخلي عن دعم المواقف التركية في مواجهة اللوبيين

اليوناني والأرمني حيث تمثل هذه القضايا أهمية قصوى في أولويات السياسة الخارجية للجانب التركي.

يمكن القول: إن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات التركية – الإسرائيلية كان دائماً إيجابيا ولصالح استمرار هذه العلاقات، وكان هذا الأمر واضحا وجليا في عدة مناسبات أهمها:

1- مع الإعلان عن الاتفاق العسكري بين تركيا – إسرائيل 1996م، والبدء في إجراء المناورات المشتركة بينهما، أكد متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن واشنطن تعتزم المشاركة في المناورات التي ستجري بين البلدين. وقالت صحيفة (ينى شفق التركية): "إن الولايات المتحدة التي قررت قطع مساعداتها العسكرية لكل من تركيا واليونان تدريجياً بدعوى تخفيض النفقات تخطط لملء العجز الناجم عن هذا التخفيض بشكل مختلف حيث تحاول الآن القيام بالوساطة بين تركيا وإسرائيل؛ لحصول أنقرة على مساعدات عسكرية من الدولة العبرية بعد أن توقفت مساعدات واشنطن لها عند حد 150 مليون دولار في الآونة الأخيرة "، ويقول أحد خبراء الإستراتيجية الأمريكيين: "إن هذه الجهود من جانب الولايات المتحدة ترمي إلى إلقاء تركيا كلية في أحضان إسرائيل بحجة الحد من المساعدات الخارجية". والقصد الأمريكي هنا هو تسليم تركيا لإسرائيل لكي تحصل على المساعدات العسكرية، وبذلك تحقق واشنطن رغبتها في وجود تكامل تام بين تركيا وإسرائيل على حساب مصالح تركيا في العالم العربي، وفي أيار 1997م انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى بشكل مباشر في جلسات الحوار الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي بمشاركة ضباط أمريكيين في المحادثات بين وزير الدفاع الإسرائيلي ونائب رئيس هيئة الأركان التركي وتم الاتفاق على إنتاج مشترك لصواريخ جو أرض من طراز (بوباى 2). (عودة، 2003، ص 325 - 329).

وربما يكون القرار الأمريكي بخفض المساعدات العسكرية أيضاً للالتفاف على إصرار اللوبي اليوناني في أمريكا بتوازن الدعم العسكري بين تركيا، واليونان للحفاظ على توازن القوى بينهما.

2- تمويل الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً كبيراً من تكلفة تحديث إسرائيل لطائرات (أف 4) التركية، وتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في 28 / 4 / 1996م لاتفاقيات جديدة ترفع مستوى التعاون الاستراتيجي بينهما، والتزام واشنطن بالسعي لكي تحقق لإسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية، في إطار وضع مماثل تماما لدول حلف الأطلسي، والسعي لقيام علاقات وثيقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف، ومن ناحية أخرى يقضي هذا الاتفاق " بأن يبدأ الجانبان – الأمريكي والإسرائيلي – في إنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة، في المناطق الإستراتيجية المهمة، بما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة "، وهذا الأمر يبرز تماثل وضعي إسرائيل وتركيا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالمنطقة كما حدث في حرب الخليج الثانية عندما قامت أمريكا بتخزين ذخائر في تركيا وإسرائيل، لإمكانية استخدامها مستقبلا في مواجهة أي أزمة تهدد مصالحها في المنطقة. (الكيلاني، 1996، ص 51 – 52).

3- اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين منها مناورات عام 1999م قبالة السواحل التركية على البحر المتوسط، ومناورات في كانون الثاني 2001م في شرق البحر المتوسط شاركت فيها سفن حربية تشمل أعمال البحث والإنقاذ في البحر، بالإضافة لمناورات طيران مشتركة بجانب مشاركة القوات البحرية للدول الثلاث في حزيران 2001م. (عودة، 2003، ص 329). كما شهد البحر الأبيض المتوسط في 21 آب 2007م ما وصفته مصادر إسرائيلية بـ " إحدى أضخم المناورات البحرية، والجوية المشتركة في المنطقة بين إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة الأميركية "، وأكد خبير عسكري إسرائيلي في آب 2007م رفض نشر اسمه لصحيفة يديعوت أحرونوت أن هذه المناورات

تكتسب أهمية كبرى؛ نظراً لتغير ميزان القوى في المنطقة بعد تطوير سوريا ترسانتها من الصواريخ ذاتية الدفع وشبكة الدفاع الجوي.

4- اعتياد واشنطن في الفترة الأخيرة من تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية أن يكون السفير الأمريكي المعين لدى أنقرة يهودي؛ بغية توثيق عرى التعاون بين البلدين ولقدرة السفير اليهودي على تفهم حاجات إسرائيل من أنقرة، ويذكر أن السفراء الأمريكيين الثلاثة الآخرين، وهم مورتون أبروموفيتز ومارك غروسمان وأريك أديلمان الذي قدم استقالته في آذار 2005م بعد الضجة الإعلامية والدبلوماسية التي أثارها بسبب اعتراضه علناً على زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزار لسوريا، وتعرضه آنذاك لانتقادات عنيفة من الأوساط الحكومية ووسائل الإعلام التركية التي اتهمته بالتدخل في الشؤون التركية. وطالب كثيرون بطرده من أنقرة. (محلي، 2005).

ومن الواضح أن العلاقات التركية – الإسرائيلية تأثرت بالدور الأمريكي الداعم باتجاه تعزيز العلاقات الثنائية بينهما كما أن هذه العلاقات أثرت بشكل واضح ومباشر على طبيعة العلاقات التركية – الأمريكية، بمعنى أن العلاقات التركية - الأمريكية كانت تشهد تحسناً واضحاً في حال تحسنت العلاقات التركية - الإسرائيلية وكانت هذه العلاقات تشهد توتراً في حال توترت العلاقات التركية - الإسرائيلية وهذا بفضل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وللعلاقات الإستراتيجية وترابط المصالح بين أمريكا وإسرائيل.

منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في العام 2002م، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لتنفيذ إستراتيجية تركية تخدم مصالح تركيا بالمقام الأول ودعم مكانتها ونفوذها في المنطقة، فبعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير في 28 كانون الثاني 2004م أثناء لقاء الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في البيت الأبيض، حاولت تركيا طرح مشروع بديل له هو الاتحاد الشرق المتوسطي، وقام بطرح المشروع عبد ا

غول وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي المجتمعين في الكويت في 14 شباط 2004م، وكانت مفاجأة المؤتمر التي لم تحظى باهتمام الحضور والإعلاميين دعوة عبد ا غول المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم ويشكلوا منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم معظم دول منطقة الشرق الأوسط في إطار الاتحاد الشرق أوسطي محذرا من أنه إذا لم تقم هذه الدول بعملية التغيير بنفسها وعن قناعة فإنها قد تتعرض لعملية تغيير (إملائية) من الخارج. (نور الدين، 2004، ص 147).

والجدير بالذكر، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو أداة لتشكيل حدود جغرافية جديدة منسجمة مع ظروف المرحلة الجديدة، وتابعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها. (أوغلو، 2004، ص 133).

ولقد ظهرت عدة أزمات في العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بسبب اختلاف الرأي والمصالح في عدد من القضايا أهمها: الرفض التركي لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية أراضيها خلال غزو العراق في العام 2003م، حيث وصف رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي محمد القتميس الوجود الأمريكي في العراق قائلا: " لقد تحول الاحتلال الأمريكي لإبادة جماعية للعراقيين ". (رينولدز، 2004).

وبسبب التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران، حيث إن لإسرائيل عدة غايات في العراق تختلف مع الغايات التركية، فإسرائيل هي أكبر مستفيد من تدمير العراق وإشاعة عدم الاستقرار فيه والقضاء على قوته العسكرية، وإقامة نظام موالي لأمريكا والغرب داخله وتقسيمه إلى عدة دويلات متناحرة (كردية في الشمال الغني بالنفط، وشيعية في الجنوب، وسنية في الوسط لا حول لها ولا قوة ومحاطة من جميع الجهات) الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الأمن القومي التركي لوجود دولة كردية على حدوده الجنوبية الأمر الذي ترفضه تركيا، وشهدت العلاقات أيضا توتراً بسبب التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران أعداء إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث بدا حديث بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي الـسابق لإحـدى شبكات التليفزيون التركية في أيار 2003م والتي اعتبر فيه أن تركيا ارتكبت خطـأ كبيرا بعدم تقديمها الدعم الكافي للولايات المتحدة في الحرب ضد العـراق، أشـبه بقنبلة انفجرت فجأة في الأوساط السياسية التركية.. وربما جاءت حدة ردود الأفعال التركية بسبب مطالبة وولفويتز تركيا بالاعتراف بخطئها حتى يتم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد أن عبر عن خيبة أمل الولايات المتحدة تجـاه رفـض البرلمان التركي السماح بنشر قوات أمريكية في الأراضي التركية تمهيدا لفتح مـا يسمي بالجبهة الشمالية في العراق، والمشكلة بالنسبة لتركيا أن وولفويتز لم يـشترط لإعادة العلاقات الإستراتيجية إلى سابق عهدها الاعتراف بالخطأ أو الاعتذار فقـط، ولكنه وضع خريطة طريق لها تتمثل في اتباع سياسة خارجية تنسجم مـع مواقـف واشنطن خصوصا تجاه سوريا وإيران بممارسة ضغوط عليهما، وهذا هو التكفيـر الحقيقي عن الذنب والخطيئة في نظر صقر البنتاجون السابق وأحد رمـوز اليمـين المحافظ الذي يضع الخطوط العريضة لسياسة إدارة الرئيس السابق جورج بوش. ثم إن حديث وولفويتز شمل أيضا ورقتي ضغط علي تركيا الأولى أن واشـنطن فـي طريقها لإغلاق قاعدة إنجيرليك الجوية مما يعنـي تقليـل الأهميـة الإسـتراتيجية والعسكرية لتركيا بالنسبة لها، والثانية رفض مشاركة تركيا في قوة حفظ السلام في العراق التي يجري الإعداد لتشكيلها وهذه هي رسالة تهمـيش أخـرى. (غزالـي، 2003).

ومما زاد الأمور سوءاً بين واشنطن وأنقرة التزام تركيـا الـصمت وعـدم التأييد للضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سوريا في ربيع 2003م لكـي تسحب قواتها من لبنان، ثم كان عدم رضا واشنطن عن العلاقة التي بدأت تتوطـد وتترسخ بين أنقرة ودمشق، بعد الزيارة الأولى التي قام بها رئيس الوزراء التركـي أردوغان لدمشق عام 2004.

بالإضافة لذلك المخططات الأمريكية – الإسرائيلية الداعية لتقـسيم العـراق الأمر الذي تعارضه تركيا بشدة، لما يترتب عليه من مخاطر امنية قد تودي بوحـدة واستقرار تركيا، اذا ما اقيمت دولة كردية على حدودها الجنوبية، ومما يزيـد مـن

المخاوف التركية في هذا السياق ما يعلنه المسؤولون الامريكيون بين الحين والاخر حول ذلك فقد اعلن الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الامريكية ان تقـسيم العراق يعد تصحيحا للخل التاريخي الذي ارتكبه البريطانيون باقامة عراق موحـد. (كشك، 2007، ص 189)

وأضف إلى ذلك التدخل الإسرائيلي في شمال العراق، ومحابـاة الأمريكـان للأكراد فيه بالإضافة إلى مقتل تركمان على أيدي القوات الأمريكية، وقـد ركـزت أجهزة الإعلام التركية في أيلول 2004م على إظهار مدى غضب واستياء الـشعب التركي مما يمارس من انتهاكات ضد إخوانهم التركمان في العراق، وعرض التلفاز التركي لمشاهد مطولة عن الهجوم الأمريكي على تل عفار والذي اعتبره الكثير من الأتراك جزءاً من حملة لتطهير المنطقة من التركمان وتدعيم السيطرة الكردية عليها واتهموا القوات الأمريكية بمساندة الأكراد في مواجهاتهم مع التركمان وهو ما أنكره المسؤولون الأكراد بشدة ونفوا وجود أي محاولة لتغيير التوازن العرقي بالمنطقـة، وقد حذر وزير الخارجية عبد ا جول آنذاك في حديث للتلفاز التركي من أنه إذا لم تتوقّف الولايات المتّحدة عن هجماتها على مدينة تل عفار التركمانية فإن أنقرة قـد تسحب دعمها للولايات المتّحدة في العراق، وقد علق السفير الأمريكي الأسبق فـي تركيا إيريك إدلمان قائلاً: "إنها مجرد عملية عـسكرية محـدودة لمطـاردة فلـول الإرهابيين، ونحن نحاول تقليل الخسائر المدنية إلى الحد الأدنى، حيث إن كل عمل عسكري لابد أن يكون له ضحايا مدنيون وقد تم تنفيذ هذه العملية بعناية فائقة، ومنذ تلقينا مذكرة الاحتجاج من المسؤولين الأتراك على قصف تل عفار لـم نقـم بـأي هجمات تالية بالمدينة ". (صالح، 2004، ص 55).

وقد أدى ازدياد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجنود الأتراك تحت أعين ومسامع الولايات المتحدة وحلفائها الأكراد في العراق انطلاقا من الأراضـي الكردية في شمال العراق، ومن ثم معارضة الولايات المتحـدة الأمريكيـة لعمـل عسكري تركي واسع النطاق في شمال العراق رداً على الهجمات، وللقضاء علـى حزب العمال الكردستاني، وفيما بعد طلب أمريكا من تركيا حل الأزمة دبلوماسـيا، إلى دخول العلاقات التركية مع كل من أمريكا، وإسرائيل مرحلة جديدة من مراحل

التوتر بسبب الدعم الإسرائيلي للأكراد، وإمدادهم بالعدة والعتاد وللتغاضي الأمريكي عن الأكراد في شمال العراق حتى لا تفقد مناطق شمال العراق أجواءها الآمنة نسبيا مقارنة مع المناطق العراقية الأخرى.

حيث طالب الرئيس الأميركي السابق جورج بوش تركيا بضبط النفس، وعدم إرسال المزيد من القوات لمطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وذلك بعد تصويت البرلمان التركي على قرار يتيح مهاجمتهم في تشرين الأول 2007م، وقال بوش: " نقول لتركيا بوضوح إنه ليس من صالحها إرسال المزيد من القوات إلى العراق باعتبار أن لديها قوات موجودة فعلياً على أرض هذا البلد ".

كما دعت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك كوندليزا رايس في 13 تشرين الأول 2007م تركيا لضبط النفس، وعدم شن أي عملية عسكرية على قواعد متمردي حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وقالت رايس للصحفيين على هامش زيارتها لموسكو: " إنها قدمت هذه المناشدة أثناء محادثات تلفونية أجرتها مع الرئيس التركي عبد ا غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ونظيرها التركي علي باباجان ".

فكما لا يخفى على أي متابع لهذه الأزمة، فإن إطلاق تركيا لحملة عسكرية - ولو محدودة – في شمال العراق يعني مواجهة بين حلفاء الولايات المتحدة الأكثر تأثيراً في المحيط العراقي: تركيا والأكراد، وفتح ساحة مواجهة عسكرية وفوضى سياسية في شمال العراق التي تعد المنطقة الوحيدة التي تنعم باستقرار أمني وسياسي واقتصادي إلى درجة تحسدها عليها باقي الأقاليم العراقية. (الشرقاوي، 2008، ص 108).

وقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية عامل ضاغط على تركيا للتراجع عن أي تصعيد أو مواجهة إعلامية ضد إسرائيل، وكان ذلك بتدخل الإدارة الأمريكية مباشرة في حل الخلافات السياسية بين حكومتي تركيا وإسرائيل، مطالبة الطرفين بوقف التهجمات تجاه بعضهما البعض وجاء الطلب الأمريكي بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للمرة الثانية خلال أسبوع في

أيار 2004م وهاجم فيها إسرائيل وردد فيها الاتهام بأنها دولة إرهـاب. (الـشرق الأوسط، 22/ 3 / 2004). وكان ذلك جليا أيضا في آخر التوصيات التي اتخـذتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي تتعلق بإدانة إبادة الأرمـن فـي عهد السلطنة العثمانية، وهي توصية ستُرفع عاجلاً أو آجلاً إلى مجلـسي النـواب والشيوخ للتصويت عليها واعتمادها كقرار.

وبحسب ما نقلته صحيفة (حريت) التركية في 10 شباط 2009م عن النائـب عن حزب العدالة والتنمية في لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمـان سـوات كينيـك أوغلو، فإن أربعة نواب من أصل أرمني سوف يطرحون المشروع على الكونجرس نهاية شباط الحالي، وأن داعميهم من اللوبي الأرمني واليهودي يبذلون جهداً حثيثـا الآن على مسارين لحشد أكبر تأييد ممكن لـه، المـسار الأول يـستهدف الـرئيس الأمريكي باراك أوباما ونائبه جوزيف بايدن، والمسار الثـاني الوسـط التـشريعي بالكونجرس، وكان اللوبي اليهودي في السنوات الماضية حائلا دون تحركات الأرمن لتمرير القانون، إلا أن موقف أردوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة دفع أربع منظمات يهودية بالولايات المتحدة إلى إرسال خطاب شديد اللهجة إلـى أردوغـان يحذره من ثورة مشاعره الغاضبة تجاه إسرائيل. ومن ضمن تلك المنظمات اللجنـة اليهودية الأمريكية التي قال مديرها التنفيذي ديفيد هاريس في الرسالة: " إن شعبيتك في بلدك قد تزداد، لكن موقفك الخاطئ لن يخدم مصالح بلدك ". (البنداري، 2009).

لعل في هذا مؤشر على الاتجاه نحو زيادة التوتر في العلاقة بـين واشـنطن وأنقرة، مما ينعكس سلباً على مجمل القضايا التي تعنيان بها، وعلى الدور الإقليمـي الذي تسعى تركيا للقيام به في المنطقة، لكن على الرغم من ذلـك يبـدو أن الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما غير مستعدة لخسارة تركيا وأنها تحـاول تجاهـل الماضي، وتريد فتح صفحة جديدة مع تركيا؛ لاستعادة العلاقات التقليدية مع أنقرة.

لقد قدمت الجمهورية التركية تضحيات لا حدود لها في بناء امن أوروبا وما ترتب عليها من مسؤوليات في الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية دون نقصان من جهة، وأثبتت نفسها من خلال مواقفها في حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، وحسب جورج سورس المشهور عالميا كمستثمر للأموال غير المنقولة

الأمريكية، فان أهم منتج يمكن أن تصدره تركيا لمناطق تدخل حاف شمال الأطلسي التي تتسع رقعتها باستمرار هو الأمن، وضمن هذا الإطار، فإن تركيا تمتلك قـوات عسكرية أثبتت نفسها في البلقان وأفغانستان وبشكل خاص في عمليات الأمن الداخلي التي يرى بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ولـن تـنجح فـي تحقيقهـا. (ارسلان، 2004، ص 127 – 128). مما يبرهن استحالة الاستغناء الأمريكي عن الدور التركي في عدة مناطق ساخنة في العالم.

حيث أعلن البيت الأبيض في بيان أن الرئيس الأميركي باراك أوباما اتـصل الإثنين 16 شباط 2009م بالرئيس التركي عبدا غول، ورئيس الـوزراء رجـب طيب أردوغان، وأجرى محادثتين مثمرتين ووديتين، وقال: " إن أوباما والمسؤولين التركيين ناقشوا الوضع في العراق وضرورة العمل سوية من أجل التوصـل إلـى السلام في الشرق الأوسط وإعادة النظر في الإستراتيجية الأمريكية في أفغانـستان وباكستان، وأن الرئيس شدد على ضرورة التحالف بين الولايات المتحـدة وتركيـا وأكد أن من الملح العمل مع الرئيس غول، ورئيس الوزراء أردوغان حول مجموعة واسعة من المصالح الإستراتيجية المتبادلة". "وشدد على رغبته في تعزيز العلاقـات التركية- الأمريكية والعمل معا بفاعلية في إطار الحاف الأطلسي". ويـأتي اتـصال أوباما بغول بعد زيارة هذا الأخير إلى موسكو لتوثيق العلاقات مع موسـكو علـى رغم التنافس التاريخي بين البلدين.

في المقابل حذر المسؤولون الأتراك أوباما من عواقب الاعتـراف بالإبـادة الأرمينية، ووفقا لصحيفة (زمان) فإن غول وأردوغان أبلغا أوباما رسالة مفادها أنه لكي لا تتأذى العلاقات بين البلدين من المهم أن يكون موقف واشنطن عادلا ومحايدا في المسألة الأرمينية، ويرى الباحث التركي في العلاقات الدولية أرسين أونولدوران أن اتصال أوباما مؤشر على أنه لن يعترف بالإبادة الأرمينية في 24 نيسان المقبل، واعتبرت صحيفة (يني شفق) أن اتصال أوباما يدحض كل الآراء التي ذهبت إلـى القول: إن تركيا أصبحت في عزلة بعد مواقفها من العدوان على غزة، موضحة أن الاتصال قد كسر هذه الدعاية، وتقول الصحيفة إن هذا الاتصال بعد المناخ الذي ساد

بعد منتدى دافوس لم يكن متوقعا وبالتالي هو يدحض كل الشائعات عن تراجع أهمية أنقرة.

فالإدارة الأمريكية الجديدة تعي جيدا مدى أهمية مكانة ودور تركيا للملفـات الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية (العراق، أفغانستان، القوقاز، آسيا الوسطى، قضايا الشرق الأوسط (الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، عملية التسوية السياسية)، مواجهة الأصولية الإسلامية أو ما تسميه واشنطن بالإرهاب).

فكما يقول الكاتب الأمريكي أنتوني.اتش.كوردسمان: فإن من أهم الخـدمات التركية للولايات المتحدة الأمريكية، توفير قاعدة إنجرليك التـي تستـضيف سـت مقاتلات أمريكية وتشكل البوابة الرئيسة التي ينفذ من خلالها 70% من الإمـدادات الجوية للولايات المتحدة وحلفائها في كل من العراق وأفغانستان، والتي سوف ترتفع تكلفة نقلها بقيمة 160 مليون دولار سنويا في حال إغلاق القاعدة التركية في وجـه الأمريكيين واضطرارهم إلى اللجوء إلى طريق بديل عبر ألمانيا لتسليم الإمـدادات الجوية المطلوبة، كما أن القاعدة التركية نفسها تمثل المصدر الأول لملايين جالونات الوقود التي تقتات عليها مقاتلات وطائرات أمريكا في بغداد وكـابول، وأن أنقـرة الموردة لنحو 19% من المادة الغذائية التي يستهلكها العراقيون، والجيش الأمريكي والمصدر الأول للكهرباء إلى شمال العراق. (الشرقاوي، 2008 ، ص 109).

مما سبق يظهر أن تركيا حليف لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال، ولكن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الداعمين والمؤيدين للعلاقات التركية – الإسرائيلية على مختلف مستوياتها ومجالاتها، وتبقـى أيـضا طبيعـة العلاقـات التركيـة – الإسرائيلية عاملاً مؤثراً وهاماً في طبيعة تحـسن وتطـور العلاقـات التركيـة – الأمريكية.

2.1.4 الدور الأوروبي:

لقد حاولت الدول الأوروبية جاهدة منذ القرن التاسع عشر بالـضغط علـى الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني من أجل الموافقة على اقتراح هرتـزل بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتعود الضغوط الأوروبية لعدة أسباب هـي:

الرغبة الأوروبية في التخلص من اليهود وإخراجهم من أوروبا حيث إنهم شعب غير مرغوب فيه أوروبيا، نجاح اليهود المعهود في صنع جماعات ضغط تعمل لصالح تبني توجهاتهم في مختلف دول العالم ولاسيما أوروبا عن طريق المال ووسائل الإعلام التي يمتلكونها، الرغبة الأوروبية في زرع اليهود في جسد الدولة الإسلامية لتفتيتها وإضعافها من أجل الانقضاض عليها وتقسيم تركة ما كانوا يسمونه بالرجل المريض أي (الدولة العثمانية) بين الدول الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا)، شعور أوروبا بمدى أهمية سيطرتهم على المنطقة العربية تجاريا واقتصاديا وعسكريا للتحكم بالعالم.

وكان للدول الأوربية ما أرادت حيث لعبت دوراً هاماً وفعالاً بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بإصدار بريطانيا وعد بلفور 1917م وباتفاقية سايكس بيكو 1916م التي قسمت الوطن العربي - الذي تم سلخه عن الدولة العثمانية - بين فرنسا وبريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918م، استمرت أوروبا في نهجها بإبعاد تركيا عن العرب بعقد عدة اتفاقيات مع أتاتورك الذي شكل توليه للسلطة في تركيا الضربة القاتلة للترابط التركي - العربي والإسلامي ومن أهم هذه الاتفاقيات معاهدة لوزان 1923م التي وافقت فيها تركيا على إلغاء الخلافة الإسلامية، وعدم مطالبة تركيا بالأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية.

والرغبة المحمومة لأتاتورك بالتوجه للغرب والابتعاد عن الشرق أدت إلى رمي تركيا في أحضان الغرب، وبالتالي أصبحت تركيا جزءاً من مخططاتهم الأمنية والاقتصادية في المنطقة، ولأهمية تركية للمصالح الأوروبية كان لابد من محاولة ربطها بتلك المصالح والاستراتيجيات الأوروبية، وكانت أولى هذه الخطوات للسيطرة على المنطقة اعتراف تركيا بإسرائيل 1949م ومن ثم إقامة تحالف وثيق بين الدولتين يقوم على المصالح المشتركة حتى يصعب فيما بعد التخلي عنه في حالة أي صحوة إسلامية من قبل تركيا، وقد تتوج هذا التحالف باتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996م بين تركيا وإسرائيل الذي أسفر عنه توقيع 22 اتفاقية أفضت لإقامة شراكة إستراتيجية بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية.

ولقد سعت أوروبا إلى تسهيل التعاون التركي الإسرائيلي بشتى القنوات الاقتصادية والعسكرية، وسعت أوروبا أيضا إلى دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة مشاريع شراكة حيوية تتضمن إسرائيل ودول المنطقة وبالأخص تركيا ومن هذه المشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي بدأت الدعوة لها بعد مؤتمر مدريد للسلام 1991م رغبة من أوروبا بإيجاد موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، خاصة بعد التجاهل الأمريكي لها في مؤتمر مدريد في ظل نظام عالمي أحادي القطبية، وأيضا لحرص أوروبا على تحقيق مصالحها لتسهيل حصولها على الطاقة (النفط) والاستحواذ على الأسواق العربية لتسويق منتجاتها الغذائية والتقنية، والعسكرية، والاستهلاكية بشكل عام، ولحماية أمنها خاصة في ظل تزايد الهجرة غير الشرعية لأوروبا، وتزايد الأصولية التي قد تهدد أمنها واستقرارها في عقر دارها، ولدمج إسرائيل في المنطقة لتحقيق هيمنة غربية عليها من خلال ربط دول المنطقة مع إسرائيل اقتصاديا وكان ذلك بإقامة عدة مشاريع ومدن صناعية بين دول المنطقة، وإسرائيل بدعم مالي أوروبي، وكان ذروة هذا المشروع انعقاد مؤتمر برشلونة 1995م.

وقد جاء انعقاد مؤتمر برشلونة في نهاية تشرين الثاني 1995م بمبادرة انطلقت من الاتحاد الأوروبي، وحضرته سبع وعشرون دولة مشاطئة على ضفتي المتوسط، شملت دول الاتحاد الخمس عشرة، وثماني دول عربية، وتركيا، وقبرص، ومالطا وإسرائيل، وبحضور موريتانيا، وجامعة الدول العربية، والاتحاد المغربي بصفة ضيف خاص. وكانت الفكرة تقوم على أساس أن هذه الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط جميعا، على الرغم مما بينها من اختلافات وتناقضات، وما تواجهه من أزمات وصراعات، فإن الضرورة تقتضي البحث عن سبل للتعاون بين هذه الدول، والعمل على رأب الصدع فيها، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة ذات البعد الحضاري العريق، والذي يشكل حوض المتوسط مركزها، بقصد إعلاء كلمة أوروبا في المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط، وهي المنطقة التي تجثم على أكبر احتياطي للنفط. (الرشدان، 1998، ص 57).

وقد استند إعلان برشلونة الذي أقرته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية على ثلاثة جوانب أساسية هي:

أ- الشراكة السياسية والأمنية.
ب- الشراكة الاقتصادية والمالية.
ج- الشراكة في الأمور الثقافية والاجتماعية والإنسانية. (الرشدان، 1998، ص 66).

ومما سبق يمكن القول: إن أوروبا كانت تهدف بالإضافة لتحقيق مصالحها إلى دمج إسرائيل سياسياً، واقتصادياً، وحتى ثقافياً واجتماعياً مع كافة دول المنطقة بما فيها تركيا، وبذلك يتم حل وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وتطبيع العلاقات الإسرائيلية مع كافة الدول العربية.

ووفقا لهذا الاتجاه فقد أشار تقرير أذاعته القناة السابعة الإسرائيلية في 10 كانون الأول 2008م إلى أن الاتحاد الأوروبي بادر بمشروع لتطوير التكنولوجيا في مجال النسيج والغذاء في بعض منها مصر وإسرائيل وتركيا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك في إطار مشروع (ميديبتكير) الأوروبي للتكنولوجيا، وأشار تقرير القناة الإسرائيلية إلى أن تكلفة المشروع 7.3 مليار يورو ويستمر لمدة ثلاثة أعوام ويشارك فيه كل من إسرائيل، وتركيا، ومصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، والمغرب، وتونس، والجزائر، والسلطة الفلسطينية". (عطية، 2008).

وبعد فشل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية لعدة أسباب منها الفرق الهائل بين دول ضفتي المتوسط في جميع المجالات، وتدهور عملية السلام، وعدم الرغبة الأمريكية في تحقيق التعاون الأوروبي المتوسطي، إذ إن ذلك يفقدها هيمنتها وسيطرتها على المنطقة، ظهر من جديد ما يسمى بالاتحاد من أجل المتوسط، ويقف وراء المشروع الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي الذي يعرف بتأييده المطلق لإسرائيل، وتحيزه لمصالحها وتأييده السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المنطقة.

حيث عقدت القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في 13 تموز 2008م في باريس بمشاركة ثلاثة وأربعين رئيس دولة، وحكومة يمثلون الاتحاد الأوروبي

والبلدان المطلة على حوض البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا، وقـد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي الذي كان وراء هذا المـشروع رسـميا ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط وسيتولى رئاسة دورته الأولى على مـدى عـامين بشكل مشترك مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك، ويقف ساركوزي وراء هذا المشروع الذي جعل منه أحد أكبر أهداف عهدته الرئاسية بعدما بدأ الدعاية له فـي خضم السباق الرئاسي نحو الأليزيه، ويمكن القول: " إن هذا المشروع لاقى تحفظات من الدول العربية خاصة بشأن موقع إسرائيل فيه، إذ ترفض الدول العربية أن يكون هذا إطار جديد للتطبيع مع إسرائيل في حين لم يتم التوصل بعد إلى تسوية نهائيـة وعادلة للقضية الفلسطينية، وفي مقابل التحفظات تشكل إسرائيل أكبر طرف عبـر عن تأييده للمشروع إذ يرى المسؤولون الإسرائيليون في هذا الإطار الجديد ملتقـى للدفع بالتطبيع مع الدول العربية بعدما فشل مسار برشلونة في تحقيق هذا الهـدف، أما الرفض التام فقد جاء من تركيا التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي، إذ ترى أنقرة في المشروع الفرنسي محاولة لإفشال انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتؤكد أن هدفها الانضمام للاتحاد الأوروبي، وليس الاتحاد من أجل المتوسط.

من خلال ما سبق يمكن القول: إن أهداف الاتحاد من أجل المتوسـط هـي أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية نفسها، ولكـن بعـد فـشل الأخيـرة حـاول الأوروبيون إحياءها لكن بثوب وشكل جديدين، وإن الاتحاد من أجل المتوسط يسعى لتحقيق المصالح الأوروبية فقط، وإلا ماذا يفسر بان تكون جميع الدول الأوروبيـة الأعضاء في هذا الاتحاد الأوروبي مشاركين في الاتحاد من أجل المتوسـط علـى الرغم من أنها ليست دول مطلة على البحر المتوسط في حين لم يتم دعـوة جميـع الدول العربية حتى غير المطلّة على البحر المتوسط على غرار الدول الأوروبيـة؟، وإضافة لذلك يتبين مما سبق أن هذا المشروع يهدف لدمج إسرائيل فـي المنطقـة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون مقابل أيضا أي دون تسوية سياسية للقـضية الفلسطينية، والأراضي المحتلة في عام 1967م، ويبدو أيضا أن المشروع سـيلاقي الفشل كالشراكة الأوروبية المتوسطية للأسـباب نفـسها وخاصـة بعـد العـدوان

الإسرائيلي الأخير على غزة في كانون الأول 2008م الذي استمر اثنان وعشرون يوما.

إن البعض يرى أن المشروع الأوروبي له أهداف مركزية تتمحور في ضم إسرائيل إلى المشروع بوصفها دولة متوسطية ولها علاقات مميزة مع دول الاتحاد الأوروبي، فضلا عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية معها وعلاقتها العسكرية بحلف شمال الأطلسي، وهو أمر لا ترتقي إليه أي من الدول العربية. وبالتالي فإن ضم إسرائيل إلى مشروع الاتحاد من اجل المتوسط يفضي إلى الالتفاف على القضية الفلسطينية وقبول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ومحاولة للتطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي قبل إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية من خلال التوصل إلى السلام الشامل والعادل في المنطقة. (عبد العزيز، 2008، ص 39 – 40).

ومما يبرهن على ذلك تصريح رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون الذي يقول فيه: "لا يمكن للاتحاد أن يرى النور دون مصر وإسرائيل ". فيما يعتقد رشيد خشانة رئيس تحرير صحيفة الموقف التونسية أن المشروع في الأصل هو رغبة فرنسية من ساركوزي تحديدا للالتفاف على إدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة لتركيا ولازدياد معدلات البطالة والفقر في تركيا، ووفقا للمبادئ الأتاتوركية التي تسعى نحو أوربة تركيا، فإن تركيا تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عقود لكنها وجدت الرفض دائما أمامها، وفي ظل ذلك يعتقد الأتراك أن تعزيز علاقاتهم مع إسرائيل سيساهم في موافقة أوروبا على انضمام تركيا لها، وإن ذلك يثبت علمانيتها، وعدم تعصبهم فها هي دولة مسلمة تقيم علاقات طيبة مع دولة يهودية، فالأتراك يريدون بتلك العلاقات إرسال رسالة لأوروبا بأن انضمامهم إليها لن يهدد ناديهم المسيحي حيث دعا بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر تركيا إلى الانسجام مع محيطها الثقافي بدلا من السعي الدءوب للانخراط في أوروبا. وإن كان كلامه هذا يحمل في طياته موقفا دينيا متعصبا. (خواجة، 2005، ص 163) في حين عبر المفكر التركي جميل ميريتش عن الرفض الأوروبي بقوله: "لو حرقنا كل القرائين، وهدمنا كل الجوامع، فسنبقى في أعين أوروبا عثمانيين، والعثماني يعني الإسلام". (خواجة، 2005، ص 164). وإنه

لن يهدد استقرارهم وأمنهم بل سيعطي أوروبا دوراً أكبر في الشرق الوسط للعلاقات الطيبة التي تربط تركيا بأطراف النزاع (العرب وإسرائيل)، وأيضا لرغبة الأتـراك في أن تساعدهم إسرائيل بالحصول على الـدعم الأمريكـي لانـضمامهم للاتحـاد الأوروبي من خلال ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية علـى السلطات الأمريكية بهذا الاتجاه.

والجدير بالذكر أنه قد دفع الاحتجاج العنيف في أوروبا على انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان – فيما يتعلق بالقضية الكردية – كلا من بلجيكا وألمانيا والنـرويج ودولٍ أوروبية أخرى إلى الرضوخ للضغوط الشعبية، وإلغاء مبيعات الأسلحة إلـى تركيا، الأمر الذي كان حافزا لتركيا لتطوير صناعة الأسلحة الوطنية فيها، ومشجعا لها على البحث عن مساعدة من إسرائيل التي لا تربط مبيعات الأسلحة فيها بشروط حقوق الإنسان. (يافوز، 2000، ص 15).

لذلك يمكن القول: إن الاتحاد الأوروبي كان له أثر باتجاه تـدعيم وتعزيـز العلاقات التركية – الإسرائيلية، فإذا كانت المشكلة القبرصية عائقا أمـام انـضمام تركيا للاتحاد، فإن تركيا تحاول أن تجعل من علاقاتها مع إسرائيل بديلا عن ذلـك ومحاولة لإبداء حسن النوايا، ولكن يبدو انه نتيجة للـرفض الأوروبـي المتكـرر لانضمام تركيا بدأت تتشكل في تركيا رؤية جديدة منذ تولى مسعود يلمـظ لرئاسـة الوزراء في تركيا 1997م وهذه الرؤية تقول بأن مستقبل تركيا لم يعد يعتمد علـى اعتناق الهوية الأوروبية على نحو شامل، وهو المبدأ الذي اعتنقه أتـراك كثيـرون لأجيال طويلة، وجاهدت تركيا في ظل حكم يلمظ من أجل أن يكون لها مكان فـي العالم من خلال ربط مستقبلها بالولايات المتحدة الأمريكية، وروسـيا، وإسـرائيل، ودول القوقاز، ووسط آسيا، والبلقان. (كينزر، 1998، ص 19). وقد يعزز الرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقات تركيا مع إسـرائيل ودول أخرى (دول آسيا الوسطى، روسـيا) لتعـويض احتياجاتهـا (الاقتـصادية، العسكرية) من سعيها للانضمام للاتحاد، وفي السياق ذاته في كـانون الأول 1997م فضلت تركيا إسرائيل على فرنسا في تحديث طائراتها رداً علـى رفـض الاتحـاد الأوروبي قبول عضويتها. (أوبالانس، 1998، ص 60).

2.4 دور الدول الإقليمية:(الدور السوري – الدور العراقي – الدور الإيراني).

لقد تأثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأتها بـالمتغيرات الإقليميـة المحيطة بها، فقد مرت العلاقات بين الطرفين بمنحنيـات هبـوط وصـعود، وفقـا للعلاقات التركية مع الأطراف الإقليمية خاصة العربية منها التي ترتبط مع تركيـا (الجوار الجغرافي، الموروث الديني الثقافي الواحد، أهمية الطـرفين الإسـتراتيجية للغرب، وبالأخص الدول الكبرى)، اتسمت العلاقات التركيـة – العربيـة بـالتوتر وإطلاق الاتهامات المتبادلة بين الطرفين يتهم بها كـل طـرف الآخـر بالخيانـة، فالأتراك يتهمون العرب بالخيانة بسبب تحالفهم مع بريطانيا ضـد الأتـراك أثنـاء الحرب العالمية الأولى وثورتهم على الأتراك مطالبين بالاستقلال، والعرب يتهمون الأتراك بالخيانة بسبب سياسة التمييز والتتريك التي اتبعتها حكومة الاتحاد والترقي ضد العرب ومن ثم الخيانة الكبرى باعتراف الأتراك بإسرائيل عام 1949م.

حيث استطاع اليهود بمساعدة الغرب منذ عهد الدولة العثمانية إيجاد خلافات بين الأتراك والعرب وتكريسها لتحقيق مصالحهم بتمزيق الدولة العثمانية، وقامـت وسائل إعلامهم بتشويه صورة كل طرف عند الآخر، وأصبح تشويه صورة الأتراك أمام العرب وتشويه صورة العرب أمام الأتراك إحدى أهم أهدافهم لتقسيم أوصـال الدولة العثمانية بدعوة العرب للثورة عليها، وأصبحت البعثات التعليمية العربية فـي الخارج أهم الوسائل لتحقيق هدفهم المنشود من خلال غرس النزعة القومية لـديهم؛ لإنشاء أحزاب ذات بعد قومي (جمعية العربية الفتاة) والدعوة للانفصال عن الدولـة العثمانية التي وصفوها بالتخلف والرجعية.

وما أن تحقق لهم ذلك حتى وقعوا مع أتاتورك معاهدة لوزان، التي اشترطت إلغاء الخلافة الإسلامية، وتغيير دستور البلاد والتخلي عن الأراضي التابعة للدولـة العثمانية وما إلى ذلك من سياسات شجع الغرب أتاتورك عليها لـسلخ تركيـا مـن موروثها الثقافي والديني وفصلها عن محيطها الإقليمي، وإلحاقها بركب كل ما هـو غربي، ومن ثم ربطوا تركيا بمجموعة من الأحلاف (حلف بغـداد 1955 - الـذي أنشئ لاحتواء معاهدة الدفاع العربي المشترك 1952م، وحلف الأطلنطي (النـاتو)، والاتفاقيات جعلتها تبتعد عن العرب، بل وصل الأمر إلى حد معاداة كـل طـرف

للآخر بسبب المواقف التركية المعادية للعرب كما ذكر سابقا واعترافهم بإسـرائيل العدو الوحيد للعرب والمهدد الرئيس لوجودهم.

وبالنسبة لإيران في الماضي كان هنالك توافق وتعاون تركـي – إيرانـي – إسرائيلي للتحالف ضد دول المنطقة وفقا للمصالح الغربية حيث كانت تعد إيران في زمن الشاه شرطي الخليج، والتي تقوم بالنيابة عـن الـدول الغربيـة فـي إنجـاز مصالحها، لكن بعد الثورة الإسلامية 1979م تحولت الظروف وتحول التحالف إلـى عداء، وأصبحت إيران تشكل اكبر تهديد للمصالح الغربية والإسرائيلية.

وهنا سيتم دراسة العلاقات التركية مع الدول الإقليمية، وأثرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية، وكيفية تأثير تلك العلاقات على علاقات تركيا – الإقليمية.

1.2.4 الدور السوري:

إن العلاقات التركية – العربية شهدت تحولا بعد الحرب العالمية الأولى، بل وصل الأمر إلى حد العداء بين الطرفين خاصة مع دول الجـوار ومنهـا سـوريا والعراق، حتى أن تركيا لم تستطع أن توجد نوعاً من التفاهم مع دول الجوار العربي أو حتى أن تطمئن لهم، فقد أكد الرئيس التركي السابق جلال بايار مـن 1950م – 1960م بقوة " غير مستعدين... لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة - هي العـرب - طعنت الأمة التركية في الظهر ". (روبنس، 1993، ص 27).

لقد شهدت العلاقات التركية – السورية توتراً منذ استقلال البلدين، فقد قامت تركيا عام 1938م بضم إقليم الأسكندرونة السوري إليها بموجب اتفاق مـع دولـة فرنسا التي كانت سوريا تحت انتدابها بموجب صك الانتداب (المادة الرابعة) مقابـل عدم انضمام تركيا إلى معسكر الألمان في الحرب العالمية الثانية، ومن ثـم أطلـق الأتراك عليه اسم هاتاي. (الرشدان، 1998، 25).

ثم انضمام تركيا لحلف بغداد الذي ضم بالإضافة إلـى تركيـا، الباكـستان، والعراق، وبريطانيا، وإيران عام 1955م، حيث عدت الدول العربية التقدمية والأقل توجها نحو الغرب التي من بينها سوريا، أن هذا التحالف موجه ضدها، وفي سـياق ذلك كانت تصر تركيا أن حلف بغداد غير موجه ضد جامعة الدول العربية، أو ضد

أي مجموعة من المجموعات السياسية في المنطقة وأن هدفه الوحيـد " ردع معتـد محتمل "؛ لأن تركيا كانت تخشى من تقارب بعض الدول العربيـة مـن الاتحـاد السوفيتي مما جعلها قلقة على مصالحها خصوصا في ظل الحرب الباردة والتنـافس الغربي مع السوفييت، ولتخوف تركيا من يحاصرها الاتحاد السوفيتي مـن جميـع الاتجاهات بإيجاد أنظمة عربية موالية له على حدودها الجنوبية مع العرب، غير أن هذا التحرك زاد التقارب بين الدول العربية والاتحاد السوفيتي بشكل ملحـوظ بعـد حلف بغداد. (روبنس، 1993، ص 35 – 36).

ومما زاد التخوف العربي من تركيا الاعتراف بإسرائيل عدوة العرب، وإقامة علاقات معها التي خاض العرب ضدها عدة حروب أدت إلى احتلال كامل فلسطين، واحتلال الجولان السوري، وسيناء المصرية في حرب حزيران 1967م. ومعارضة تركيا تأميم مصر لقناة السويس 1956م، ووقوف تركيا ضد الثورة الجزائرية عندما عرضت قضيتها في الأمم المتحدة عام 1958م، وسماح تركيا للولايـات المتحـدة استخدام قاعدة انجرليك لنقل قواتها للبنان 1982م، وكان من نتيجـة تـراكم هـذه الأحداث، والمواقف التركية، أن وقفت معظم الدول العربية – أثناء حوادث قبـرص الدامية 1962م – 1963م إلى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس. (الكيلاني، 1996، ص 26).

وهنا سيتم ذكر أن العلاقات التركيـة - الـسورية مـرت بعـدة نزاعـات وصراعات سيتم ذكرها بإيجاز أهمها:

1- أزمة نهر الفرات: يذكر أنها مشكلة قائمة منذ 1962م بين تركيـا مـن جهـة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وهي مشكلة بلغت حـد الأزمـة، ومرشـحة لمزيد من التأزم والتعقيد. وتتمثل تلك المشكلة فـي مـشروع جنـوب شـرق الأناضول (غاب)، الذي تقيمه تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات. وجوهر المشكلة أن تركيا تنوي تعزيز سيادتها على مياه النهرين – بالرغم مـن أنها ثروة مائية مشتركة مع سوريا والعراق – وتريد الانفراد الكلي باسـتثمارها أي ممارسة السيادة المطلقة التي عبر عنها رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ بقوله: " إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا، فإننا نملك كل الحق في استعماله

بالطريقة التي نراها مناسبة... ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا ". (الكيلاني، 1996، ص 65).

الأمر الذي يعني بوضوح تشكيل تهديد جدي وخطير على مشاريع التنمية السورية في مجالي الزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى نقص شديد في حاجات سورية المائية خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من جميع دول العالم بموارد المياه في ظل ظروف مناخية، وطبيعية تنذر باحتمال وقوع حرب على المياه بسبب نقص المياه المتزايد سنويا بسبب الظروف المناخية والعوامل البيئية. ولا نستطيع أن نعزل القرار التركي عن تأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية في سلوك تركيا تجاه جيرانها العرب، ومن بين الأدلة على ذلك تصريح السفير الإسرائيلي في واشنطن في 19/ 1/ 1996م بأن هناك بعداً تركياً للسلام مع سوريا، وأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد المياه في المنطقة. (الكيلاني، 1996، ص 69).

وربما تكون تركيا تستخدم سلاح المياه لتهديد الأمن السوري بالمفهوم الواسع أي (الأمن الغذائي والمائي والاقتصادي) من أجل الضغط على سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل خاصة في ظل طرح مشروع أنابيب السلام الذي يمهد لنقل المياه التركية لعدة دول منها إسرائيل، مما يعطي إسرائيل سبباً آخر لتعنتها في المفاوضات مع العرب حيث يوفر المشروع لإسرائيل فتح أبواب التنمية في شتى المجالات دون الحاجة لتطبيع علاقاتها مع بعض الدول العربية التي لم تعترف بها، ولقد استخدمت تركيا سلاح المياه أيضا لردع كل من سوريا والعراق عن مساعدة أو دعم أكراد العراق، ويتضح هذا جليا في خطاب ألقاه الرئيس التركي الراحل تورجت اوزال في نهاية الثمانينيات خلال حفل أقيم بمناسبة حجب مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق أثناء العمل على سد أتاتورك، فقال " إن هذا المشروع سيجعل تركيا قوة، ولكن يجب ألا يقلق احد من أن تصبح بلادنا أكثر قوة. المهم أننا (تركيا وسوريا والعراق) يجب أن يحترم كل منا الآخر ويثق كل منا في الآخر ولا يتدخل احد في الشؤون الداخلية للآخر". (كيوان، 1996، ص 133).

2- تعرضت العلاقات التركية – السورية لتصعيد في الوقائع الصراعية بسبب المشكلة الكردية. ورغم وجود معاهدة تعاونية مشتركة وقعت بين تركيا وسوريا

عام 1987م؛ فإن تركيا هددت سوريا في العام 1998م بنشوب نزاع مسلح معها إذا استمر نشاط حزب العمال الكردستاني سواء أكان في سوريا أم لبنان. بل إن الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل اتهم سوريا عام 1996م في واشـنطن بأنها تدعم الإرهاب، في كل من لبنان وإسرائيل. وعقب أزمـة تـشرين الأول 1998م قامت سوريا بطرد الزعيم الكردي عبـد ا أوجـلان مـن أراضـيها فغادرها إلى إيطاليا ثم إلى كينيا، حيث تعقبته المخابرات التركية بمساعدة يونانية - أمريكية – إسرائيلية واعتقلته وسوف يظل العامل الكردي بؤرة توتر وصدام بين الدول العربية في البوابة الشرقية وتركيا. ولا يتوقع تحت أي صورة زوال هذا الصراع؛ بل في أحسن الأحوال قد يهدأ إلى حين ثم ينفجر مرة أخرى، مما يعرض العلاقات العربية – التركية لمصدر خطر دائـم. (أحمـد، 2000، ص 43).

وقد تعاملت سوريا مع هذه الأزمة بعقلانية فلم تصدر عنهـا أي ردود أفعـال متسرعة، وسارعت كل من مصر وإيران إلى القيام بمبادرة لنزع فتيـل الأزمـة. (المفتي، 1998، ص 12).

وتجدر الإشارة أن أغلب الخلافات التركية – السورية التي كان من المحتمـل أن تتحول لنزاع عسكري، قد جاءت بعد توقيع اتفاق التعاون التركي – الإسـرائيلي عام 1996م، وهنا يبرز مدى تأثير العلاقات التركية - الإسرائيلية علـى علاقـات تركيا مع دول الجوار الجغرافي العربية وأيضا كيف أثرت العلاقـات التركيـة – العربية المتوترة في زيادة التقارب التركي – الإسرائيلي إلى أعلى درجاته بتوقيـع اتفاق التعاون الذي أتى بمباركة أمريكية غربية للهيمنة على المنطقة، ولجم الـدول العربية المعادية للتدخل الغربي في شؤون المنطقة.

3- تطور القضية القبرصية: لعبت القضية القبرصية دوراً لا بأس به في العلاقات التركية – العربية؛ ويمكن القول: إنها كانت تشبه العينة الضابطة لهذه العلاقات. وتؤرق هذه القضية تركيا كثيـراً خـصوصا بعـدما تخلـى عنهـا حلفاؤهـا الأوروبيون، وكانت تنتظر التأييد العربي- الذي حظيت به فعلا- بعد غزوهـا للجزيرة عام 1974م بعد أن تخلى عنها العرب عام 1965م ووقفوا إلى جانـب

مكاريوس في مطالبه. (أحمد، 2000، ص 41). حيث كانت مطالب مكاريوس تقوم على إعطاء النصيب الأكبر في السلطة للقبارصة اليونان دون إشراك القبارصة الأتراك الأمر الذي أدى لإقامة نزاعات مسلحة بين الطرفين، الأمر الذي استدعى تدخل تركيا لحماية حقوق القبارصة الأتراك. (خضر، 2004، ص5).

ويمكن القول: إن مواقف العرب نحو هذه القضية كانت تأتي كرد فعل عن سلوك تركيا نحو القضايا العربية فبعد المعارضة التركية لتأميم قناة السويس 1956م، ولاستقلال الجزائر 1958م، وقف العرب مع مكاريوس الرئيس القبرصي آنذاك كرد فعل غاضب من تركيا على مواقفها، لكن بعد تحسن المواقف التركية تجاه العرب بتأييدها للعرب في حربي 1967م و1973م ضد إسرائيل قام العرب بتأييد تركيا لغزوها جزيرة قبرص لمساعدة القبارصة الأتراك في مواجهة القبارصة اليونانيين كنوع من رد الجميل.

4- التقارب السوري - اليوناني: يعتبر المخططون الإستراتيجيون الأتراك اليونان وسوريا – وهما الدولتان الوحيدتان اللتان تنازعان تركيا على أراض – هما المصدر الأساس للتهديد الخارجي، ونتيجة للنزاعات التركية – اليونانية فقد وصف وزير الدفاع اليوناني جيراسموس أرسنس، الذي كان يتحدث في ثيسالونيكا في آذار 1996م (الأتاتوركية) بأنها أيديولوجية توسعية، وطالب بإنشاء كتلة مضادة لتركيا تضم أرمينيا وبلغاريا واليونان وإيران والعراق وروسيا وسوريا. كما اغتنم أرسنس أيضا الفرصة لتأكيد ما أوردته تقارير صحفية ذكرت بأن اليونان قد حصلت على موافقة من سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية، الشيء الذي أظهر الشراكة الإستراتيجية التي بدأت تتكون بين الدولتين بدءا من عام 1990م، بالإضافة للتقارير التي ظهرت في عام 1995م والتي تحدثت عن معاهدة عسكرية بين سوريا واليونان في إطار النزاع القائم على المياه. وقد ذكر الدبلوماسي التركي (اليكداج): "تعتبر تركيا أن اختلاق أزمة مع سوريا قد يصعد الأمور لتصبح نزاعاً ساخناً سيوفر لليونان الفرصة لبلوغ أهدافها في بحر ايجة، وبالتالي سيضع تركيا في وضع يفرض

عليها أن تنفذ عمليات في جبهتين منفصلتين. إن هذا التقويم هو الذي منع تركيا من اتباع سياسة ردع نشطة ضد سوريا ". فقد كانت الأولوية الأولى لأنقرة هي تحييد ذلك التحول في ميزان القوى الإقليمي، ووفقا لذلك قام نائب رئيس هيئة التركي الجنرال تشيفيك بير بتوقيع اتفاقية في إسرائيل 1996م تدعو للتعاون بين القوات الجوية والبحرية للدولتين وفي آذار 1996م، وصل الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى القدس في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس تركي إلى إسرائيل. وقد صعد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ الذي كان يتحدث في هاتاي بعد شهر واحد من زيارة ديميريل لإسرائيل حين قال:" إن بعض جيراننا يوفرون المأوى لأولئك الذين يسعون لتدمير وحدة بلادنا... فإما أن يضع ذلك الجار حدا لهذا الوضع، وإما أنه سيعاقب بكل تأكيد، إن عاجلا أم آجلا على تلك العداوة... نحن الأتراك شعب صبور ولكن عندما ينفذ صبرنا سيكون رد فعلنا عنيفاً". (المفتي، 1998، ص 12).

مما سبق يبدو كيف أن الخلاف التركي – السوري أدى بشكل كبير إلى إقامة تحالف تركي – إسرائيلي ضد سوريا لوضعها بين فكي كماشة باتحاد دولتين أعداء لها وعلى حدودها مباشرة، وأيضا يعد هذا رداً من تركيا على سوريا فكما أن سوريا تحالفت مع دولة عدو لتركيا (اليونان) فإن تركيا تحالفت مع دولة عدو لسوريا، ألا وهي إسرائيل، ويبدو واضحا أيضا كيف أن إسرائيل استطاعت استغلال الخلافات التركية – السورية من أجل إقامة تحالف مع تركيا لتحقيق مصالحها بالالتفاف على سوريا ودول أخرى (العراق وإيران) ورصدها من الأراضي التركية.

لكن على الرغم من الخلافات سابقة الذكر، فبعد أزمة 1998م فإن التوجه السوري الذي تأكد خلال الأزمة تكرس في اتفاق الجانبين الأمني الذي تم توقيعه في أضنة في تشرين الأول 1998م، ساهم في حدوث تبدل في النظرة التركية إلى العلاقة مع سوريا ومستقبل هذه العلاقة كما إن العوامل التي دفعت تركيا إلى التقارب أكثر مع دمشق بعضها داخلي، ويهدف إلى تخفيف وطأة المشاكل الأمنية التي كان يمثلها حزب العمال الكردستاني، وبعضها خارجي وأهمه تردي علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بعد الوقوف الأمريكي العلني إلى جانب الأرمن في تأكيد

مسؤولية تركيا في المجزرة الأرمنية إلى حد دفع المسؤولين الأتراك إلـى التهديـد بإغلاق قاعدة إنجرليك، كذلك محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الإقليمي الذي صارت إليه في ظل ارتباطها بالولايات المتحدة وعلاقتهـا القويـة مـع إسـرائيل وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا، ولا في جعلها تتغلب على مشاكلها الاقتصادية، إن سوريا وتركيا تتجهان الآن نحو تبدلات أعمق في علاقاتهما فهناك اتجاه إلى تفعيـل الاتفاقيات الثنائية بينهما، واستكمال مجموعة الاتفاقيات التـي تهـدف إلـى منـع الازدواج الضريبي، وتشجيع، وتبادل الاستثمارات والتعاون الجمركي، إذ بلغ التبادل التجاري بين البلدين من 600 إلى 700 مليون دولار في العام وتتجه الجهود إلـى رفع المبلغ إلى مليار دولار طبقا لتأكيدات السفير التركـي بدمـشق فـي 2005م. (الطويل، 2005، ص 110).

وإضافة إلى ما سبق يمكن القول: إن غزو العراق عام 2003م وما نتج عنه من خلافات تركية من جهة وأمريكية إسرائيلية من جهة أخرى، وتولي حزب العدالة والتنمية للسلطة ونهجه بتحسين علاقاته مع الدول العربية، والإسلامية بشكل عـام، ودول الجوار الجغرافي بشكل خاص، وتلاقي المصالح التركية – الـسورية فيمـا يتعلق بالعراق والأكراد في شماله ومعارضة كليهما التدخل الإسرائيلي فيه لتقسيمه، وتردي العلاقات التركية – الإسرائيلية بسبب ممارسات الأخيرة ضد الفلسطينيين من غارات متكررة على الأراضي الفلسطينية، واغتيالات للقادة الفلسطينيين، كل هـذه الأمور أدت إلى تحسن العلاقات التركية السورية، والى تردي في علاقات تركية مع إسرائيل.

يتراءى لي أن العلاقات التركية – الإسـرائيلية سـتبقى مرهونـة بطبيعـة العلاقات التركية مع العرب وبالأخص سوريا والعراق، كما ستبقى العلاقات التركية – العربية مرهونة بتطورات علاقات تركية مع إسرائيل والغرب.

2.2.4 الدور العراقي:

يمكن تعميم ما ذكر في العلاقات التركية – السورية على العلاقات التركية - العراقية خاصة فيما يتعلق بسياسة تركيا المائية وإقامتهـا أحـلاف فـي الـستينات

والسبعينات موجهة ضد البلدين، وأطماع تركيا في الموصل التي تدعي أنها جزء من أراضيها، بالإضافة لعداء إسرائيل الشديد ضد البلدين، حيث تحاول من خلال تحالفها مع تركيا تشكيل ورقة ضغط على البلدين لتشتيت انتباههم واستنزاف مواردهم خاصة بعد مشاركة القوات العراقية في محاربة إسرائيل 1948م وضرب العراق لإسرائيل بعدة صواريخ أثناء حرب الخليج الثانية، وقد شهد التحالف التركي – الإسرائيلي عام 1996م انتقادات عراقية، فقد وجهت وسائل الإعلام العراقية اللوم لتركيا لتبنيها استراتيجيات متعددة المراحل الغرض منها: معاداة العرب، وقطع الروابط التي تربطها بالأمة العربية، وقد أكدت أن التحالف يسعى إلى تحويل الأراضي التركية إلى قاعدة للتجسس، والنشاطات الإرهابية والصهيونية ضد الأمة العربية، والهدف الأبعد من ذلك كله هو، خلق أكثر من حزام عسكري وسياسي وجغرافي للعدوان لإضعاف الأمة العربية. (بنجييكما وأوزكان، 2003، ص 48). بالإضافة إلى بعض الخلافات العالقة بين الجانبين التركي والعراقي لقد مرت العلاقات التركية – العراقية بعدة مراحل أهمها:

1- مرحلة الحروب العراقية – الإيرانية 1980م: لقد استفادت تركيا من الحرب حين تاجرت مع الدولتين المتحاربتين، ولا سيما مع العراق الذي مد أنابيب نفطه عبر تركيا؛ لتصدير حوالي نصف صادراته النفطية مما عاد عليها بربح مقداره حوالي 400 مليون دولار سنويا، إضافة إلى حصولها على جزء من استهلاكها بسعر مخفض. (الكيلاني، 1996، ص 52 – 53). بالإضافة إلى سماح تركيا أثناء الحرب الإيرانية – العراقية للولايات المتحدة الأمريكية بنقل أسلحة عبر أراضيها وأجوائها إلى إيران في مواجهة العراق، وطبقا لما نشرته صحيفة حريات التركية آنذاك في 20 / 11 / 1987م أنه ورد في تقرير أعدته لجنة خاصة في الكونجرس الأمريكي بشأن موضوع الأسلحة المباعة لإيران " إن الحكومة التركية اتبعت سياسة متسامحة في هذا الصدد، وكانت الطائرات الأمريكية تعبر الأجواء التركية دون إعطاء معلومات لبرج المراقبة حول رقم الرحلة ووجهتها ". (معوض، 1996، ص 141).

2- مرحلة حرب الخليج الثانية 1991م: انضمت تركيا إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وكانت تركيا بسبب موقعها الجغرافي محطة لبعض القوات الغربية وبخاصة القوات الجوية، ولقد خصصت تركيا القاعدة إنجرليك لتكون محطة لهذه القوات، وقد دخلت تركيا الحرب متطلعة إلى تدفق استثمارات عربية خليجية عليها وتعويضات مالية دولية كبيرة واحتمال وضع اليد على نفط كركوك في شمال العراق بعد احتلاله. ويلاحظ أن تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل الحرب لم يكن يشكل مصدر قلق وإزعاج لإسرائيل، وإنما كان يعد تهديدا كامنا للأمن القومي التركي أيضا من وجهة نظر المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية ففي 16 /2 / 1991م ذكر الرئيس التركي تورجت أوزال: " أن العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت. وكان تصرفا حكيما في مساندة القضاء على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك". (الكيلاني، 1996، ص 53 –56).

والجدير بالذكر أن تركيا استفادت من الحروب التي خاضها العراق مع إيران ودخوله الكويت، حيث إن هذه الحروب أدت لتدمير القدرات العراقية العسكرية والاقتصادية الأمر الذي أفقد العراق أدوات الردع العراقية في وجه تركيا، وسهلت عملية تدفق النفط لتركيا دون الاستجابة لأي شروط عراقية، بالإضافة لحصول تركيا على كم هائل من التعويضات ساعدها على إقامة عدد من المشاريع ودعم اقتصادها، الأمر الذي دفع تركيا باستغلال ذلك لتحقيق مصالحها، فقد صرح تورجوت أوزال (الرئيس التركي السابق) قائلا: "لولا الحرب العراقية – الإيرانية لما كان لمشروع الـ "الجاب" وخصوصا سد أتاتورك أن يبصر النور. كذلك كان ضرب العراق من قبل قوات التحالف الدولي بمثابة عناية إلهية ساعدتنا". (السبعاوي، 1997، ص 46). وفيما بعد استخدمت تركيا هذا المشروع لحرمان كل من العراق وسوريا من حصصهم المائية، وحاولت إشراك إسرائيل فيه من خلال الاستفادة من خبرتها التكنولوجية والزراعية.

3- القضية الكردية تعد قضية الأكراد واحدة من نماذج الصراع الاجتماعي والقومي الممتدة في أربع دول أساسية في الشرق الأوسط هي العراق وتركيا وإيران وسوريا. وهي قضية موجودة حسب الطلب تخبو وتستعر طبقا لاتجاه الأحداث الشرق الأوسط ورغم اتفاق الدول الأربع على عدم قيام دولة كردية، فإنهم يستخدمون الأكراد ضد بعضهم البعض، وبعد حرب الخليج الثانية نشط مقاتلو حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لإنشاء دولة كردية على حدود تركيا. ولأن تركيا أول المتضررين من قيام هذه الدولة؛ فقد عارضت المسعى الأمريكي لإقامة دولة كردية على حدودها، ومن ثم طالبت بالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وقد شن الجيش التركي عدة غارات على شمال العراق لملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني منذ العام 1995 وحتى الآن. (أحمد، 2000، ص 42).

4- تركمان العراق: تهتم تركيا بأوضاع الأقلية التركمانية في العراق والتي تقدر بـ 2 – 2.5 مليون نسمة، طبقا للتقديرات التركية والتركمانية العراقية، قاطنين في مدينتي كركوك والموصل الغنيتين بالنفط. وهناك انتقادات لما يتعرض له أبناء هذه الأقلية في العراق من اضطهاد وقمع وتمييز وسوء معاملة. الأمر الذي دفع بوزارة الخارجية التركية في 22 / 5 / 1991م بإصدار بيان أكدت فيه:" أن تركيا لن تقبل مطلقا إقامة أي نظام جديد في العراق، بشكل متحيز ضد أي جماعة، وخاصة التركمان الذين تريد تركيا أن يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي، كأحد العناصر الرئيسة في العراق، وأن يتمتعوا بكافة الحريات". (الكيلاني، 1996، ص 77 –79).

إن الأمور السابقة الذكر أدت لتوتر العلاقات التركية – العراقية وبالتالي تقارب تركيا مع إسرائيل لمواجهة الخطر العراقي وخصوصا لتخوف الطرفين من قوته العسكرية سابقا، والجدير بالذكر أن اهتمامات تركيا الإستراتيجية تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي: الدائرة الأوروبية الدائرة العربية والدائرة الآسيوية الوسطى. وفي أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفات إلى الدائرة العربية التي

تشكل ميدانا للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية. (الكيلاني، 1994، ص 55). لذلك حاولت تركيا تصحيح علاقاتها مع العرب خاصة في ظل أوضاعها الاقتصادية المتدهورة.

لكن بعد الغزو الأمريكي للعراق، والتدخل الإسرائيلي السافر في أكراد الشمال وما يشكله من تهديد امني لتركيا، أصبح العراق مصدر للخلاف مع إسرائيل وليس للاتفاق كما السابق إذ تعارض تركيا التدخل الإسرائيلي في شمال العراق، ومساعدة الأكراد الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القومي التركي.

وفي إطار معارضة تركيا لتقسيم العراق دعا رئيس معهد الدراسات التاريخية التابع للحكومة يوسف هالاج أوغلو، إلى إعادة النظر في اتفاقية عام 1926م التي تخلت بموجبها أنقرة عن الموصل وكركوك للعراق، وقال: " من حق تركيا أن تسترجع الموصل وكركوك إذا قررت واشنطن تقسيم العراق لأن الأتراك تركوا الموصل وكركوك لدولة عراقية موحدة". (محلي، 2007).

3.2.4 الدور الإيراني:

لقد كانت العلاقات التركية – الإيرانية – الإسرائيلية تتمتع بقدر عالٍ من الوفاق والتحالف، ولقد دخلت إيران وتركيا في كثير من الأحلاف لمواجهة الوحدة العربية ولمساندة الدعم الغربي لإسرائيل، حيث كانتا من أوائل الدول الإسلامية التي اعترفت بإسرائيل بحكم علاقاتهم مع الغرب، ولقد حاولت إسرائيل منذ بداية تأسيسها على إقامة تحالف مع الدولتين وفقا لإستراتيجية الأطراف التي طرحها أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون بالتركيز على دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، أثيوبيا) لضرب العرب واعتبرها الضلع الثالث في مثلث الصراع العربي – الإسرائيلي.

ولقد استمرت العلاقات التركية – الإيرانية – الإسرائيلية على هذا الوفاق حتى قامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م وأطاحت بالشاه محمد رضا بهلوي الموالي للغرب، عند نشوب الثورة الإسلامية في إيران 1979م بدت آفاق العلاقات الثنائية مع تركيا شديدة البرودة وفي أكثر من جانب كانت تركيا كأنها

الدولة التي جاءت بالأفكار الإسلامية المهيمنة على الثورة لتعمل ضدها. وبالنـسبة للثورة الإسلامية بدت تركيا كأنها النموذج الذي حاول شاه إيـران تقليـده، وهـي علمانية وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة، وتتبنى القيم والثقافة الغربية بحمـاس. (روبنس، 1993، ص 68).

ولكن بعد الثورة الإسلامية لم تتأثر العلاقات التركية – الإيرانية بهذا التحول بشكل جذري على الرغم من بعض الاختلافات في المبادئ، فتركيا دولة علمانيـة، وإيران دولة إسلامية وتتمتع إيران بعلاقات طيبة مع الإسلاميين في تركيا. ففي عهد نجم الدين أربكان تم التوقيع في 12 آب 1996م على اتفاقية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي في طهران مما جعل إيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعـد روسيا. (مفتي، 1998، ص 13)، لكن ربما تحولت العلاقات فيما بعد إلى تنـافس على دور قيادي سواء في الشرق الأوسط أم آسيا الوسطى، إن تنافسهما على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وفي الدول التي تضم أغلبية مسلمة، والتي كانـت تتبـع للاتحاد السوفيتي سابقا، ليس مجرد محاولة لمد سلطتها نحو الخارج ولكنه وسـيلة يستخدمها كل منهما لحماية نظامه السياسي الداخلي ضد التحدي الأيديولوجي الـذي يمثله الطرف الآخر أيضا، وكان من المحتوم في مثل ذلك الإطار أن تعتبر طهران الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي الموقع في 1996م تهديدا إضافيا لأمنها، وان ترد بالتقرب أكثر إلى خصوم تركيا الآخرين فـي المنطقـة (روسـيا وأرمينيـا). ووصلت العلاقات التركية - الإيرانية إلى حد التوتر، بعدما بلغت حملـة الـضغط التركية ضد دمشق ذروتها خلال صيف عام 1996، أعلن مسؤول إيراني: "أن أي توتر على الجبهة السورية – التركية سيؤثر مباشرة في الأمن القـومي الإيرانـي". (مفتي، 1998، ص 17 –19).

وإن إحدى أهم مزايا إيران امتلاكها هي وتركيا نفس المقومات، ميزة الانتقال بين المناطق والقارات التي تجعلها ساحة تأثر جيو – سياسي، إذ تشكل هذه الميـزة أساس التشابه بين تركيا وإيران، فالدولتين لا يمكن عدهما من الدول التـي يمكـن تحديدها بمنطقة ما أو حصرها في حوض جيوسياسي واحد، بالإضافة إلـى ذلـك

ارتباط الدولتان بشبكة من علاقات التنافس والمصالح في عدد من منـاطق العـالم (القوقاز، المنطقة العربية، روسيا). (أوغلو، 2004، ص 44).

والجدير بالذكر أن تركيا وإيران في السنوات الأخيرة برز بينهم تنافس على الدور القيادي في المنطقة فتركيا ترى أن مقوماتها الجغرافية، وموروثهـا الثقـافي، ووجودها كدولة تربط بين الشرق والغرب، وعلاقاتها الطيبة التي تربطها بإسرائيل والعرب والغرب مما يجعلها مقبولة من الجميع بالإضافة لكونها أكبر دولة سنية في المنطقة ووريثة الدولة العثمانية، وكذلك دولة علمانية مما يجعلها الأنموذج الأمثـل لما يجب أن تكون عليه دول المنطقة الإسلامية بالإضافة لافتخارها بـديمقراطيتها، وبكون جيشها أقوى جيش في المنطقة كل هذه المقومات تؤهلها بأن تكـون قائـدة المنطقة، وإيران ترى أنها هي الأحق بحكم أنها دولة نفطية غنيـة وصـاحبة أول مشروع نووي في المنطقة بعد إسرائيل وهي تقريبا صاحبة نفوذ واسع بين الأوساط الشيعية في المنطقة بالإضافة لجذبها أهم الأطراف المؤثرة على مـصير المنطقـة (الساسة الجدد في العراق) اللذين يسيطران على ثاني أكبر احتياط نفط فـي العـالم والذين يتواجد في دولتهم أكبر نسبة من الجنود الأمريكيين خارج أمريكا ممـا قـد يعرضهم للخطر في حال تم نشوب حرب بين أمريكا وإيران، حـزب ا المتـاخم لحدود إسرائيل الشمالية، وأقوى الأحزاب على الساحة اللبنانية، وحركة حماس التي فازت بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، والمسيطرة على غـزة والآمـر النـاهي بمجريات الأمور على حدود إسرائيل الجنوبية، كل هذه الأسباب بالإضافة لكونهـا مقومات إيران لقيادة المنطقة هي ذاتها أسباب تزايد العداء الإيراني - الإسرائيلي.

لقد أثارت اتفاقية التعاون بين أنقرة وتل أبيب حفيظة الإيرانيين، واعتبروهـا تضر بأمنهم، رغم التطمينات، والتبريرات التركية، وفي المقابل كانت تركيا تنظـر في عين القلق إلى التجارب الإيرانية على صواريخ شهاب البعيدة المدى ومحاولـة امتلاك القدرة النووية، غير أنها طوت الخلافات الماضية حول الورقة الكردية التي استخدمت كلا الطرفين كوسيلة ضغط، وحل مكانها خوف مشترك من احتمال قيـام دويلة كردية في شمال العراق، وأن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقيام أمريكا باحتلال العراق وانكشاف الدور الإسرائيلي غير الخفي مع أكراد الشمال. كل

ذلك جعل أنقرة توازن في علاقاتها بين أطراف المنطقة المتصارعة، وتسعى لتطوير العلاقة مع جيرانها الإيرانيين، والعرب، وتبقى إيران حاجة تركية كونها تشكل معبرا تجاريا لها إلى الدول الأسيوية مثلما تركيا تشكل المنفذ الرئيس لتجارة إيران البرية مع أوروبا. (خواجة، 2005، ص 172). وقد سعت تركيا أيضا للتقارب مع إيران بسبب وضع عدم الاستقرار في العراق وتصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي مما يحمل مخاطر أن تفقد واشنطن السيطرة على العراق، فيؤدي هذا إلى بروز قوى عراقية شيعية تتبنى مواقف مناوئة لتركيا، ومؤيدة لإيران أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق أو أن تشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعدا. (حنفي، 2004، ص 135 – 136).

ومما سرع من التقارب التركي – الإيراني السياسة الجديدة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية التركي بعد وصوله للسلطة، وتقوم على التقارب التركي مع جميع الدول العربية والإسلامية وبالأخص دول الجوار الجغرافي (إيران، سوريا، العراق)، فإن أحمد داود أوغلو مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان هو منظر الإستراتيجية الجديدة التي تنتهجها تركيا وقوامها إخراج تركيا من بلد طرف وعضو في محاور وعداوات إلى بلد مركز على مسافة واحدة من الجميع وذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية في الوقت نفسه. (نور الدين، 2005، ص 141).

وقد ظهر الخلاف التركي – الإسرائيلي مجددا بشأن إيران حول موضوع الملف النووي الإيراني وادعاء إسرائيل بدعم إيران للإرهاب الموجه ضدها من قبل (حزب ا اللبناني وحركة حماس الفلسطينية) والدعم الإيراني لسوريا التي لم تعقد اتفاق سلام مع إسرائيل بعد وتعتقد إسرائيل أن الدعم الإيراني، وإستراتيجية إيران في المنطقة هما ما يزيد من صلابة وتعنت الموقف السوري، وإسرائيل ترى في هذا التحالف خطراً على أمنها حيث ستفقد أهم حلفائها في المنطقة لصالح ألد أعدائها في المنطقة، فإيران الدولة الوحيدة في العالم التي تدعو لزوال إسرائيل من على الخريطة وتنكر حدوث الهولوكوست "حرق اليهود في أفران غاز من قبل هتلر"،

وبالنسبة للملف النووي الإيراني؛ تضاربت مواقف الطرفين فتركيا تريد حل سلمي - وفق الطرق الدبلوماسية واحترام حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي لغايات تنموية - حتى تحافظ على استقرار المنطقة وبالتالي استقرارها، بينما إسرائيل تريد توجيه ضربة عسكرية من قبلها إلى إيران كما حدث في ضربها المفاعل النووي العراقي 1981م وضربها للموقع السوري دير الزور أيلول 2007م أو بضربها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي حتى تحافظ على تفوقها الاستراتيجي بأن تكون هي الدولة الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية في المنطقة، الموقف التركي، هذا أدى إلى تقارب في العلاقات التركية – الإيرانية، وتوتر وتباعد في العلاقات التركية – الإسرائيلية.

وفي هذا الإطار أعلنت تركيا استعدادها للوساطة بين الغرب وإيران، اعتبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 14 تشرين 2008م أن الوساطة التي اقترح القيام بها في الملف النووي الإيراني يمكن أن تسفر عن تأثير إيجابي في المفاوضات الجارية بين القوى العظمى وإيران. وقال أردوغان في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن حيث شارك في قمة قادة كبرى البلدان الصناعية والاقتصاديات الناشئة (مجموعة العشرين) حول الأزمة المالية: "إذا كانت تركيا تستطيع الاضطلاع بهذا الدور، اعتقد أن ذلك سيسفر عن تأثير ايجابي". وأضاف: " أن تركيا تستطيع الاستناد إلى وضعها المميز في المنطقة وخصوصا بصفتها "بلدا مجاورا" لإيران.

لكن يدفع دخول تركيا بقوة في المنطقة العربية في أعقاب أحداث غزة الأخيرة في كانون الأول 2008م إلى إثارة أكثر من تساؤل في المنطقة فيما يخص إعادة رسم موازين القوة في المنطقة بين تركيا وإيران، وتفوق تركيا على إيران بعدة مميزات أهمها: العلاقات الوثيقة التي تمتلكها تركيا مع كل من معسكري الاعتدال (مصر، الأردن، السعودية، وباقي دول الخليج ما عدا قطر) والممانعة (سوريا، قطر، حركات المقاومة: حزب ا اللبناني وحركة حماس الفلسطينية) في الوطن العربي، وارتباط تركيا بعلاقات وثيقة مع إسرائيل بالإضافة لعضويتها في حلف الناتو وعلاقاتها الجيدة مع الغرب، المذهب السني الذي تشترك فيه تركيا مع الأغلبية الساحقة لمواطني الوطن العربي، الأمر الذي يجعلهم ينظرون للتحركات

التركية بعين الرضا وحسن النوايا على عكس ما يرونه تجاه التحركات الإيرانية في المنطقة.

وفي ظل ما سبق يمكن القول أن القوى العالمية دفعت باتجاه تقدم العلاقـات التركية – الإسرائيلية للأمام لما في ذلك من تحقيق لمصالحها ومخططاتهـا بجمـع حلفائها في المنطقة (تركيا وإسرائيل) بتحالف وثيق يخدم تنفيذ إسـتراتيجيتها، وأن الدول الإقليمية (إيران وسوريا والعراق) سوف تبقى علاقاتها بتركية متأثرة بطبيعة علاقاتها مع إسرائيل، والعكس كذلك أي إذا شهدت العلاقات التركيـة – مـع دول الإقليم تطورا إيجابيا فإن هذا يعني تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية، أو إصابتها بفتور على أقل تقدير، وإذا شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطورا إيجابيا فإن هذا يعني تراجع في علاقات تركية مع دول الإقليم، وأن محاولة تركيا حـل جميـع خلافاتها مع دول الجوار حتى تتفرغ لتكـون دولـة محوريـة، ولتتفـرغ للتنميـة الاقتصادية الداخلية خاصة في ظل تحسن علاقاتها مع سوريا، أرمينيـا، اليونـان، روسيا، العراق، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلـى زوال التهديـدات الخارجيـة لتركيا مما يسبب إلى فتور علاقاتها مع إسرائيل لزوال التهديد الذي نشأ من أجلـه التحالف.

3.4 تأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على المنطقة العربية

من الطبيعي أن يكون للعلاقات التركية – الإسرائيلية تأثير علـى المنطقـة العربية لوجود الدولتين في محيط العرب الإقليمي أي القرب الجغرافي، ولخلافـات العرب مع كل من الدولتين بشأن عدة قضايا متعددة، ولكن الخلافات مـع إسـرائيل تختلف عن الخلافات العربية مع تركيا فالأخيرة لهـا مـوروث تـاريخي وثقـافي وحضاري وديني مع البلدان العربية، يجعل من الصعوبة تـصنيف تركيـا كعـدو للعرب كما يسهل تصنف إسرائيل تحت ذلك المسمى، ولكن بسبب التوجه التركـي نحو الغرب ومحاولات انسلاخها عن الشرق منذ قيام الجمهورية فيهـا فـي العـام 1923م وسعيها لأن تكون جزءاً من المنظومة الغربية - فـي المنطقـة - التـي تحرص على بقاء إسرائيل وحماية وجودها وأمنها، الأمر الذي أدى إلى الدفع باتجاه

قيام تحالف تركي – إسرائيلي لحماية أمن إسرائيل ولحماية المصالح الغربية في المنطقة التي تتعارض مع مصالح بعض الدول العربية خاصة تلك الدول التي ما زالت في عداء مع إسرائيل (سوريا، العراق) بالإضافة إلى إيران، ولم تعترف بها إلى الآن.

نتيجة لذلك فقد كان هناك تخوف عربي من التحالف التركي – الإسرائيلي وخاصة بعد اتفاق التعاون الاستراتيجي 1996م، وكان ذلك لعدة أسباب أهمها: الخلاف العربي مع كل من الدولتين (تركيا، إسرائيل)، ولتفوق الدولتين عسكريا على جميع دول المنطقة وخاصة العربية منها، ارتباط الدولتين بعلاقات وطيدة مع الغرب الذي يتبنى أجندة مغايرة للأجندة العربية في المنطقة، وكان هذا التخوف واضحاً من مواقف الدول العربية المحاذية لتركيا وعلى خلافات معها بشأن عدة قضايا وهي ذاتها الدول التي لم تعترف بإسرائيل، وترى أنه لا فائدة من السلام معها، وتلك الدول هي(سوريا، العراق) بالإضافة إلى إيران فقد شعرت هذه الدول أن التحالف العسكري موجه ضدها لتكون تركيا منصة للتجسس عليها وقاعدة لانطلاق أي هجمات ضدها، ويتضح مما سبق مدى تأثير كل من تركيا وإسرائيل على المنطقة العربية كل على حدا، الأمر الذي زاد من تهديدهما وتأثيرهما على المنطقة العربية وهما متحالفتان مع بعضهما البعض.

ومما لاشك فيه أن القضية الفلسطينية تأثرت بالعلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأتها في العام 1949م، كما أن العلاقات التركية – الإسرائيلية تأثرت بتطورات القضية الفلسطينية وخاصة في مراحل التصعيد العسكري عند دخولها في مرحلة التسوية السياسية.

بالإضافة لذلك فقد شكل هذا التحالف عامل ضغط على بعض الأطراف العربية المشاركة في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط وخاصة سوريا لتقديم تنازلات لإسرائيل في العملية السلمية لإنقاذ نفسها من الوقوع بين فكي كماشة (تركيا وإسرائيل) ولا سيما بعد التصعيد العسكري التركي على الحدود السورية في العام 1998م، كما أن العلاقات التركية – الإسرائيلية سمحت بإيجاد دور لتركيا في

عملية التسوية السياسية خاصة بعد التحسن الذي طرأ علـى العلاقـات التركيـة – العربية بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في العام 2002م.

وبناء على ما سبق سيصار إلى مناقشة الموضوع في عدة مباحث:

4.4 تأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على الأمن القومي العربي.

إن مفهوم الأمن القومي ليس مفهوما تنمويا فحسب، كما أنه لـيس مفهومـا عسكريا، بل يشمل كل المجالات المتعلقة بتطور الأمة ونموها. إلا أن ما لا بد منـه لاستكمال الأمن القومي للأمة هو قدرتها على بلوغ حد معين من الاكتفـاء الـذاتي الذي من دونه تظل أي محاولة لاستكمال أمنها القومي ناقصة. (سويد، 1998، ص 101).

يقتضي التحليل المنطقي إجمال كافة التهديدات التي تشكلها العلاقات التركية – الإسرائيلية على الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل والواسع، وليس بمفهومـه الأمني والسياسي فقط، أي دراسة كافة التهديدات الاقتصادية والغذائية والتنموية التي تواجه الدول العربية (سوريا، العراق) المتضررة من علاقـات وتحـالف البلـدين (تركيا، إسرائيل) والذي يعد تهديد أمنهما تهديداً للأمن القومي العربي بشكل عـام؛ لأنهما جزء لا يتجزأ منه.

لقد عرفت إسرائيل منذ تأسيسها في العام 1948م مدى أهمية دول الجـوار الجغرافي للوطن العربي (إيران، تركيا، أثيوبيا) بشكل عام ومدى أهمية ودور تركيا في المنطقة بشكل خاص؛ لما تتمتع به من مقومات جغرافية واقتصادية وحـضارية وصلات قوية مع الغرب وبعض العداءات والخلافات مع العـرب العـدو الوحيـد لإسرائيل، فحاولت إقامة علاقات وتحالفات مع جميع الدول السابقة الـذكر، وتـأتي هذه المحاولات ضمن إستراتيجية الأطراف الإسرائيلية التي تهدف إلى إقامة علاقات مع دول الحوار الجغرافي للعرب لمحاصرة العرب، ولكـن بـسبب قيـام الثـورة الإسلامية في إيران للعام 1979م تم قطع العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية منذ ذلـك الوقت وحتى الآن، وللظروف السياسية في أثيوبيا وضعف مقوماتها مقابل المقومات التركية ركزت إسرائيل على تركيا؛ لتعزيز علاقاتها معهـا لمحاصـرة ومواجهـة

أعدائها العرب، وربما يكون ذلك محاولة منها لإيجاد عمق جغرافي وحليف قوي في مواجهة العرب حيث إن إسرائيل كما هو واضح للعيـان ذات مـساحة جغرافيـة صغيرة مكتظة سكانيا، ومحاطة بشكل كامل من الدول العربية التـي تعـد عـدوها الأساسي، فهي دائما تحاول أن تنقل المعركة خارج أراضيها للأسباب سابقة الـذكر في محاولة منها للتجسس وضرب أعدائها (سوريا، العراق، إيـران) انطلاقـا مـن الأراضي التركية وليس من أراضيها.

لقد أثرت العلاقات التركية - الإسرائيلية تأثيراً سلبياً على الأمـن القـومي العربي، فلقد أدت اتفاقيات التعاون بين كل من تركيا وإسرائيل إلى كشف ظهر كلا الدولتين: العراق وسوريا بالإضافة إلى إيران أمام الموساد الإسرائيلي، بجعل تركيا أراضيها مسرحا لعمليات الموساد وأجهزة التصنت التابعة لها، مما أدى إلى رصـد جميع المواقع العسكرية وتحركات الوحدات القتالية في كل مـن العـراق وسـوريا وبالتالي سهل على إسرائيل عملية ضربها للمفاعل النووي العراقي 1981م، وموقع آخر يسمى دير الزور داخل الأراضي السورية في 6 أيلول 2007م بحجة أنه موقع نووي، وتأتي هذه التسهيلات بفعل التعاون الإسرائيلي الوثيق مع المؤسسة العسكرية التركية بغض النظر عن رأي أو موقف القيادة السياسية في تركيا.

كما أن تركيا تشكل تهديداً للأمن القومي العربي بوجود قواعد أمريكية فيها، حيث لا يمكن إنكار دور القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا في ضرب العـراق في العام 1991م بعد غزو الأخير للكويت، وأيضا دورهـا فـي إحكـام الحـصار والحظر الجوي على العراق منذ العام 1991م وحتى العـام 2003م عـام الغـزو الأمريكي للعراق واحتلاله، ولا زالت تركيا من خلال القواعد الأمريكية الموجـودة فيها تسهل الدعم اللوجستي والغذائي للجنود الأمريكان في العراق.

بالإضافة إلى ما تشكل تركيا وإسرائيل من تهديد للعرب من خلال وجودهما في المنطقة كأداتين لتنفيذ المخططات الغربية الهادفـة لتقـسيم المنطقـة العربيـة، والاستيلاء على مقدراتها وثرواتها الطبيعية، وما إلى ذلك من مشاريع مثل: مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرح في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بـوش، والأحلاف السابقة في الخمسينيات والستينيات التي كانت تهـدف إلـى محاصـرة

الأنظمة العربية التقدمية آنذاك (مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر 1952م – 1970م، وسوريا حزب البعث) ومواجهة أي نوع من الوحدة فيما بينهـا، وتعـود فعالية التهديد التركي – الإسرائيلي للأمن القومي العربي لموقع الدولتين الجغرافـي المهم بالنسبة للوطن العربي - حيث تحاصر كل من تركيـا وإسـرائيل المنطقـة العربية، فإسرائيل تقع في قلب الوطن العربي تغتصب أراضيه وموارده الطبيعيـة ومياهه، وتركيا تقع على حدوده الشمالية منتزعة بعض أراضيه ومـسيطرة علـى مقدراته المائية، الأمر الذي يجعل الدولتين تهددان الوطن العربي سياسياً وعـسكرياً وتنموياً – ولامتلاك الدولتين أقوى جيشين في المنطقة من حيث التطـور والتقـدم الكمي والنوعي، والخلافات السياسية لكلا الدولتين مع الدول العربية، والاختلاف في النظم السياسية والهياكل الاجتماعية مع الوطن العربي، بالإضافة للعادات والتقاليـد، والانحلال المجتمعي في كلا الدولتين الذي يشكل تهديداً للأمن العربي في حال تـم تصدير عاداتهم وتقاليدهم للشباب العربي الأمر الذي سيؤدي لانحلاله بحكم القـرب الجغرافي والتأثير الإعلامي القوي للبلدين.

لقد أثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية على الأمن القومي العربي في عدة مجالات منها ما هو سياسي وما هو عسكري، وما هو تنموي تمثل فـي اسـتنزاف موارد الدول العربية فبدلا من توجيه الأموال العربية نحو المـشاريع الاقتـصادية والتنموية، تم توجيهها نحو التسلح وشراء الأسلحة، الأمر الذي أدخل الدول العربية في دوامة لا نهاية لها؛ لمواكبة تطورات الأسلحة وتحديثها لتكون موازية لعدة وعتاد الدولتين: تركيا وإسرائيل؛ وتكافؤ نوعا ما التفوق النوعي الذي تمتلكه إسرائيل ممـا زاد من تردي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة والفقر في الدول العربية علـى وجه العموم والدول المحاذية لإسرائيل وتركيا على وجه الخصوص، فقـد وصـلت حمى التسلح في المنطقة إلى دول الخليج العربي- البعيدة عن دائرة الصراع - التي تنفق مليارات الدولارات على التسلح.

فمن الجدول التالي يمكن ملاحظة ما تم ذكره سابقا: (عبد الـسلام، 2004، ص 56).

الدولة	مصر	سوريا	السعودية	الإمارات	العراق	إيران	إسرائيل	تركيا
نفقات الدفاع	2.5 مليار دولار لعام 1999م	1.8مليار دولار لعام 2000م	18.7 مليار دولار لعام 2000م	3.9 مليار دولار لعام 2000م	1.4مليار دولار لعام 1999م	7.5 مليار دولار لعام 2000م	7مليار دولار لعام 2000م	7.7 مليار دولار لعام 2000م

ولقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية منذ نهاية الألفية الثانية، لأنه في هذه السنوات تم توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي 1996م والذي شكل بداية تحالف عسكري ضد الدول أعداء الطرفين التركي – الإسرائيلي، وبلغ التوتر بين الجانبين السوري والتركي ذروته في العام 1998م، الأمر الذي أدى إلى إعادة التخوف العربي من الجانب التركي للظهور على السطح بقوة من جديد الأمر الذي انعكس بزيادة وتيرة التسلح ونفقات الدفاع. والجدير بالذكر انه في الوقت الحاضر ازدادت النفقات العسكرية للدول السابقة الذكر أضعاف مضاعفة نظرا للتغيرات الإقليمية والدولية.

ومن دراسة الجدول يتبين ما يلي: ارتفاع الإنفاق العسكري للدول العربية المحاذية لـ (تركيا وإسرائيل) مقارنة بموارد تلك الدول ودخلها القومي فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي تمر بها أغلب دول المنطقة إلا أنها تتجاهل ذلك وتتجه نحو التسلح؛ نظراً للصراعات والخلافات الدائرة بينها، وخاصة أن العراق خلال الفترة التي كان فيها تحت الحصار فبدلا من توجيه موارده نحو التنمية تم توجيهها نحو التسلح وهو في أمس الحاجة للأموال من أجل الحصول على الغذاء والدواء وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على الخطر الشديد الذي كان يشعر به العراق خاصة بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996م، وان العراق حتى بعد الغزو الأمريكي له 2003 واحتمائه بالمظلة الأمنية الأمريكية زادت نفقاته العسكرية عن ما قبل الغزو أضعاف مضاعفة خاصة في ظل أوضاعه الأمنية المتدهورة، ويظهر الجدول أيضا عدم اطمئنان كل من الأطراف إلى الآخر فحتى بعد توقيع اتفاقات سلام بين مصر وإسرائيل إلا أن كلا الطرفين يحاول زيادة جاهزيته العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية، وإبقاء كلا الطرفين جل اعتماده على المساعدات الغربية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من الاعتماد

على الذات وتنمية الموارد وهذا يدل على مدى هشاشة السلام في المنطقة، ويبين أن المنطقة تجثو على بركان يمكن أن ينفجر في أي لحظة، ويتضح من خلالـه أيـضاً انجرار دول الخليج لسباق التسلح في المنطقة الذي من أسبابه التهديـد الإسـرائيلي على الرغم من ابتعادها الجغرافي عن دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي لشعورها بتهديد أمنها بسبب الصراع وهذا الشعور متبادل بين دول الخليج وإسرائيل فالجدير بالذكر أن إسرائيل متخوفة أيضا حيال التسلح الخليجي وخاصة السعودي منه، ويأتي ذلك بموازاة الحرص الإسرائيلي المحافظة على التفوق الكمي والنوعي على كافـة دول المنطقة (الردع الاستراتيجي)، ويضاف إلى ذلك تخوف دول الخليج وخـشيتها من الخلاف التركي - العربي الذي لو تفجر ستتسع دائرتـه علـى الفـور لتهـدد مصالحهم في المنطقة، بالإضافة إلى تخوف تلك الـدول مـن التهديـد الإيرانـي (الشيعي) والعراقي.

وإضافة إلى ما سبق يبدو: إنه بات في حكم المؤكد أن إسرائيل تمتلك خياراً نووياً يتضمن تصنيع قنابل ورؤوس نووية في معزل عن أي رقابـة دوليـة فـي مواجهة العرب، ودول المنطقة الأخرى ويأتي البرنامج النووي الإسرائيلي في ظـل سعيها الحفاظ على التفوق النوعي في مواجهة العرب وامتلاكها لوسيلة ردع يخشاها العرب، وما تأتي محاولاتها الآن بتحريض الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على ضرب المفاعل النووي الإيراني، والتعامل بحزم مع طهران وليس بالدبلوماسية إلا في سياق سعيها المحافظة على ذلك بأن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك السلاح النووي. والجدير بالذكر أنها حافظت على سرية برنامجها حتى تم الكـشف عنه من قبل الخبير النووي الإسرائيلي مردخاي فعنونو في تحقيق نشرته صـحيفة الصنداي تايمز البريطانية في 5 تشرين الأول 1986م. (عبد الكـريم، 2004، ص 107).

يمثل التحالف – التركي الإسرائيلي تهديدا للأمن القومي العربي بشكل مباشر وبشكل غير مباشر أيضاً، فهو يحول تركيا إلى قاعدة عسكرية للطائرات الإسرائيلية تحلق في الساحة الخلفية لكل من سوريا والعراق، حيث تـسمح الاتفاقيـة للقـوات الجوية الإسرائيلية ببناء قاعدة جوية لها في شرق تركيا. (القحطـاني، 1999، ص

44) ويضع وضعاً امنياً جديداً في مواجهة سوريا بتحليق الطائرات التركيـة فـي سماء إسرائيل بمحاذاة الأراضي السورية، وهو أيضا دفع سوريا بشكل غير مباشر للتوجه لتوثيق تحالفها مع إيران لتلبية احتياجاتها العسكرية والمالية في مواجهة هذا التحالف التركي – الإسرائيلي، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى زعزعة الأمن العربـي بإضافة إيران كلاعب قوي ورئيس في قضايا المنطقة من خلال سـوريا والقـوى الأخرى المتحالفة معها، وأدى أيضا إلى تقسيم الوطن العربي لمعسكرين: معـسكر مؤيد للتحالف مع إيران، ومعسكر معارض للتدخل الإيراني مما زاد من الشرخ في الصف العربي في مواجهة قضاياه وبالتالي ضياع حقوقه.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تهمـيش التحـالف الإيراني – السوري في المنطقة منذ بدء المفاوضات السورية – الإسرائيلية 1991م. (كشك، 1996، ص 69). غير أن الظروف والأحداث السياسية المتلاحقة أدت إلى عودة التحالف أكثر قوة وفعالية ومن هذه الظروف: اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل 1996م، تعثر المفاوضات السورية – الإسـرائيلية بـسبب تـولى بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود اليميني المتطرف 1996م – 1999م السلطة في إسرائيل، ومن ثم وفاة الرئيس السوري الـسابق حـافظ الأسـد، زادت الخلافـات السورية - الغربية حول التدخل السوري في لبنان وتواجد القوات الـسورية فيـه، ورغبة إيران في استمالة دول وقوى المنطقة لمواجهة الضغوط الغربية حول ملفهـا النووي ومن بين هؤلاء الحلفاء سوريا وحركات المقاومـة الإسـلامية (حـزب ا اللبناني، حركة حماس الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية) فقد حاولـت إيران الإمساك بجميع أوراق اللعب المهمة في المنطقـة خاصـة بعـد الاحـتلال الأمريكي للعراق 2003م وتولي الشيعة الموالين لإيران السلطة فيه بالإضافة لشيعة الخليج العربي الموالين لإيران سياسياً ودينيا وليس لدولهم، مما يجعل أمريكا تفكـر ألف مرة قبل توجيه أي ضربة لإيران؛ لأن قواتها ومـصالحها فـي مختلـف دول المنطقة ستصبح رهينة لإيران ذات النفوذ والتأثير القوي في المنطقة، الأمر الـذي يجبر الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب على إتباع الحوار حيال الملف النـووي الإيراني، وإلا ماذا يفسر عدم قيام إسرائيل ضرب المفاعل النووي الإيراني حتـى

الآن كما فعلت مع كل من العراق 1982م بضرب مفاعله، وضـربها موقـع ديـر الزور في سوريا في العام 2007م بحجة أنه موقع نـووي، بعـد تلقيهـا الـضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية في الحالتين، إلا أن ذلك لم يحدث في الحالة الإيرانية بسبب الأسباب سابقة الذكر.

ومن الأمور الأخرى بالغة الأهمية، وذات التأثير الفعال على الأمن القـومي العربي، مسألة الأمن المائي للدول العربية حيث من المتوقع أن تصبح الحروب بين دول العالم في المستقبل على المياه أكثر من أي شيء آخر، لكن للآسف فإن أغلـب مصادر المياه في الوطن العربي تنبع من خارج أراضيه أي من دول غير عربيـة وهي تركيا تتحكم بمياه بنهري دجلة والفرات بما يهدد سوريا والعـراق، وأثيوبيـا تتحكم بمياه نهر النيل مما يهدد مصر والسودان، وإسرائيل التي تتحكم ببحيرة طبريا ومياه نهر اليرموك مما يهدد سوريا والأردن.

ولطبيعة تدفق مصادر المياه العربية فقد حدثت نزاعات بين الدول العربيـة وجميع الدول سابقة الذكر بسبب عدم عدالة توزيع المياه وإقامة تلك الدول مـشاريع كبيرة على امتداد الأنهار مما يؤدي إلى ضعف نسبة الميـاه التـي تـصل للـدول العربية، الأمر الذي يضر بالتنمية الاقتصادية العربية ويهدد البيئة الزراعيـة فـي الوطن العربي ويضعف القدرة على إنتاج الطاقة الكهربائية وبالتالي يهـدد الأمـن الاقتصادي والغذائي للدول العربية، والذي هو جزء من الأمن القومي العربي ويحرم تلك الدول من التمتع بسيادتها على مواردها الطبيعية ويقيد حرية إرادتها الـسياسية بسبب عدم اكتفائها الذاتي مما يجعلها تابعة لغيرها من الدول.

وصلت أزمة المياه في الشرق الأوسط إلى ذروتها في عام 1990م عنـدما أوقفت تركيا تدفق نهر الفرات إلى سوريا والعراق، ولقد جاء قرارها هذا في إطـار مشروع مخطط سد أتاتورك الذي تبلغ تكاليفه 21 مليار دولار ولسوف يكون هـذا السد رابع أكبر سد في العالم، ولقد أصاب مشروع سد أتاتورك الهلع في كـل مـن سوريا والعراق إذ سيؤدي هذا إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سوريا بنسبة 40 % وإلى العراق بنسبة 75 %. (هورويتز، 1992، ص 82). ولقد دفعـت تركيـا مياها ملوثة بالمواد السامة إلى الأراضي السورية عبـر (وادي الجـلاب) بحيـث

وصلت إلى نهر البليخ الذي يصب في مجرى نهر الفرات داخل سـوريا. (الـسيد، 1998، ص 72). الأمر الذي كان سيؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية ضخمة.

فبسبب مشروع الجاب الذي أقامته تركيا على نهري دجلة والفرات من خلال إقامة 22 سد على طول النهرين أدى هذا إلى انخفاض تدفق نهر الفرات إليهما من 28 مليار متر مكعب إلى 13 مليار متر مكعب أي نقص 15 مليار متـر مكعـب بنسبة 40 % لسوريا و 80 % للعراق. (أحمد، 2000، ص 44).

ومما زاد التهديد لهذا الحقل الهـام للـدول العربيـة، التحـالف التركـي – الإسرائيلي وإعلان تركيا نيتها بيع مياه لإسرائيل، فهي تكون بذلك تقتطع أجزاء من حصة سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات، وتمـد بهـا عـدوهما الأول والوحيد من أجل دعم تنميته وتحقيق اكتفائه الذاتي الأمر الذي يؤدي لتفوقه عليهمـا اقتصادياً وتنموياً.

فقد طرحت تركيا في 29 – 30 أيلول 1997م في مؤتمر مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل، فكرة السوق الدولية للمياه، والتي تهدف إلى بيع مياه نهـري دجلة والفرات كما يباع النفط والجدير بالذكر أن كلا من مـصر وسـوريا قاطعتـا المؤتمر احتجاجا على أفكاره كما أن العراق ندد بالدعوة التركية الداعية لبيع المياه. (معوض، 1998، ص 66 – 67). كانت تهدف هذه الفكرة إلى بيع المياه لكل مـن إسرائيل والأردن ودول الخليج حيث تعاني هذه الدول من شح في الميـاه، وربمـا كانت ترى تركيا أن من حقها بيع المياه كما هو من حق دول الخليج بيع النفط، لكن الفارق هنا أن دول الخليج ليس لديها شريك في نفطها، لكن تركيا لديها شركاء فـي أنهارها هما (سوريا والعراق) وغير موافقتين على الفكرة بالإضافة إلى أن تركيـا تحاول أن تستغل ما تستطيع استغلاله من مياه النهرين في مشاريع تنموية وزراعية وأخرى لتوليد الطاقة الكهربائية، ومن ثم تبيع الفائض عن حاجتها أي أنها لا تبيـع من حصتها، فهي تأخذ حصتها كاملة دون نقصان وتريد أن تبيع من الفـائض مـن حصص وحق الآخرين (سوريا، العراق) هذا المشروع لو تم بالفعل يشكل تهديـدا للأمن القومي العربي، لما سيشكله من تهديد للدول العربية التي ستقوم بشراء المياه من تركيا أولاً: فإن هذا سيؤدي إلى حدوث خلاف بين الدول العربية: دول الخلـيج

والأردن المشاركة في المشروع والدول المتضررة منه (سوريا، العـراق) بـسبب مشاركة تلك الدول فيه وشراءها للمياه مما يعني إيجاد شرخ جديـد فـي الـصف العربي، وثانيا: سيؤدي بالدول العربية المشاركة فيه إلى عدم البحث عن مـصادر بديلة لتوفير المياه، فتعتمد دول الخليج على المشروع ولا تقوم بتحلية مياه البحـار، وربما سيؤدي ذلك بالأردن إلى عدم المطالبة بحصص مياهها من إسـرائيل وهـذا الأمر يصب في مصلحة إسرائيل أيضا، وسيضع الدول العربية المستفيدة منه (دول الخليج، الأردن) رهينة للضغوط التركية وربما تستعمله تركيا في المستقبل كـسلاح من أجل الضغط على تلك الدول لتحقيق مصالحها أو المصالح الغربية، بالإضـافة لذلك إن هذا المشروع سيؤدي إلى التطبيع التام بين العرب وإسرائيل. ويدل علـى ذلك مشروع أنابيب السلام الذي طرحته تركيا من خلال رئيـسها تورجـت أوزال آنذاك في أواخر الثمانينات 1987م ويهدف لبيع الماء للعرب وإسرائيل. (الكيلاني، 1996، ص 74). مما يعني تصفية القضية الفلسطينية (قـضية العـرب الأولـى) وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وضياع حقوق الشعب الفلسطيني.

كما صرح صفا جيراي وزير الخارجية التركي السابق في آب 1991م تعقيبا على مشروع أنابيب السلام: "إن إسرائيل ستستفيد أيضا من المشروع، ولو لم تكـن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مـشروع أنابيـب الـسلام". (السبعاوي، 1997، ص 26). وهذا أيضا تأكيد إضافي على الهدف التركي الـذي يقضي بدمج إسرائيل مع العرب في مشاريع اقتصادية حيوية؛ لتكون أول اختـراق لجدار المقاطعة العربية لإسرائيل في ذلك الوقت كما تم تشكيل لجنة تنفيذية تركية – إسرائيلية في تموز 1999م مشروع نقل المياه لإسرائيل موضع التنفيذ ولكـن هـذه المرة لنقل المياه من نهر مانافعات الذي يصب في خليج أنطاليا التركـي، بواسـطة صهاريج وناقلات من تركيا إلى إسرائيل، بحيث يصل المتر المكعب من المياه إلى إسرائيل بتكلفة قدرها 22.3 سنتا. (أحمد، 2000، ص 48).

وفي هذا الإطار زار وزير الطاقة التركي إسرائيل فـي آب 2002م لبحـث المشروعات المائية المشتركة بين البلدين بما في ذلك موضوع نقل مياه تركية مـن نهر مانافعات، وفي هذا الصدد تم توقيع اتفاقية بين الطرفين في أيار 2003م لبيـع

50 مليون متر مكعب من مياه هذا النهر سنويا لإسرائيل تشكل 6.5 % من الاستهلاك المنزلي في إسرائيل لمدة عشرين عاما مقابل مليار دولار. (محمد، 2005، ص 645 - 646).

يلاحظ إن تركيا سعت جاهدة لطرح عدة مشاريع تهدف إلى توفير الأمن الغذائي والمائي لإسرائيل عدوة العرب الأولى، وربما الوحيدة في المنطقة الأمر الذي يضر أيضا بالأمن القومي العربي بشكل عام، ودول الجوار الجغرافي مع تركيا وإسرائيل بشكل خاص، كما أنها حاولت جاهدة وبدعم غربي على إحياء محاولات دمج إسرائيل في المنطقة لتصبح عضواً حيوياً فيها، من خلال طرح المشاريع السابقة الذكر؛ لإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، فعندما تمر أنابيب السلام من الأراضي السورية لتنقل المياه لإسرائيل فإن هذا يعني إنهاء حالة الحرب بين كل من سوريا وإسرائيل، وبالتالي تحقيق ما تصبو إليه إسرائيل وهو التطبيع مع العرب دون تقديم أي تنازلات تذكر من جانبها وربط العرب معها في مشاريع اقتصادية وحيوية قد تهدد أمنهم واستقرارهم في المستقبل، وبالتالي الضغط عليهم لتصفية القضية الفلسطينية، لكن جميع هذه المشاريع واجهت الرفض العربي بالمشاركة فيها لاطلاع العرب على الدور الذي تحاول أن تؤديه تركيا لتحقيق المصالح الغربية والإسرائيلية.

كما أن تركيا تشكل تهديدا لأمن العراق باختراقها المتكرر لسيادته وقيامها بعمليات عسكرية في شماله لملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني المنتشرين فيه منذ 1995م وحتى الآن، بالإضافة إلى محاولاتها التدخل في الشؤون العراقية بحجة حماية حقوق الأقلية التركمانية في العراق، في حين أن تركيا لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها الداخلية لحماية الأقلية العربية في داخلها، كما أن القضية الكردية بقيت على مر الأعوام سبباً في الخلافات التركية مع كل من العراق وسوريا وكانت في كثير من الأحيان تتطور لتصل لمرحلة نشوب نزاع مسلح لولا تدخل أطراف أخرى، كما حدث مع سوريا في العام 1998م بسبب دعم سوريا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني وإيوائها لزعيم الحزب عبد الله أوجلان مما أدى بتركيا لحشد قواتها على الحدود مع سوريا فلولا الجهود المصرية والإيرانية لنزع فتيل الأزمة

لتطور الأمر إلى حرب بين الطرفين وقد أسفر عن هذا الخلاف الضغط على سوريا لطرد أوجلان، بالإضافة للخلافات التي تظهر بين الحين والآخر على السطح وفقـا للأجواء والظروف السياسية بين تركيا والدول العربية المحاذية لها ألا وهي الخلاف مع سوريا على إقليم الاسكندرونة الذي تحتله تركيا منذ العام 1938م، والخلاف مع العراق على الموصل التي تدعي تركيا أنها تابعة لها وتم اقتطاعها من قبل بريطانيا وإعطاءها للعراق. (الرشدان، 1998، ص 25).

ويرى بعض العرب أن تركيا اتخذت المسألة الكردية ومطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني كغطاء؛ لتتستر به لتحقيق جملة من الأهداف (العزاوي، 2004، ص 218) أهمها:

أ – استمرار العمل لإبقاء العراق قوة إقليمية ضعيفة ومهمشة ولكـن دون الـسماح بتجزئته.

ب- سعت تركيا لاستغلال الواقع الأمني المنفلت الذي كانت تعيشه كردستان العراق لتمرير اقتراح بإنشاء منطقة أمنية تشابه المنطقة الأمنية التي أقامتها إسرائيل في جنوب لبنان بهدف منع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردسـتاني عبـر الحـدود العراقية ولتوطين مائة ألف مواطن تركماني في هذه المنطقـة ليتولـوا مهمـة التصدي لهجمات حزب العمال وإنشاء نظام إلكتروني متطور وبمساعدة أمريكية إسرائيلية للقيام بالمراقبة الأرضية على طول الحدود التركية - العراقية.

ج – حاولت تركيا استغلال الواقع الأمني والسياسي الضعيف للعراق من أجل إعادة المطالبة بإعادة ترسيم الحدود بينها وبين العراق واستعادة حقوقها التاريخية من العراق، فقد تأكد ذلك من خلال مطالبة الرئيس التركي السابق سليمان ديميريـل في أيار 1995م بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين العراق وتركيـا زاعمـا أن الموصل لا زالت تابعة لتركيا، وأن الحدود التركية تبدأ من المناطق التي ينتهي بها البترول واصفا إياها بالحدود البترولية.

بالإضافة إلى ذلك سيبقى هناك تخوف عربـي مـن التحـالف التركـي – الإسرائيلي، خصوصا في ظل طرح عدة مشاريع غربية لتغيير المنظومة الـسياسية والهيكلية في المنطقة، يخشى العرب أن يتم استبدال النظام الإقليمي العربـي بـآخر

نظام شرق أوسطي يتم من خلاله سحب البساط من تحت أقـدام العـرب وإعطـاء القيادة فيه لتركيا وإسرائيل خاصة في ضوء العلاقات المتميزة للبلدين مع الولايـات المتحدة الأمريكية، وما يخشاه العرب من أن تصبح تركيا شرطي المنطقة الجديـد، حيث هناك عدم ثقة متبادلة بين كل من تركيا والعرب: بسبب الموروث التـاريخي، والصورة النمطية التي ترسخت في ذهن كل منهما نحو الآخر، وما حـدث أثنـاء الحرب العالمية الأولى من وقوف العرب ضد تركيا في الحـرب ومـن ثـم قيـام أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية 1924م، وابتعاده عن كل ما هو عربي أو إسلامي واتهام كل من الطرفين للآخر بالخيانة.

غير أن هذه التهديدات والتخوفات العربية من العلاقات والتحالف التركـي – الإسرائيلي قد هدأت نوعا ما بعد تولي حزب العدالة والتنمية للـسلطة فـي العـام 2002م ومحاولاته طي صفحات الخلافات التركية – العربيـة وتحـسين علاقـات تركية مع دول الجوار العربي سوريا، والعراق بالإضافة إلـى إيـران، ولتلاقـي المصالح العربية مع المصالح التركية خاصة بعد الغزو الأمريكي للعـراق 2003م وما اتبع من سياسات تستهدف تقسيمه إلى ثلاث دويلات كردية وشيعية وسنية الأمر الذي شكل تهديدا لأمن سوريا والعراق وتركيا، وتجنبا لهذا حاولت هذه الدول تبنـي إستراتيجية سياسة وأمنية موحدة تهدف الحفاظ علـى وحـدة العـراق، بالإضـافة لمعارضة الطرفان التركي – العربي للأنشطة الإسـرائيلية فـي شـمال العـراق. (عكاشة، 2003، ص 126)، والسياسة القمعية الهمجية التي تتبعها إسرائيل تجـاه الشعب الفلسطيني وما أسفرت عنه أحداث غزة في كانون أول 2008 من توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية. (فريدمان، 2009، ص129)، وتضامن مع الـدول العربية والشعب الفلسطيني، غير أن هذا يعد بداية تحول بسيط، ولا يعنـي تغييـر جذري في العلاقات التركية – الإسرائيلية الوثيقة منذ عقود المتمتعة بالدعم والتأييـد من قبل المؤسسات العلمانية في تركيا، وبمباركة من الغرب وعلى رأسه الولايـات المتحدة الأمريكية.



5.4 تأثير العلاقات التركية - الإسرائيلية على القضية الفلسطينية وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

لقد كان للعلاقات التركية – الإسرائيلية تأثير مهم وفعال على القضية الفلسطينية، فتركيا كانت من الدول التي عارضت قرار التقسيم لفلسطين في الجمعية العامة في العام 1947م، في حين كانت تركيا أول دول إسلامية تعترف بإسرائيل في العام 1949م، بعد اغتصاب الأخيرة لفلسطين وإعلان دولتها على أراضيها في العام 1948م، وما ترتب على ذلك من تشريد لمئات الآلاف من الفلسطينيين في الدول العربية، وظهور ما يسمى بمشكلة اللاجئين وضياع ما يزيد عن نصف الأراضي الفلسطينية، ومنذ ذلك الوقت شكلت هذه القضية محور اهتمام الدول الإسلامية بل والعالم أجمع في بعض الأوقات حتى وقتنا الحاضر.

لقد حاولت تركيا استغلال الوضع القائم بالتقرب للغرب باعترافها بإسرائيل ومن ثم تم انضمامها لحلف الناتو 1952م، وفي العام نفسه تم تبادل السفراء بينها وبين إسرائيل، لكن على الرغم من ذلك إلا أن تركيا كانت تصوت لصالح القرارات التي تؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في عام 1967م، وأيدت أيضا قرار تشرين الثاني 1975م في الجمعية العامة الذي يعد الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية وفي العام نفسه اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويعد التأييد التركي في تلك المرحلة كرد فعل على تطور العلاقات التركية – العربية بعد عقود من انقطاعها بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك والحاجة التركية للعرب، ولقد شهد العام 1979م ذروة التأييد التركي للقضية الفلسطينية بافتتاحها مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، وسحبها القائم بأعمالها في تل أبيب احتجاجا على ضم إسرائيل للقدس المحتلة.

وبقيت العلاقات التركية – الإسرائيلية متأرجحة في تلك الفترة وفقا لعلاقات تركيا مع العرب ووفقا للأحداث داخل الأراضي الفلسطينية، فقد شهدت العلاقات تحسن في الثمانينات بسبب معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية 1979م وخاصة بعد عودة علاقات مصر مع منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن العلاقات عادت وتدهورت بسبب أحداث الانتفاضة الأولى 1987. (روبنس، 1993، ص 99).

إلا أن العلاقات التركية – الإسرائيلية أضرت بالقضية الفلسطينية بعدة مواقـف (معوض، 1996، ص 141 – 143). أهمها:

أ- قيام تركيا بدور في عملية هجرة اليهود الإيرانيين عبر أراضيها إلى إسـرائيل أثناء الحرب العراقية – الإيرانية مقابل تزويد إسرائيل إيران بأسلحة في العـام 1987م.

ب- كما نشطت بعض الوكالات الخاصة في تركيا فـي 1988م إبـان الانتفاضـة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عملية إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في إسرائيل لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية، وقدرت مصادر تركية غير رسمية هذا العدد بنحو ثلاثة آلاف عامل، بالإضافة إلى سـماح تركيـا لليهـود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل دون قيود أو شروط في بداية تأسيسها.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي 1990م، وظهور النظام العالمي الجديد وما أسفر عنه من وجود قوة واحدة كزعيمة للعالم وهي الولايات المتحـدة الأمريكيـة، وحرب الخليج الثانية 1991م وما نتج عنها من تمزق في الصف العربي، وإيجـاد قواعد عسكرية أمريكية في الخليج كل هذه الأمور دفعت لعقد مؤتمر للـسلام فـي مدريد 1991م حضرته جميع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى رفع الحرج عن تركيا في تعزيز علاقاتها وتحالفها مع إسرائيل وبشكل علنـي وواضح، فبعد بدء عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط لم يعـد هنـاك داعٍ لإخفاء التحالف خاصة بعد إتباع أطراف النزاع نهج السلام (الفلسطينيين، السوريين، اللبنانيين، الأردنيين، الاسرائيلين).

ومن هنا بدأ تطبيع العلاقات التركية – الإسرائيلية بشكل واضـح ففـي 14 تشرين الثاني 1993م قام وزير الخارجية التركي حكمت تشتين بزيـارة إسـرائيل، وهو أرفع مسؤول تركي يزور إسرائيل علنا منذ إنـشائها فـي 1948م. (يـافوز، 2000، ص 16). ومن ثم توالت الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات وتوجـت هذه الزيارات بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي 1996م ومن ثم اتفاقيـة التجـارة الحرة 1997م واللتين تعدا نقلة نوعية على مستوى العلاقات التركية – الإسـرائيلية على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

وفي سياق ذلك يلحظ أن عملية السلام في الشرق الأوسط أثرت تأثيراً ايجابياً وداعماً لتعزيز العلاقات التركية – الإسرائيلية، فبعد توقيع العرب وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقيات السلام مع إسـرائيل شـهدت العلاقـات التركيـة – الإسرائيلية تطورا على مختلف المجالات، أي أن القضية الفلسطينية كانت تؤثر على العلاقات التركية – الإسرائيلية سلباً وإيجاباً وفقاً لمتغيراتها أكثر من تأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، فبدلا من أن تكون القضية الفلسطينية حجر عثرة في طريق العلاقات بين البلدين، أصبحت عامل مـساعد بعـد عمليـة السلام، فهي بذلك أعطت العذر لتركيا بإقامة تحالف مع إسرائيل.

وفي ظل ما سبق يمكن القول: إن القضية الفلسطينية كانت أكثر المـسارات تأثيرا على العلاقات التركية – الإسرائيلية، يأتي هذا نتيجة للتعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية ولعدم رغبة تركيا في أن يتهمها الـبعض بخيانـة القـضية الفلسطينية، فقد كانت القضية الفلسطينية عاملاً مؤثراً مهماً وفعالاً على العلاقات بين البلدين، فكما ذكر سابقا أنه في العام الذي اعترفت فيه تركيا بمنظمة التحرير هـو العام نفسه الذي أيدت فيه اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ويأتي ذلـك في إطار استمالتها للجانب الفلسطيني وتأييده، فقد تطـورت العلاقـات التركيـة – الإسرائيلية بعد توقيع الجانبين الفلسطيني – الإسرائيلي لاتفاقية السلام فـي أوسـلو 1993م، ولكنها لم تتأثر بتعثر المفاوضات علـى المـسارات الأخـرى اللبنـاني، والسوري.

ولقد حاولت تركيا الضغط على سوريا مـن أجـل تقـديم تنـازلات فـي المفاوضات السورية – الإسرائيلية في عملية التسوية السياسية، فقد لوحظ أن الفترة القصيرة التي شهدت أجواء إيجابية أو غير متوترة بين البلدين (تركيا، سوريا) هـي فترة المفاوضات مع إسرائيل 1994م، عندما كان ثمة أمل في السلام بـين سـوريا وإسرائيل، ومع تعثر المفاوضات عاد التوتر للعلاقات بينهما، فلقد حاولت تركيا ربط علاقاتها مع سوريا بعملية السلام حينما طلبت تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بصورة رسمية "أن يكون إنهاء سوريا دعمها لجميع المنظمات الإرهابيـة ومن بينها حزب العمال الكردستاني جزءاً من عملية السلام في الـشرق الأوسـط".

(الكيلاني، 1996، ص 83). ويقصد بالمنظمات الإرهابية هنا بالإضـافة لحـزب العمال الكردستاني، حزب ا اللبناني، والفصائل الفلسطينية.

ويبدو لي أن تركيا في هذه المرحلة حاولت استغلال عملية السلام للـضغط على سوريا من خلال إسرائيل لتحقيق أهدافها، كما أنها حاولت بتحالفها مع إسرائيل ومحاصرتهم لسوريا الضغط على سوريا لتقديم تنازلات لإسرائيل في المفاوضـات الجارية بين البلدين.

فقد أعلن رئيس الوزراء السابق شمعون بيرس في فترة المحادثات الـسورية – الإسرائيلية عام 1995م لأول مرة أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاقية مع سوريا من دون الوصول إلى اتفاق مؤكد حول الموارد المائية لمرتفعات الجولان. وقال: "يمكن حل هذه المسالة من خلال مواصلة سيادة إسرائيل على الموارد المائية في الجـولان حتى لو تم الانسحاب منها وتأمين خسارة سوريا المائية من الموارد المائية التركية". (أوغلو، 2004، ص 54). وهذا للضغط على سوريا من أجل التنازل عن سـيادتها في أراضيها (الجولان).

غير أنه بعد تعثر المفاوضات على جميع المسارات في أواخر التـسعينيات، وانتفاضة الأقصى عام 2000م وما جرى فيها من أعمال وحـشية ضـد الـشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتولي شارون رئاسة الـوزراء فـي إسرائيل وسياسة الاغتيالات التي اتبعها، وفيما بعد تولي حزب العدالة والتنميـة ذو الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا في العام 2002م الـساعي لتحـسين العلاقـات التركية مع العرب والعالم الإسلامي، كل هذه الأسباب أدت إلى توتر في العلاقـات التركية – الإسرائيلية نتيجة انتقاد أردوغان زعيم الحزب لإسرائيل ووصفه لما تقوم به أنه إرهاب دولة، وما قام به حزب العدالة من إلغاء عدة عقـود مـع شـركات إسرائيلية ردا على هذه المجازر، فهذه تعد مؤشرات هامة وقوية على توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية، وخاصة مع تزامن الغزو الأمريكي للعراق 2003م مع هـذه الأحداث وما نتج عنه من تغلغل إسرائيلي في شمال العراق (المناطق الكردية) الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة امن واستقرار تركيا، وما ظهر من تحول الخلاف التركـي – السوري السابق 1998م إلى تقارب نتيجة لتلاقي المصالح حول ضرورة الحفاظ

على وحدة واستقرار العراق ولتوجهات الحزب الساعية لحل خلافات تركيـا مـع جيرانها وأعدائها لإيجاد مكانة متقدمة لتركيا في المنطقة بما يتناسب مـع دورهـا ووضعها الحضاري والثقافي، كل هذه الأمور دفعت بتركيا محاولة أن تكون علـى مسافة واحدة مع جميع أطراف المنطقة المختلفة بما فيهم العرب وإسرائيل.

ففي تشرين الثاني 2001م رفض رئيس الوزراء التركـي الـسابق بولنـت أجاويد وصف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بالإرهابي، فقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ارئيل شارون أثناء زيارته لأنقرة عرفات بالإرهابي الأمر الذي آثار استياء ورفض رئيس الوزراء التركي أثناء المؤتمر الـصحفي بينهمـا، بالإضافة للإدانات المتكررة التي صدرت عن مسؤولي الحكومة التركية منـذ عـام 2002م وحتى وقتنا الحاضر تجاه إسرائيل بسبب أعمالها القمعية والإرهابية ضـد الفلسطينيين، الأمر الذي أدى لتوتر العلاقات بين البلدين على المـستويين الرسـمي والشعبي(Dahl and Slutzky , 2006).

وفي سياق الرغبة التركية بان تكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ما تناقلته وسائل الإعلام التركية والعربية حول الوسـاطة التركيـة بـين سـوريا وإسرائيل في محاولة من تركيا أن تكون وسيط محايد بين كل من سوريا وإسرائيل، فلقد بدأت أنقرة بعملية وساطة بين تل أبيب ودمشق في العام 2008م، ومـا أعلنـه السفير التركي في إسرائيل ناميك تان خلال ندوة عقدها معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب بقوله: " إننا مستعدون لأن نبدأ ثانية الوساطة بـين إسـرائيل و سوريا ". ويذكر أنها مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين وتوقفت هذه المفاوضات بعد العدوان الإسرائيلي في كانون أول 2008م على غزة، ولقد حاولـت تركيـا أن تلعب هذا الدور أيضا على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي إلا أنها واجهت الرفض الإسرائيلي من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهـود أولمـرت الـذي يفـضل الوساطة المصرية، غير أن أحداث غزة الأخيرة في تشرين الأول 2008م أدت إلى تعليق المفاوضات السورية – الإسرائيلية احتجاجا على الوحشية الإسرائيلية الموجهة نحو أبناء قطاع غزة المحاصرين منذ ثلاث سنوات، ونتيجة لهذا العـدوان شـهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تدهوراً شديداً تمثلت ذروته بانسحاب رئيس الوزراء

التركي من جلسة منتدى دافوس 2009م بعدما لم يسمح له أن يرد على افتـراءات الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيرس الذي حاول تضليل الرأي العالمي، بإلقاء اللـوم على حركة حماس وتحميلها مسؤولية ما حدث جراء إطلاقها الصواريخ على جنوب إسرائيل، ولم يحمل الحصار الإسرائيلي للقطاع والغارات العـشوائية الإسـرائيلية مسؤولية التصعيد العسكري، الأمر الذي دفع أردوغان للانـسحاب مـن الجلـسة. (البرصان، 2009، ص 31).

ويمكن القول: إنه كان لتركيا تأثير إيجابي على عملية التسوية السياسية بدعم المفاوضات بين كل من تركيا وإسرائيل، دون الضغط على سوريا كما في الـسابق من أجل تقديم تنازلات لصالح إسرائيل.

وفي ضوء ما سبق تجدر الإشارة إلى أهميـة تـأثير العلاقـات – التركيـة الإسرائيلية على الأمن القومي العربي وخاصة بالنسبة لسوريا والعراق في قـضايا المياه وما يرتبط بها من أمن مائي وغذائي يؤثر على حرية الإرادة الـسياسية فـي البلدين، بالإضافة إلى التأثيرات السياسية التي قد تنجم نتيجة لتغيير الطبيعة السياسية في المنطقة، وتحويلها من نظام إقليمي عربي إلى نظام إقليمي شرق أوسـطي قـد يؤدي إلى تراجع الدور العربي في إدارة قضاياه وتقرير مصيره، كما أنـه يجـب القول بمدى تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات التركية – الإسـرائيلية وكيفيـة تأثير عملية التسوية السياسية على العلاقات بين البلدين بالإيجاب، وانه على الـرغم من التحول في العلاقات التركية – الإسرائيلية فـلا يجـب التفـاؤل كثيـراً، إذ إن المؤسسة العسكرية في تركيا والغرب بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والتجاريـة الوثيقة لن تسمح بتغير جذري يؤدي إلى تغيرها كلية، لكنها خطوة في اتجاه التحول، وعلى الرغم مما تبديه حكومة العدالة والتنمية من مرونة وتعاطف تجـاه العـرب وقضاياهم، فقد استمرت في علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المميزة مـع إسرائيل، ولم تفلح حكومة حزب العدالة والتنمية، على الرغم مما تتمتع به من شعبية واسعة، وأغلبية برلمانية كبيرة، من إحداث تغييرات ملموسة في العلاقة مع إسرائيل، في ظل النفوذ الراسخ للجيش والقوى العلمانية المؤيدة لاستمرار العلاقـات معهـا، وكان استقبال قادة حزب العدالة والتنمية لوفد حمـاس، وبعـض الـدعم المـادي

للفلسطينيين، تعبيراً خجولاً عن مشاعر المساندة، ومحاولة للعب دوراً أكثر توازناً تجاه القضية الفلسطينية. ولا يتوقع أن تتغير هذه السياسة، على الأقل في بعدها الحذر تجاه حكومة حماس، قبل اكتمال استحقاقي الانتخابات البلدية التركية القادمة، الأمر الذي سيؤكد التأييد الشعبي لسياسة حكومته الرسمية خاصة حيال أحداث غزة.

وربما يؤثر موقف تركيا الحالي من الأزمة على إسرائيل مستقبلا ويجعلها أقل حدة وشراسة في تعاملها مع الفلسطينيين، في محاولة منها مراعاة الجانب التركي للحفاظ على حيوية مصالحها مع تركيا، فربما يشكل الموقف التركي رادعاً غير مباشر لعدم تكرار ذلك خاصة بعد المحاولات الإسرائيلية بالاعتذار لاردوغان والاتصال به للتأكيد على استمرار العلاقات بين البلدين بعد انسحاب الأخير من جلسة كانت تجمعه مع الرئيس الإسرائيلي بيريس حول الأوضاع في غزة في منتدى دافوس 2009م.

الفصل الخامس

التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية

من الطبيعي أن تكون هناك تحديات ومتغيرات تواجه أي علاقة تقـوم بـين دولتين أو أكثر، والعلاقات التركية الإسرائيلية مثلها مثل أي من العلاقات واجهـت عدداً من التحديات والمتغيرات خلال هذه الفترة الطويلة مـن العلاقـات. وتجـدر الإشارة إلى أن المقصود بالتحديات هنا مجموعة معقدة من الظروف والإشـكاليات والمعطيات التي قد تظهر لدينا في الحاضر أو المستقبل، وقد تكون هذه التحـديات من صنع أيدينا، أي تحديات داخلية أو قد تكون من صـنع الآخـرين أي تحـديات خارجية.

وفي ضوء التعريف السابق يمكن القول: إن هناك نوعين من التحديات التي تواجه الجانبين التركي والإسرائيلي جراء هذه العلاقة منها ما هو داخلي، ومنها مـا هو خارجي.

فالجانب التركي يواجه معارضة وضغوطات داخليـة جـراء علاقتـه مـع إسرائيل منها ما هو شعبي ومنها ما هو حزبي أي من أحزاب المعارضة خاصة في ظل ما تمارسه إسرائيل من حصار وقمع وقتل على الفلسطينيين، وكذلك العلاقـات المتصاعدة مع الأكراد في العراق الأمر الذي لم تقبله المؤسسة العسكرية في تركيـا على الرغم من أنها هي المهندس الرئيس للعلاقات بين البلدين في الجانب التركـي، وأيضا تتعرض لضغوط عربية وإسلامية مما جعل تركيا تقف موقف المدافع عـن نفسه والقول بأن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أحد، إنما هي في إطار التعـاون الثنائي هذا بالإضافة إلى الغضب العارم الذي ينتاب الرأي العام التركي والإسلامي جراء العلاقات، خاصة في ظل الإرهاب الإسـرائيلي المتكـرر والمتزايـد علـى الفلسطينيين مما يضع تركيا أحيانا في موقف حرج ويجعلها أمام مـسؤولية أدبيـة وأخلاقية لتدافع عن نفسها وتحاول إثبات انتمائها الإسلامي من خلال إدانة العمليات الإرهابية الإسرائيلية من ناحية الجانب الرسمي التركي والتصويت ضدها في الأمم

المتحدة من أجل إصدار قرارات تـدينها وبتقـديم المـساعدات والـدعم للـشعب الفلسطيني.

بينما التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي تقتـصر فـي الغالـب علـى معارضة بعض المتطرفين في اليمين الإسرائيلي، ومخاوف من بعض الدول التـي هي في عداء تاريخي مع تركيا مثل اليونان والأرمن.

نظرا لما تقدم فإن الباحث يرى أن التحديات التي تواجه الجانب التركي فـي العلاقات التركية الإسرائيلية أكبر بكثيـر مـن التحـديات التـي تواجـه الجانـب الإسرائيلي، فالجانب التركي يواجه تحديات داخلية وإقليمية ودوليـة بـسبب هـذه العلاقة، بينما الجانب الإسرائيلي مستفيد من هذه العلاقة على جميع الأصـعدة، ولا يواجه سوى تحديات بسيطة تكاد لا تذكر أمام ما يواجه الجانب التركي.

ولذلك سيتم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

1.5 التحديات التي تواجه الجانب التركي:

هنالك عدة تحديات تواجه العلاقات التركية - الإسرائيلية وخاصـة ببعـديها العسكري والأمني، وهذا أمر طبيعي نظرا لاختلاف بنية كلا الدولتين عن الأخـرى فعلى الرغم من المظاهر العلمانية التي تبدو عليها الدولة التركية، إلا أن شريان هذه الدولة هو(الشعب) الذي لا يزال يحافظ على عاداته وتقاليده التـي هـي بالأسـاس ترفض هذه العلاقة مع إسرائيل، ولولا المؤسسة العسكرية التي تحـاول أن تطـوع سائر مكونات الدولة التركية بعصا معاداة العلمانية لمـا وقعـت اتفاقيـة التعـاون العسكري مع إسرائيل خاصة في ظل وجود حكومة إسلامية في العـام 1996م ألا وهي حكومة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي السابق الذي عملت المؤسسة العسكرية على الإطاحة به وحظرت حزبه لاحقا.

فطبيعة النظام السياسي التركي معقد جدا فهناك عدة أطراف توجه الـسياسة الخارجية فهو يشتمل على المؤسسة العسكرية التي تتدخل بالسياسة الخارجية للبلاد عن طريق مجلس الأمن القومي، الذي يتكون من رئيس الأركان والقادة الأربعـة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الـدفاع

والخارجية والداخلية، والقضاء الذي يحظر الأحزاب التي لا يحبذها العسكر، فهناك أيضا الحكومة التي تحاول قدر الإمكان إرضاء المؤسسة العسكرية أو على الأقل تجنبها حتى لا يتم الانقلاب عليها كما حدث في الخمسينيات والثمانينيات، (ومجلس الشعب التركي) الذي غالبا ما تتعرض قراراته للإلغاء بحجة أنها تخالف مبادئ العلمانية من قبل المحكمة الدستورية، والشعب التركي الذي يكون له كلمة الفصل من خلال صناديق الاقتراع التي تسمح له باختيار من يناسبه إلا أنه يتم في بعض الأحيان الحجر على إرادته من خلال الإطاحة بالحكومات التي انتخبها من قبل العسكر.

ولضخامة التحديات التي تواجه الجانب التركي سيتم تقسيمها على عدة عوامل يتم شرحها بأسلوب علمي محايد على النحو التالي:

1.1.5 وصول الإسلاميين إلى السلطة:

إن حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان كون فلسفة ورؤية خاصة به أدت إلى تغير سياسة وتوجهات تركيا نحو العديد من القضايا، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل.

ولكن قبل الخوض في رؤية وفلسفة حزب العدالة والتنمية وكيف أن وصول الإسلاميين للسلطة يشكل تحدياً ومتغيراً هاماً في العلاقات التركية الإسرائيلية، ولابد من معرفة وتوضيح وضع الإسلاميين في تركيا وماهية العلمانية، ولماذا يعد وصول الإسلاميين إلى السلطة تحديا ومتغيرا مؤثرا ؟ ربما لرؤيته المختلفة عن جميع الأحزاب التركية التي تولت السلطة من قبل فيما يخص العلاقات التركية الإسرائيلية.

كانت الخطوة الأولى لتعطيل دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية ضرب الخلافة العثمانية وتفكيكها، وهو ما حدث في الحرب العالمية الأولى، وحين ظهرت حركة التحرير الوطني (1919م -1923م) بقيادة مصطفى كمال، لم يكن إعطاؤها بعدا دينيا من جانب مصطفى كمال أتاتورك بالذات سوى مناورة لتحقيق الهدف الوطني حتى إذا انتصرت حركة التحرير كان الانقضاض ألاستئصالي على

كل مظاهر حضور الدين في الدولة والقوانين والمجتمع. (محلا،2001، ص150 – 151).

بعدما حقق كمال أتاتورك أهدافه وأقام جمهورية تركيا في العام1923م وألغى الخلافة الإسلامية في العام 1924م، أعلن العلمانية في البلاد وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة ومن ثم قام باتخاذ عدة إجراءات وأصدر القوانين لترسيخ العلمانية والقضاء على المظاهر الإسلامية في البلاد.

وأبرز القوانين والقرارات التي أصدرها أتاتورك أهمية بعد ما ذكر سابقا، إلغاء وزارة الأوقاف في العام 1924م، إقفال الزوايا الدينية في عام 1925م، وفي عام 1926م اعتمد التقويم الميلادي وأقر قانوناً جديداً للعقوبات، واعتمد القانون المدني السويسري، وفي عام 1928م ألغى الإسلام كدين للدولة من الدستور واستبدلت الأبجدية العربية باللاتينية في ما عرف بثورة الحروف أما في عام 1932م فتم تتريك الآذان ورفعه باللغة التركية، وكانت ذروة هذه الإجراءات إدخال العلمانية بندا في الدستور في العام 1937م؛ لتكتمل به السياسة المعادية للدين التي امتاز بها مصطفى كمال، إذا كان الوجه الأول للكمالية هو معاداة الدين، فإن وجهها الثاني كان استغلال الدين. (علي، 2005، ص 44).

وبعد وفاة أتاتورك في عام 1938م استمر عصمت أينونو الرئيس التالي لتركيا في السياسة العلمانية التي حالت دون ظهور أي مظاهر إسلامية نتيجة القمع الذي استخدم للحيلولة دون ذلك، الفراغ الديني الناجم عن الحقبة الكمالية ورفيقه أينونو أسفرت عن انشقاق مجموعة بقيادة جلال بايار وعدنان مندريس الذي أصبح رئيسا للوزراء لاحقا عن حزب الشعب الجمهوري عام 1946م، وتأسيسها الحزب الديمقراطي الذي فاز بالانتخابات بأكثرية ساحقة في عام 1950م. (نور الدين، 2005، ص 99).

ومن ذلك الوقت قامت جميع الأحزاب التركية باستغلال الدين لكسب التأييد الشعبي والفوز بالانتخابات، مما أدى بهذه الأحزاب السماح ببعض الحريات الدينية بالتدريج، وربما ما أسفر عن سكوت الجيش عن هذه الإجراءات التي يمكن تسميتها بالدينية هو أنها تخدم مصالح الغرب وحلف الناتو في مواجهة الشيوعية إلا أن

الجيش الذي يعرف بتعصبه للكمالية والعلمانية، من أجل زيادة نفوذه في السياسة الخارجية وهيبته داخل الدولة التركية، وتصميم العسكر على ما يعتبرونه مسؤوليتهم المباشرة في الحفاظ على النظام الذي أقامه مصطفى كمال أتاتورك، ومحاربة كل من تخول له نفسه العبث بميراث أتاتورك الأيديولوجي أو السياسي. (الشريف، 2002).

فقد قام الجيش بأول انقلاب له في أيار 1960م على حزب مندريس واتهمه بتخريب النظام العلماني لصالح الإسلاميين على الرغم من تبنيه لقرارات تدل على علمانيته فقد اتخذ الحزب عدة إجراءات متمثلة بإصدار قانون حماية أتاتورك، والانضمام لحلف الأطلسي، والمشاركة في الحرب الكورية وحلف بغداد، إلا أن الجيش الذي قام بالانقلاب بذريعة منع تحول تركيا إلى نظام ديني، كانت أولى إجراءاته الإعداد لدستور صدر عام 1961م، أنشأ للمرة الأولى مؤسسة لها وضع دستوري هي مجلس الأمن القومي التي من خلالها مارس العسكر دورا مباشراً في الحياة السياسية وأصبح على امتداد العقود التالية الناظم الأساس للتوجهات العامة للسياسات الداخلية والخارجية. (فوده، 1997، ص 57 – 58).

على الرغم من أن الجيش قام بانقلابه لمنع تحول تركيا إلى نظام ديني، إلا أنه كان أكثر التيارات والمؤسسات استغلالا وتملقاً لمشاعر الشعب الدينية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته وبسط سيطرته ونفوذه وترسيخ شعبيته.

ومن مظاهر ذلك رفض لجنته العسكرية التي قادت انقلاب عام 1960م (لجنة الإتحاد الوطني) إلغاء الآذان بالعربية كما كان قبل عام 1950م، كان الدين دائما الذريعة التي يقف خلفها الجيش التركي للوصول إلى السلطة، إلا أنه سرعان ما كان يناقض مبدأ عدم جواز استخدام الدين لمنافع سياسية، أو شخصية الذي وضعه بنفسه في دستور 1961م، وفي عام1970م مثل بداية الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا من خلال حزب النظام الوطني بزعامة أربكان (نور الدين، 2005، ص 103).

وهكذا نجد أن مرحلة الثمانينات كانت نموذجا لاستغلال الدين لغايات سياسية داخلية وخارجية من جانب العلمانيين، والعسكر والسلطة عموما، فقد شرع زعيم

انقلاب عام 1980م كنعان إيفرن في التأسيس لمقولة(التوليف القـومي الإسـلامي) لمواجهة الخطر الشيوعي والكردي الانفصالي وجاء دستور 1982م؛ ليعزز التوجه نحو استغلال الدين لغايات سياسية، من خلال المادة 24 من الدستور بجعل تـدريس التعليم الديني إلزاميا في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وتحت رعايـة وإشـراف الدولة ولم يكن إيفرن يتردد في الاستشهاد بآيات قرآنية في خطبه أمام الناس. (نور الدين، 2005، ص 103 – 104).

عام 1983م اكتملت صياغة دستور جديد، وقد جاء نص الدسـتور طـويلا ومنهكا إلى الحد الذي جعله أكثر الدساتير تعاملا مع التفاصيل، وهو ما عكس القلق المتزايد في أوساط المؤسسة العلمانية تجاه قوة وفعالية التيار الإسلامي.

لكن التيارات الإسلامية والفكرية لم تفتأ محاولة مواجهـة هـذه الـضغوط والخلاص من القمع السياسي للأفكار والحريات الدينيـة بحجـة المحافظـة علـى العلمانية التي ينص على حمايتها الدستور، فقامت بإنشاء أحـزاب للمـشاركة فـي العملية السياسية لتغير هذا الواقع المرير الذي تعيشه تركيا، والانفتاح على العالمين الإسلامي والعربي والشرق عموما، والتوقف عن كون تركيا أداة في يـد الغـرب لتحقيق مصالح أمريكا، والناتو في الشرق الأوسط، إلا أن الـصلاحيات الممنوحـة للجيش لم تسمح لهم بذلك من خلال التضييق عليهم، واعتقالهم ومنعهم من مزاولـة النشاط السياسي وحظر أحزابهم والانقلاب عليم والإطاحة بهم، كما حدث مع نجـم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه ورئيس الوزراء التركي السابق الذي تمت الإطاحة به في عام 1997م ومن ثم حظر حزبه في عام 1998م.

ويمكن إبراز محاولات الإسلاميين الالتفاف على العلمانية من خلال قيـامهم بإنشاء حزب جديد كما قامت المؤسسة العلمانية بحظر حزبهم الحـالي، حيـث أن أربكان وحده الذي يعد الأب الروحي للحركة الإسلامية في تركيا قد أسس هو وحده أربعة أحزاب جميعها حظرها القضاء بأمر من العسكر وهي: حزب النظام الوطني، وحزب الإنقاذ الوطني الذي شارك في ائتلافات حكومية في السبعينات مع سـليمان ديميريل و بولنت أجاويد، وحزب الرفاه الإسلامي الذي وصل للسلطة فـي العـام

1995م في تحالف مع تانسو تشيللر، وحزب الفضيلة الذي تم حظره في عام 2000م.

نظراً لعدد الأحزاب التي تم حظرها في عهد الجمهورية التركية، توصف تركيا الحديثة بـ (مقبرة الأحزاب السياسية)، حيث أغلقت المحكمة الدستورية منذ تأسيسها عام 1963م أربعة وعشرين حزباً سياسياً، بالإضافة إلى حزبين آخرين تم إغلاقهما من قبل محاكم أخرى قبل تأسيس المحكمة الدستورية. (باشا، 2008).

والغريب أنه في أثناء استلام أربكان لزمام السلطة أقدمت القوات المسلحة – في تصعيد لحملتها ضد الاتجاه الإسلامي – على الكشف في نهاية نيسان 1997م عن صياغتها لمفهوم جديد للإستراتيجية العسكرية القومية يصف الحركات الإسلامية صراحة بأنها (العدو رقم 1) جنباً إلى جنب مع الانفصاليين الأكراد، حيث صرح بأنه: " وفقا للخطوط العامة الجديدة للأمن القومي، تحول تصور التهديد من خارج البلاد إلى داخلها، ويتمثل في الحركات الإسلامية والانفصالية (القضية الكردية) وكل منهما تعزز الأخرى. (يافوز،2000، ص21)، متناسين خطر الدول التي هي في نزاع معها مثل: اليونان وأرمينيا وروسيا والعراق وسوريا.

في ضوء الحديث السابق يمكن فهم لماذا يشكل وصول الإسلاميين للسلطة تحدياً ومتغيراً في العلاقات التركية ؟ وخصوصا بعد عدة معارك شرسة خاضها الإسلاميون مع العلمانيون منذ تأسيس الجمهورية التركية من أجل تحقيق أهدافهم وتحويل توجهات السياسة الخارجية التركية من الغرب للشرق، الأمر الذي أثار مخاوف العديد من الأطراف داخليا (العلمانيين والجيش) وخارجيا (الغرب بشقيه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية).

انشغل الإستراتيجيون الغربيون، منذ الثورة الإيرانية بالخطر الإسلامي، لا سيما في الدول الإسلامية المعتبرة صديقة تقليديا للغرب، ويدعو المحللون المعاصرون على الدوام للنظر في ما إذا كانت هذه الدول ستنقلب إسلامية التوجه؟ ومنذ أواخر الثمانينات كان هذا السؤال يطرح بإلحاح أشد بالنسبة لتركيا، وقسموا ثلاث طرق يمكن من خلالها إبراز طبيعة الخطر الإسلامي في تركيا هي:

الأولى: هي احتمال نشوء تحد مباشر للنظام القـائم، لا يـتم بـالتحول الدسـتوري التقليدي بل قد يقتضي استخدام العنف السياسي مثلما حدث في إيران.

الثانية: وجود تحدٍ انتخابي من قبل الإسلاميين العاملين في إطار الدستور ومـسار القانون.

الثالثة: التي يمكن للإسلام أن يبرز فيها وهو التأثير الخفي غيـر المباشـر علـى السياسة. (روبنس، 1993، ص 58). ويلاحظ أن تركيا قد شـهدت فـي العقـود الأربعة السابقة تناميا في التوجه الإسلامي.

الظاهرة الثانية هي التي تحققت بالفعل والمتمثلة بتحدٍ انتخـابي مـن قبـل الإسلاميين العاملين في إطار الدستور ومسار القانون. إن استلام أحزاب إسـلامية لدفة الحكم في ظل نظام علماني لأمر لافت، ولكنه غير مـستهجن فبـالرغم مـن تأسيس أتاتورك الدولة التركية على أسس علمانية، وسـعيه الـدءوب لاستئـصال المظاهر الإسلامية في الدولة والمجتمع، إلا أن الإسلام بقي حاضرا في حياة الـبلاد العامة و السياسية. (خواجة، 2005، 16).

ومن هنا سيتم دراسة المتغيرات التـي طـرأت علـى العلاقـات التركيـة الإسرائيلية بسبب وصول الإسلاميين للسلطة في عهـد الحـزبين الرفـاه 1996م والعدالة والتنمية منذ عام 2002م وحتى الآن.

في البداية سيتم عرض تجربة حزب الرفاه في السلطة للحفاظ على التسلـسل التاريخي فهي الأقدم زمنياً والأقصر فترة. لقد كانت الانتخابات البلدية آذار 1994م، وأتت بحزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في المدن التركية الرئيسية، والانتخابـات الوطنية التي أجريت في كانون الأول 1995م وفاز حزب الرفاه فيها بأكبر عدد من الأصوات بمنزلة تحول نفسي التاريخ التركي، فقد نقلت بعض الصحف النبأ تحـت عناوين نحو: (الأتراك السود في مواجهة الأتراك البيض) و(تركيا الأخرى تفوز في الانتخابات) و(الفاتح يفوز على الحربية)، وقد كشفت نتائج الانتخابات عن مجتمـع منقسم على نفسه بحدة، كما عكست البحث المتواصل عن علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع. (يافوز، 2000، ص 19).

وكان حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان قد وصل إلى السلطة في شهر حزيران 1996م وقد قارب المسائل الداخلية والخارجية، بطريقة مختلفة عن الحكومات السابقة، فاعتمد سياسة خارجية أكثر إسلامية، وتحديدا في العلاقة مع إيران، كما اقترح حلا إسلاميا للقضية الكردية وشجع التعليم الديني وزرع الكوادر الإسلامية في المناصب الحكومية، فلم يرق الوضع للجيش والنخبة الكمالية فاتهم بممارسة سياسة الأسلمة الصامتة لتركيا. (خواجة، 2005، ص 161).

إن التأخير الذي امتد ستة أشهر بين الانتخابات وتشكيل نجم الدين أربكان لحكومة تحالف في حزيران 1996م هو في حد ذاته دلالة على الذعر الذي يراود المؤسسة العسكرية من انتصاره في الانتخابات، كما أن الخطوات التي اتخذها أربكان مثل: اختياره أن يستقبل أحد زعماء الإخوان المسلمين كأول ضيف أجنبي أحمد سيف الإسلام وهو ابن المرحوم حسن البنا، واختياره لإيران وليبيا وجهة لزياراته الرسمية الأولى في الخارج، أكد هدفه الاستراتيجي وهو جعل تركيا زعيمة للعالم الإسلامي بدلا من كونها تابعا ذليلا للكتلة للغربية، لقد أسهم رفض الاتحاد الأوروبي المستمر. والقاطع لعضوية تركيا إسهاماً مباشراً في تغذية طموحات أربكان للتوجه بالبلاد نحو المشرق بمشروعات إسلامية شاملة. (يافوز،2000، ص 19). مثل: اتحاد الدول الإسلامية المسماة مجموعة الثماني النامية بنغلاديش وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا ومصر. ومنظمة التعاون الاقتصادي ويبدو أن المؤسسة العلمانية راقبت تصرفات أربكان بانزعاج مما أدى إلى الإطاحة به لاحقا.

أما من ناحية العلاقات مع إسرائيل، من المثير للسخرية أنه في الوقت الذي جرى فيه توقيع الاتفاقية العسكرية، كانت الانتخابات التركية الوطنية التي تمت في كانون الأول 1995م قد أعطت حزب الرفاه الإسلامي أغلبية الأصوات، وقد خاض أربكان الحملة واعداً ناخبيه بقطع العلاقات مع إسرائيل، وكانت خطبه ونشرات حزبه حافلة بإدانات الصهيونية، والدولة اليهودية لكنه عجز عن تغيير اتجاه التحالف ففي آب 1996م أي بعد شهرين من توليه رئاسة الوزراء عقدت تركيا وإسرائيل صفقة بقيمة 590 مليون دولار تقوم بموجبها صناعات الطيران الإسرائيلية بتحديث

الأسطول التركي بمعدات ذات تقنية عالية، وقد وقع رئيس الوزراء التركـي هـذه الصفقة في كانون الأول 1996م بضغط شديد من المؤسـسة العـسكرية التركيـة. (يافوز، 2000، ص 18).

مما سبق يجدر القول: إن الشعب التركي غير راض عـن العلاقـات مـع إسرائيل، وإلا لما انتخب حزب الرفاه وهو الذي أعلـن بـصراحة خـلال حملتـه الانتخابية أنه سيقوم بقطع علاقاته مع إسرائيل، فعلى الرغم من السياسة الأتاتوركية العلمانية القمعية المتجهة للغرب وإسرائيل لكنها لم تستطع تغيير ثقافـة، ومواقـف الشعب التركي المسلم، وما نراه من ممارسات خارجة عن التقاليد والثقافة الإسلامية ما هي إلا لتجنب القمع العلماني من قبل الغالبية الساحقة للشعب التركي.

وفي أثناء تولي أربكان للسلطة في شباط 1997م قـام الجنـرال إسـماعيل كاراداي رئيس هيئة الأركان التركي بحملة معاكسة بزيارته لإسرائيل دون أن يكلف نفسه حتى إبلاغ الائتلاف الذي يقوده حزب الرفاه، وفسر توقيت الزيارة على نطاق واسع على أنه بمنزلة رد على مساعي أربكـان لتطـوير العلاقـات مـع الـدول الإسلامية، وفور عودته إلى أنقرة تدخلت القوات المسلحة التركية تدخلا صريحا في السياسة التركية من خلال مجلس الأمن القومي الذي يتربـع علـى رأسـه أكبـر الجنرالات في الدولة بحكم مناصبهم، والذي أمر حكومة أربكان بتنفيذ خطـة مـن ثمانية عشر بندا لكبح جماح الحركات الإسلامية والسياسية والاجتماعية في الـبلاد، ثم قام العسكريون في شباط 1997م بإصدار قائمة ضمت تقريبا مائة مؤسسة لن يتم التعامل معها في المستقبل، على أن تخضع للتحري باعتبارهـا تـدعم الحركـات الإسلامية ماليا (شركة أولكر الغذائيـة، مؤسـسة أهـلاس، وجمعيـة كومباسـان التعاونية)، وتابع الجيش حملته فوضع قائمة تضم 19 صحيفة و20 محطة تلفزيونية وطنية و51 محطة إذاعية و110 مجلات و1200 جمعية طلابية باعتبار أن هؤلاء تمارس أنشطة إسلامية تخريبية. (يافوز، 2000، ص 19 – 20).

ويبدو أن زيارة كارادي لإسرائيل، ربما كانت لأخذ الضوء الأخـضر مـن واشنطن عن طريق تل أبيب للإطاحة بأربكان من أجـل الحـصول علـى التأييـد الأمريكي التي كانت تدعو في ذلك الوقت إلـى الديمقراطيـة والتعدديـة واحتـرام

الحريات العامة وحقوق الإنسان وضمان عدم إثارة الغرب، والرأي العام العـالمي، خاصة في ظل تراجع المكانة التركية لدى واشنطن بعد انهيار الـشيوعية المتمثلـة بانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الأولى، التي وفرت قواعد عسكرية دائمة لأمريكا في الخليج العربي وعقد عمليـة الـسلام العربيـة – الإسرائيلية التي أدت إلى شيوع الاستقرار في المنطقة نوعا ما، فيبدو أن المؤسـسة العسكرية التركية كانت بحاجة إلى تل أبيب للتوسط لدى واشنطن عن طريق إثـارة مخاوفها بأن استمرار أربكان في السلطة سيهدد العلاقات التركية الإسرائيلية.

وبعد زيارة وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي لأنقرة بشهر واحد وردا علـى اندلاع مظاهرات في اسطنبول احتجاجا على إغلاق مدارس القران الكريم ومدارس إمام – خطيب المتوسطة في أيار 1997م، أعلنت القوات المـسلحة فـي حزيـران 1997م عن استعدادها لاستعمال القوة ضد الجماعات الإسلامية ثم استقال أربكـان تحت ضغط العسكريين في ما أطلقت عليه الصحافة التركية بالانقلاب الهادئ، وتم طرد ستة وسبعين ضابطا من الجيش بسبب تعاطفهم مع الإسلاميين، يؤكد أربكـان ومؤيدوه أنه قد تمت التضحية به لتقوية علاقة البلاد مع إسـرائيل فـإن المحللـين السياسيين عقدوا صلة كذلك بين المحور الإسرائيلي – التركي والحصار المفروض على حزب الرفاه وقد عبر جوناثان ليونز، وهو من كبار مراسلي وكالـة رويتـرز عن برنامج العسكريين بوضوح حين قال: " لقد وضعت العلاقات العـسكرية مـع إسرائيل حدا لأي اتجاه نحو الشرق يمكن تصوره في ظل حكومة أربكان في سياسة تركيا الخارجية ". (يافوز،2000، ص 21 – 22).

وبما أن حملة العسكريين ضد الإسلاميين تزامنت مع تسارع في الزيـارات إلى إسرائيل، فإنه يجري تفسيرها على نطاق واسع على المستوى الشعبي على أنها انعكاس لتعميق العلاقات التركية – الإسرائيلية، والتصور الـشائع شـعبيا هـو أن العسكريين يخدمون استراتيجيات إسرائيلية معادية للإسلاميين فـي المنطقـة، وأن إسرائيل هي بالفعل وراء إقالة أربكان ووراء التدخل السافر في الديمقراطية التركية، وهذه التصورات لا تقوض استقرار العلاقات التركية مع إسرائيل، بل تقوض كذلك مركز القوات المسلحة في أعين المسلمين المحافظين في تركيا وحتى فـي أوسـاط

الأتراك الذين لا يؤيدون حزب الرفاه، أسهم استخدام العلاقة مع إسرائيل كأداة لتأكيد هيمنة العسكريين على الحكومة المدنية في إيجاد استياء قوي ضد إسرائيل.

يظن البعض أن العلاقات التركية – الإسرائيلية هي وراء إقالة حكومة نجـم الدين أربكان في ظل قيام العسكريين الأتراك بزيارات متتالية لإسـرائيل، وتقويـة علاقاتهم لإحراج حكومة أربكان وخاصة بتوقيع الاتفاق الاستراتيجي 1996م الـذي يعد من أهم الاتفاقات مع إسرائيل أثناء وجود أربكان في السلطة، لكـن يبـدو أن العلاقات التركية الإسرائيلية هي جزء لا يتجزأ من ذلك لكنها بالتأكيد ليست الـسبب الوحيد؛ لأن العسكر كانوا متخوفين من توجهات أربكـان الإسـلامية، وأن يقـوم بتحويل تركيا من دولة علمانية إلى دولة إسلامية (خشوا مـن المـساس بـالإرث الأتاتوركي الذي أعطاهم سلطة مطلقة داخل الدولة بحجة الحفاظ عليه) وأن تتحـول تركيا نحو الشرق بدلا عن الغرب خاصة في ظل رفض الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه الأمر الذي سيعطي تأييد الشعب لأربكان في هذا التحول، وفي ظـل مـا سبق يبدو أن إسرائيل محدِد لوصول الإسلاميين للسلطة وبقائهم فيها كما أن وصول الإسلاميين للسلطة سيبقى محدِد لاستمرار وتطوير العلاقات التركية مع إسـرائيل، بمعنى أنه إذا كانت تلك المعلومات صحيحة بأن إسرائيل هي وراء الإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان الإسلامية، تعتبر إسرائيل في هذه الحالة محـدداً وعائقـاً أمـام استمرار الإسلاميين في السلطة كما أن وصول الإسلاميين للسلطة يـشكل تهديـدا لاستمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية.

التحدي الفعلي للعلاقات التركية الإسرائيلية لم يكن بوصول حـزب الرفـاه لسلطة فهو لم يستطع مجابهة المؤسسة العسكرية، بينما التحدي الفعلي يتمثل بوصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان (زعيم الحزب ورئيس الـوزراء التركي الحالي) إلى السلطة في تشرين ثاني 2002م بنجاح ساحق بحـصوله علـى 351 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعداً وهو لم يمضِ على تأسيسه سوى عام ونيف حيث تأسس في آب 2001م. (صحيفة الشرق الأوسط، 4/ 11/ 2002). الأمر الذي أتاح له تشكيل حكومة بمفرده دون الحاجة لإقامة ائتلاف حكـومي مـع

أحزاب أخرى قد تؤدي إلى إعاقة سياسته وبرامجه نتيجة لاشتراكها في السلطة بعدما أطاح بأحزاب عريقة ولها باع طويل في تركيا.

الأمر الذي فاجأ الجميع سواء على المستوى الداخلي التركي أم على المستوى الخارجي الإقليمي والدولي، ومن مظاهر ذلك قول بولنت إيجيفيت، زعيم حزب اليسار الديمقراطي آنذاك و رئيس وزراء تركي سابق - وعقب سماعه نتائج انتخابات الثالث من تشرين ثاني 2002م، والتي فاز فيها حزب العدالة والتنمية باكتساح - :"لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرارنا إجراء انتخابات مبكرة". (عبد القادر، 2007).

والجدير بالذكر، أن كتلة ناخبي حزب العدالة والتنمية ليست من لون واحد إسلامي بل لم تتعد نسبة الإسلاميين التقليديين 12 – 13 % مضافاً إليها 4 % من اليسار العلماني وحوالي 15 % من اليمين المحافظ، ويمكن القول أن نسبة كبيرة من الكتلة غير التقليدية التي صوتت لصالح الحزب، إنما كانت تصوت ضد سياسة التجويع، والإفقار التي مارستها أحزاب الحكومات السابقة: أمثال أجاويد ويلماز وباهتشلي، لقد استلمت حكومات السنوات الأخيرة والتي شاركت فيها تلك الأحزاب في السلطة حين كان الدولار يعادل 150 ألف ليرة تركية وعشية الانتخابات الأخيرة كان الدولار يساوي مليون ونصف مليون ليرة. (نور الدين،2003، ص 197).

مما سبق يبدو أن الناخبين الأتراك اختاروا حزب العدالة والتنمية لنظافة أيدي قادة الحزب على عكس الأحزاب الأخرى التي تميزت بالفساد وسرقة المال العام، حيث يقدر مجموع الأموال التي (أفرغت) من المصارف العامة المملوكة للدولة من جانب أحزاب الحكومة خلال عامين فقط 12 بليون دولار. (نور الدين،2003، ص 197). الأمر الذي يفسر قرار الناخبين بالتصويت للحزب، وأيضا للوعود التي قطعها الحزب خلال حلته بالإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي، ومحاربة الفساد.

النجاح الساحق تكرر أيضا في انتخابات تموز 2007م حيث حصل على 61% من الأصوات بعدما دعا إلى انتخابات مبكرة بعد الخلاف مع العلمانيين على ترشيح عبد ا غول (رئيس الوزراء و وزير الخارجية الأسبق وعضو الحزب) لرئاسة الجمهورية في تركيا بحجة أن غول الإسلامي السابق، يشكل تهديدا للنظام

العلماني للبلاد، الأمر الذي تغلب عليه الحزب بعد النجاح في انتخابات عام 2007م وتم بعد ذلك انتخاب غول لرئاسة تركيا في 28 آب 2007م ليكون بذلك أول رئيس غير علماني لتركيا، وتكون زوجته خير النساء أول محجبة تدخل للقصر الرئاسـي منذ العام 1923م، الأمر الذي لاقى ترحيباً داخلياً ودولياً واسعاً أيضا كما حدث في الانتخابات الأولى 2002م.

وفي أول رد فعل دولي على انتخاب غول سارعت المفوضـية الأوروبيـة لتهنئة الرئيس التركي الجديد فور إعلان فوزه برئاسة بلاده. ففي بيان له قال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو: " إن فوز غول سوف يتيح فرصة لمنح عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قوة دافعة جديدة ومباشرة وايجابية مـن خلال تحقيق تقدم في عدد من المجالات المهمة المتعلقة بقضية الانضمام ".

وقال توم كيسي المتحدث باسم الخارجية الأميركية آنذاك للصحافيين: "نرحب بهذه الممارسة الديمقراطية التي تندرج في إطار استمرار التطوير الديمقراطي فـي تركيا ". (موسى،2007). ربما يأتي هذا الموقف الأمريكي نتيجة هجمات الحـادي عشر أيلول 2001م وما ظهر بعدها من مقولة معاداة أمريكـا للإسـلام باحتلالهـا لأفغانستان والعراق البلدين المسلمين، فبموقفها هذا تظهر أمريكا رغبتها في تحسين صورتها أمام العالم عموما والعالم الإسلامي بشكل خاص، بتقديم تركيـا كنمـوذج للدول الإسلامية وكيف يكون الإسلام السياسي المتعايش مع العلمانية ؟.

الأمر الذي أدى لمضاعفة قوة الحزب في وجه العلمانيين من خلال الحصول على الدعم الشعبي والتأييد الدولي، غير أن العلمانيين لم ييأسـوا مـن محـاولاتهم للتضييق على الحزب وكان آخرها محاولة حظره في آذار 2008م عند قيام المدعي العام التركي بالتوجه إلى القضاء من أجل حظر حزب العدالة والتنمية الحـاكم ذي الجذور الإسلامية بسبب نشاطاته التي تتعارض مـع العلمانيـة، وحظـر النـشاط السياسي لزعيم الحزب رجب طيب أردوغان ويعد هذا أول طلب لحظر حـزب لا يزال في السلطة في تركيا، وجاء تحرك المدعي العام في وقت أقر فيه حزب العدالة والتنمية وحزب معارض في البرلمان تعديلا يسمح بوضع الحجاب في الجامعـات

بعدما كان ممنوعا منذ حوالي عشر سنوات بموجب قرار اجتهادي للمحكمة الدستورية.

مما أدى إلى إثارة جدل و تعالي أصوات الرفض والاستنكار في داخل تركيا بل وتعدى ذلك إلى العالم الخارجي، حيث قال مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي أولي رين: " إنه في أي ديمقراطية أوروبية عادية تناقش القضايا السياسية في البرلمان، وتتخذ القرارات بشأنها في صناديق الاقتراع وليس في قاعات المحاكم". كانت هذه القضية يمكن أن تؤثر على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ويمكن فهم ذلك من قول رين: " من الصعب أن أرى أن هذه القضية تحترم المبادئ الديمقراطية لمجتمع أوروبي عادي ".

كما دعا رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو تركيا إلى إثبات أنها دولة ديمقراطية تصلح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق تغيير قوانين حرية التعبير فيها، وتجنب فرض العلمانية فيها بالقوة وقال: " إن تركيا يجب أن تظهر لأوروبا اهتمامها بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي...الاتحاد الأوروبي لا يمكنه قبول تركيا إلا إذا كانت ديمقراطية بها إجماع على القيم الديمقراطية. ولهذا السبب نحن مهتمون بالتطورات الأخيرة، التي لا تعتبر أمرا طبيعيا في أي دولة ديمقراطية مستقرة...أتمنى أن تتخذ المحكمة الدستورية قراراً يستند إلى القانون والديمقراطية واحترام المعايير التي لدينا في أوروبا، موضحاً أن هذا التحقيق سيكون له تأثير كبير على حظوظ تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي... نتطلع لوجود تركيا علمانية وديمقراطية. لا يمكنك فرض الدين بالقوة ولا يمكنك فرض العلمانية بالقوة ".

وعلى الصعيد الداخلي، سارع منتدى رجال الأعمال التركي توسياد إلى انتقاد مساعي الحظر، مشددا على أنه لا يمكن القبول بمحاولات إغلاق الأحزاب السياسية التي تعد عناصر لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية، ويبدو أن هذا الموقف سيزداد قوة بعد أن أدى قرار المحكمة الدستورية في 31 مارس 2008م إلى تدهور سريع في الاقتصاد التركي وانخفاض سعر العملة التركية، وتراجع بورصة اسطنبول بنسبة 57 في المائة، خاصة بعد ما حرر الاقتصاد التركي من سيطرة رؤوس

الأموال الغربية واليهودية المعروفة بـ رؤوس الأموال الساخنة، والتي يضعها الأجانب في البنوك التركية للاستفادة من الفائدة الكبيرة ولكنها لا تدخل في أي صناعة أو مشروعات وعند حدوث أي أزمة سياسية في تركيا وشعور هذه الأموال بخطر على مصالحها تنسحب فوراً من الأسواق التركية وعندها تؤدي إلى خلل في التوازن العام للاقتصاد فوراً وتظهر أزمات اقتصادية خانقة تعيد الاقتصاد التركي إلى الوراء مثلما حصل عام 1999م وعام 2001م، بجانب نجاحه في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من بنوك الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، لتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية واليهودية، وبلغت الأموال العربية عام 2006م ما يقرب من 20 مليار دولار من أصل 50 مليار هي قيمة إجمالي الودائع في البنوك التركية. (مصطفى، 2008).

ربما أن المواقف السالفة الذكر وشعبية حزب العدالة والتنمية الداخلية هي التي أدت إلى لجم العسكر، والعلمانية خوفاً من الرفض الأوروبي القاطع لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ولعدم إثارة القلاقل وعدم الاستقرار في الداخل، وأدت إلى صدور قرار المحكمة المتمثل بإعلان رئيس المحكمة الدستورية التركية هاشم كيليتش أن المحكمة رفضت طلب حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم المتهم بالقيام بنشاطات مناهضة للعلمانية، وذلك بعد ثلاثة أيام من المداولات. وقال القاضي كيليتش: " تقرر عدم حل حزب العدالة والتنمية ". كما رفضت المحكمة طلب المدعي العام منع 71 من أعضاء الحزب من الانتماء إلى حزب سياسي لفترة معينة، إلا أن القضاة قرروا حرمان حزب العدالة والتنمية المنبثق من التيار الإسلامي من نصف تمويله العام.

وبعد ذلك القرار دعت المفوضية الأوروبية تركيا إلى أن تستأنف الآن بقوة الإصلاحات لتحديث البلاد. ورأى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد خافيير سولانا في قرار المحكمة عدم حل حزب العدالة والتنمية نبأ سار، متمنيا أن يعيد الاستقرار السياسي إلى تركيا. أما بريطانيا فرأت أن القرار يؤكد أن تركيا تستطيع أن تتبع طريقا ديمقراطيا وأوروبيا أكثر، وقال وزير خارجيتها ديفيد ميليباند

في بيان: " إن أصدقاءنا الأتراك لديهم كل الأسباب ليهنئوا أنفسهم بالقرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية اليوم ".

إن الأمور السالفة الذكر أعطت زخما للحزب وأظهرت مدى القوة والثقل التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وأيضا كشفت مدى مرونة الحزب وقدرته على المراوغة والتعامل مع العلمانيين واحتوائهم على عكس الأحزاب الإسلامية السابقة التي اصطدمت مع العلمانيين في عدة مواجهات أدت إلى حظرها مثل حزب الرفاه والفضيلة الإسلاميين، الأمر الذي اكسبه احترام وتأييد داخلي خاصة وأنه يتمتع بالاستقامة وعدم الفساد (نظافة اليد) ويتميز بإصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى إنعاش الاقتصاد التركي ورفع القيود عن الحريات العامة.

الأمر الذي أدى بالحزب إلى اتخاذ إجراءات وقرارات كانت الأولى من نوعها في تركيا، نجح حزب العدالة والتنمية في تحسين صورة تركيا علي المستوي العالمي بالإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أجراها حيث بدت أكثر ديمقراطية وليبرالية وتسامحا، وتمكن الحزب من سحب الكثير من أجزاء البساط الذي تربعت عملية المؤسسة العسكرية لعشرات السنين بتقليص تمثيلها في مجلس الأمن القومي والحد من صلاحياته التي جعلته طوال هذه السنين صاحب القرار الأول والأخير في مصير البلاد والعباد قبل البرلمان والرئيس والحكومة والقضاء. (غزالي، 2003).

فلسفة ورؤية حزب العدالة والتنمية:

إن الظروف السياسية الداخلية والخارجية في تركيا أدت بالحزب إلى إيجاد رؤية وفلسفة خاصة به للتعاطي مع الظروف والمتغيرات المحيطة به، حيث على الحزب أن يتعامل مع مؤسسة عسكرية متحجرة تتربص به وتتحين له الفرص حتى يخطئ وتقوم بالإطاحة به، ويجدر بالحزب أيضاً أن يوائم بين أفكاره وأهدافه وما يمارسه على أرض الواقع حتى لا يفقد ثقة ناخبيه وهذا يتعلق بقضايا داخلية، وأخرى خارجية (حيث يجب عليه أن يعالج أزمات اقتصادية وداخلية صعبة ليحافظ على شعبيته داخل تركيا وأن يعيد تقييم السياسة الخارجية وفقا لمصالح تركيا ورؤيته الخارجية)، وعليه أيضا أن يحقق تقدما في المسار الأوروبي التركي

لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث فاجأ أردوغان الجميع عندما أعلن أن الاتحاد الأوروبي هو أولوية الأولويات في برنامجه الحزبي. (نور الدين، 2003، ص 199). وهو الأمر الذي حدث بالفعل ببدء المفاوضات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد طول انتظار في 3 تشرين الأول 2005م. الأمر الذي يعد انجازا للحزب.

وقد وضع مستشار رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو (كسنجر تركيا) خمسة أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية. (البرصان، 2009، ص 30 – 31). هي ما يأتي:

أ - الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.

ب – حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا وهذا أخرجها من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه إلى بلد يقود المصالحة بين جيرانه، فقد نجحت في ذلك مع سوريا وإيران واليونان وروسيا وتحاول الآن ترميم علاقاتها مع أرمينيا.

ج – سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم (آسيا – أوروبا) و (الإسلام – الغرب) و (شمال – جنوب) وفي هذا الإطار ليست علاقات تركيا مع أي طرف بديلا عن العلاقات مع الطرف الآخر، بل كل علاقة مكملة للأخرى.

د- تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب بل هي مركز المنطقة وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.

ه – الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة بالتواصل مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة.

من خلال هذه الرؤية الجديدة، حاولت تركيا الموازنة بين علاقاتها مع العرب وإسرائيل وبالتالي بين الغرب والشرق، الأمر الذي أصبح تحديا للعلاقات التركية – الإسرائيلية التي كانت في السابق تميل نحو إسرائيل بشكل كبير ضد العرب.

وقد نجح الحزب في تحقيق أغلب الأمور السابقة، إن الحزب وحكومتـه أثبتـا تفوقهما في المعيار الرئيسي للنجاح وهو الاقتصاد، حيث انخفض معدل التضخم في العام 2003م أول عام لهم في السلطة إلى 19,1% بعد أن كان حوالي 34% فـي عهد الحكومة الائتلافية التي قادها يولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي قبل تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية في 18 نوفمبر من العام الماضي، وهذا المعدل هو الأقل منذ 27 عاماً، بالإضافة إلي نمو الاقتصاد بنسبة 5% بينما كان قد انكمش في عام 2002م بنسبة 7,8% وعلى الرغم من الديون الخارجية والداخلية الضخمة التي تقدر بـ 67,7 مليار دولار فإن أداء الحكومة التركية قد حاز إشادة وتـشجيع المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي الذي يشرف علـي برنـامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد ذات الكتلة السكانية الضخمة التي تزيد قليلا مـن70 مليون نسمة، كما انخفض سعر الدولار أمام الليرة بعد تولي حزب العدالة والتنميـة السلطة بنسبة تتراوح بين20% و30% في مؤشر آخر علي قوة الاقتصاد. (غزالي، 2003).

فيبدو أن حزب العدالة والتنمية تعلم من الدروس السابقة التـي حـدثت مـع الإسلاميين نتيجة المواجهة مع المؤسستين العسكرية والعلمانية في الدولـة، فعمـل على تغيير نهج خطابه السياسي إلى خطاب أكثر اعتدالا ووسطية يجمع بين الإسلام والعلمانية.

لقد خطا أردوغان ورفاقه الخطوة الأولى حين أطلقوا خطابا أقل ما يوصـف به أنه معتدل، لم تعد العلمانية مناقضة للإسلام والحفاظ على علمانية حقيقية تحـول إلى مطلب إسلامي، ويكرر أردوغان ورفاقه رفضهم إقامة دولة دينية، يقول عبد ا غول أحد أبرز الوجوه الإصلاحية في الحركة الإسلامية: " إن مطلب الناس لـيس الدولة الدينية بل الحريات الدينية "، وهو مطلب متصل بالمشاعر لا بالسياسة، وقـد أكد أردوغان (تحوله) في كل مناسبة ورفع مطالب وشعارات لا يمكن أن يرفضها الطرف العلماني: الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.(نور الـدين، 2003، ص 199).

في العلاقات مع إسرائيل، بدأت العلاقات الإسرائيلية التركية في عهد الحزب تشهد توترا نظرا للأعمال القمعية التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين أثناء الانتفاضة التي اندلعت في عام 2000م، ويمكن ملاحظة مظاهر التوتر في تصريحات بعض المسؤولين الأتراك، بل تعدى الأمر التصريحات إلى أفعال على أرض الواقع تمثلت برفض أو تجاهل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استقبال عدد من المسؤولين الإسرائيليين.

بعد انتخابات 2002م بأسبوعين فقط رفض أردوغان طلباً ملحاً من السفير الإسرائيلي للقاء به وعوضا عن ذلك جمع أردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي ومن جديد ربطت حكومة العدالة والتنمية تطوير علاقاتها بتل أبيب بمدى التزام إسرائيل بعملية السلام في الشرق الأوسط، وأعيد تصميم العلاقة بين تركيا وإسرائيل من حليفين عسكريين إلى ندين متنافسين في منطقة تعيد رسم خريطة موازين القوى فيها.

وفي أيار 2003م رفض أردوغان قبول دعوة إلى زيارة إسرائيل قائلا: " إنه لا يمكن لأي سياسي تجاهل مشاعر الغضب الشعبي التركي من ممارسات شارون وحكومته ضد الشعب الفلسطيني "، ورفض استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون تشرين الثاني 2003م في مطار أنقرة، وكذلك أيهود أولمرت فيما بعد. (السمان، 2005).

كما أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك عبد ا غول رفض زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية في حزيران 2003م؛ لأن حكومة شارون أصرت على ضرورة ألا يتوجه للقاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام ا في إطار الحصار الذي تفرضه عليه. (الغزالي، 2003).

وبلغ تردي العلاقات بين البلدين بسبب عدم زيارة أردوغان أو غول إلى إسرائيل إلى حد تلويح المسؤولين الاسرائيلين باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية لتهديد المصالح التركية، فقد أبدت إسرائيل استياءها من تركيا لاتخاذها خطوات اعتبرتها تغييرا في اتجاه إنهاء المشاركة الإستراتيجية بين الجانبين، الاستياء بدا واضحا في تصريحات أطلقها السفير الإسرائيلي في أنقرة

بنحاس أفيفي الذي أبدى استغرابه من عدم زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول لإسرائيل منذ تولي حزبهما العدالة والتنمية السلطة في تشرين الثاني 2002م، وذهب أفيفي إلى أبعد من ذلك بالتلويح بممارسته ضغوط علي تركيا باستخدام اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة قـائلا: " إنه يواجه مصاعب عديدة نتيجة الاستفسارات التي زعم أنه يتلقاها من قيادات هـذا اللوبي بشأن أسباب امتناع أردوغان وغول عن زيارة تل أبيب". (غزالي، 2004).

وكان أردوغان وصف أعمال إسرائيل بالإرهابية في آذار 2004م بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، وأيضا بعد اغتيال عبد العزيز الرنتيـسي أحـد أبرز قيادي حركة حماس، ووصف العملية الدامية التي قام بها الجيش الإسـرائيلي في أيار 2004م في رفح بقطاع غزة بأنها (إرهاب دولة)، مما أثار رد فعل عنيـف من إسرائيل التي وصفت هذه التصريحات بأنها مؤسفة جداً.

ومن أجرأ ما اتخذ أردوغان من قرارات، ما ذكرته جريدة السبيل الأردنيـة نقلا عن جريدة المستقبل اللبنانية عن قرار الحكومة التركية إلغاء صفقات عـسكرية مع إسرائيل احتجاجا على ممارسات الاحتلال العدوانية ضد الـشعب الفلـسطيني، حيث حذر وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول إسرائيل مـن أن سياسـاتها القاسية ضد الفلسطينيين ستضر بعلاقاتها مع تركيا، إن القرار جاء خـلال تـرؤس رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للمرة الأولى منذ تسلمه السلطة اجتماع الهيئة العليا للصناعات العسكرية، الذي حضره أيضا رئيس الأركان الفريـق أول حلمـي أوزكوك ووزير الدفاع وجدي غونول. وقررت الهيئة كذلك إلغاء العقود الموقعة مع الشركات الأميركية. وتقول مصادر إسرائيلية: " إن تركيا قررت إلغاء ثلاث صفقات وتقدر قيمتها بنحو 11 مليار دولار".

من ناحية أخرى شعرت إسرائيل بالقلق نتيجة تسريبات نشرت في صـحيفة لبنانية عن اتجاه تركيا لإلغاء المشاركة الإستراتيجية بين الطرفين، حيث نقل عـن مصادر حكومية تركية قولها: " إن تركيا ستتراجع أيضا عن تزويد إسرائيل بالميـاه وستلغي الاتفاق الموقع بينهما في هذا الشأن، ومصدر القلق أن تركيا امتنعت عـن نفي هذه التسريبات رسميا، وكشف السفير الإسرائيلي في أنقرة أفيفي عـن تجاهـل

تركيا لعرض من جانب إسرائيل بإقامة ممر للطاقة تحت مياه البحر المتوسط لربط الجانبين، ووصف هذا العرض بأنه مشروع إستراتيجي بإمكان العرب الانضمام إليه إذا أرادوا ". (غزالي، 2004).

كما اتخذ خطوة غير متوقعة بسحب السفير التركي من إسرائيل فـي 2004م للتشاور، وأعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، وتعيين سـفير بدلا من قنصل لدى السلطة كما رفض طلبـات زيـارات للعديـد مـن الـوزراء والمسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا فضلا عن تأجيل زيارة كانت مقـررة لـوزير خارجيته آنذاك إلى تل أبيب لما يقرب من عام، وكان الحرص التركي واضحا عند إتمام هذه الزيارة على أن يقوم عبد ا غول بزيارة إسرائيل والمناطق الفلـسطينية تأكيدا على دعم تركيا للمواقف الفلسطينية. (عبد القادر، 2004، ص 139 - 140).

وجدد رجب طيب أردوغان انتقاداته الحـادة لـسياسات رئـيس الـوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، وقال: " إن سياسات الحكومة الإسرائيلية تهـدد الأمـن والسلام في المنطقة ولا تحقق الأمن للإسرائيليين ". وانتقد أردوغان خلال اسـتقباله في أنقرة 10/12 /2004م لوفد من اللجنة اليهودية الأميركية برئاسة ديفيد هـاريس بشدة جدار الفصل العنصري الذي تبنيـه الحكومـة الإسـرائيلية فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة، مؤكّداً رفض بلاده المطلق للممارسات الإسرائيلية ضد الـشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ورفض أردوغان محاولات الوفد لإقناعه بزيـارة إسرائيل، مؤكّداً رفضه القيام بمثل هذه الزيارة فـي ضـوء اسـتمرار الـسياسات الإسرائيلية الحالية. (وزارة الشؤون الخارجية في الـسلطة الوطنيـة الفلـسطينية، 2004).

إن أزمة دبلوماسية حادة نشبت بين الدولة العبرية وتركيا، وذلك في أعقـاب تصريحات رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، ضـد إسـرائيل. وكـان أردوغان قد صرح بأنه: "خلافا لصواريخ القسام التي لم تقتل أي إسرائيلي، فإن كل هجمة لجيش الاحتلال الإسرائيلي توقع عشرات القتلى الفلـسطينيين". وأثـار هـذا التصريح ردود فعل غاضبة لدى صناع القرار في تل أبيب، كما أكـد المـراسل السياسي لصحيفة هآرتس الإسرائيلية باراك رافيد استنادا إلى مصادر سياسية في تل

أبيب وصفها بأنها رفيعة المستوى: " إن وزارة الخارجية الإسـرائيلية كانـت قـد وجهت رسالة احتجاج رسمية إلى سفير تركيا في إسرائيل ناميك طان، وطلبت منـه توضيحات بشأن تصريحات أردوغان ".

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تخوف إسرائيلي من حكومة حزب العدالـة والتنمية وزادت من توتر العلاقات بينهما، ومما زاد الطين بله العلاقة الجيدة التـي أقامها حزب العدالة والتنمية مع حركة حماس واستقباله لقادة حماس في مقر الحزب ورفض اعتبارها منظمة إرهابية كما تروج إسرائيل لدول العالم، حيث إن إسـرائيل تعتبر حركة حماس حركة إرهابية أيدي قادتها ملطخة بالدماء الإسرائيلية؛ لـذلك لا يجوز التحاور معها وقد نجحت إسرائيل في ضرب حصار على حماس مـن قبـل المجتمع الدولي منذ فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثـاني 2006م.

وظهر ذلك بعد استقبال عبدا غول وزير الخارجية التركي الأسبق لخالـد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وأربعة من مرافقيـه فـي 16 شـباط 2006م في أنقرة وأدان رعنان غيسين المتحدث باسم رئاسة الوزراء الإسرائيلية في تصريح للتلفزيون التركي تلك الزيارة، معتبرا أنها قد تنعكس سلبا على العلاقات بين بلاده وتركيا. وأضاف في تصريح لشبكة ان.تي.في التركية: "إنني أتساءل عما قـد تفكر فيه السلطات التركية إذا ما دعونا عبد ا أوجلان (زعيم الانفصاليين الأكراد المسجون في تركيا) لإجراء محادثات في إسرائيل ".الامر الذي أثار استياء تركـي حيث أعلنت وزارة الخارجية التركية: " أنه تصريح مؤسف والمقارنة التـي وردت فيه في غير محلها وهي خاطئة". وقالت: "إن تركيا أبلغـت الطـرف الإسـرائيلي استياءها ".

ما سبق دفع ببعض الخبراء الغربيين التخوف من تأثير الإسـلاميين علـى العلاقات مع إسرائيل وأن يحدث مثلما حدث مع إيران التي كانت في تعاون وثيـق مع إسرائيل ثم انقلب ذلك إلى عداء تام بعد الثـورة الإسـلامية 1979م. (Burris, 2003).

وقد وصل التوتر إلى الذروة في العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل بشن حرب همجية على غزة في كانون الأول 2008م، الأمر الذي أدى برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الخروج عن حدود اللباقة السياسية، والدبلوماسية في تصريحاته تجاه إسرائيل، خاصة في ظل تزايد غضب الشعب التركي الناجم عن التعاطف مع أهالي غزة الأمر الذي أدى بخروجهم في مظاهرات حاشدة تدعو لقطع العلاقات مع إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية مع كل من سوريا وإيران وتوقيعهم لعدة اتفاقيات تجارية واقتصادية وتوحد مواقفهم نحو عدة قضايا، الأمر الذي يزيد من أهمية هذا التحسن، هو أن سوريا وإيران هما أشد أعداء إسرائيل في المنطقة وأن هذا الأمر أخرج تركيا من دائرة هذا العداء التي كانت تقف فيه إلى جانب إسرائيل، وقد أتى هذا التحسن في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م والسياسة المتبعة لتقسيمه إلى عدة دويلات، والدور المتنامي لإسرائيل في شمال العراق الأمر الذي دفع هذه الدول لتوحيد سياساتها والتقارب فيما بينها؛ لمواجهة الأخطار التي تهدد أمنهم، وأيضا تحسن العلاقات التركية مع أعدائها التقليديين (اليونان، روسيا، أرمينيا) مما يقلل من أهمية استمرار تحالفها الاستراتيجي والعسكري مع إسرائيل وخاصة في ظل نهج تركيا لتبني مواقف أكثر إيجابيا مع جميع الأطراف الداخلية والخارجية من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي.

كل هذه الأمور أدت إلى تحول، وليس تغير في العلاقات التركية الإسرائيلية، فلا نستطيع أن نقول تغير حيث إن كلا البلدين يعرف مدى أهمية كل منهما للآخر وفقا لمنظور المصالح المتبادلة بينهما، وأن المؤسسة العسكرية في تركيا والعلمانية لا تسمح بأن يحدث في تركيا كما حدث في إيران، غير أن هذا أدى إلى حدوث توتر بينهما وتغير في منظومة أولويات السياسة الخارجية التركية تجاه العالم.

2.1.5 التدخل الإسرائيلي في العراق (الأكراد):

قبل الحديث عن التدخل الإسرائيلي في أكراد العراق يجب البحث في مدى حساسية القضية الكردية بالنسبة للأتراك، شهد القرن التاسع عشر بداية انتشار

القومية الكردية والوعي القومي الحديث بمفهومه الحديث في كردستان فأصبح الكرد ينزعون إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية، ولذلك اندلعت الثورات الكردية التحررية في هذا القرن. (عيسى، 2002، ص 45). حيث قام الكرد بعدة ثورات على العثمانيين، لكن جميعها باءت بالفشل الكردي والقمع العثماني.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى وقف الأكراد إلى جانب العثمانيين، ولكن بعد انتهاء الحرب انهزم العثمانيون وانتصر الحلفاء مما أدى إلى رضوخ العثمانيين إلى شروط الحلفاء والتوقيع على معاهداتهم التي كان من ضمنها معاهدة (سيفر) التي حاول الغرب من خلالها مداعبة المشاعر والعواطف الكردية المطالبة بالاستقلال إلا إنه لم يكتب لها النجاح؛ لأن الغرب لم يكن مهتما إلا بمصالحه وذكره للأكراد في المعاهدة لم يكن سوى مناورة إعلامية للرأي العام الكردي والعالمي على أنه أتى ليساعد القوميات للتحرر من الظلم والاضطهاد العثماني.

معاهدة (سيفر) وتسمى أيضا (معاهدة الصلح) قبلت بها تركيا العثمانية في 10 أغسطس/آب عام 1920م عقب الحرب العالمية الأولى، بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء لكنها لم تبرم على الإطلاق، بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في 29 أكتوبر/تشرين الأول عام 1923م رفضت ما جاء في هذه المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلماً وإجحافاً بالدولة التركية؛ وذلك لأنها أجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها.

وقد نصت هذه المعاهدة على:

1- منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
2- الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
3- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
4- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
5- اعتبار مضائق البسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.

وفيما يتعلق ببنود هذه المعاهدة الخاصة بالشأن الكردي فقد نـصت علـى: حصول كردستان على الاستقلال حسب البندين 62 و 63 من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استنادا إلى البند 62 وكان نص هذا البنـد: "إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقـة التي حددتها المادة (62) إلى عصبة الأمم قائلين: إن غالبية سـكان هـذه المنطقـة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هـؤلاء الـسكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفـصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا ".

وقد رفضت حكومة أتاتورك قبول هذه المعاهـدة وعملـت علـى إخـراج اليونانيين من آسيا الصغرى وأصرت على تسوية جديدة تحققت لهـا بالفعـل فـي معاهدة لوزان عام 1923م التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكرد.

تتوزع كردستان بصورة رئيسة في أربع دول هي العراق وإيـران وتركيـا وسوريا، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق. وتشكل كردستان في مجموعها ما يقارب مساحة العراق الحديث. وتختلف التقديرات بشأن عدد الأكراد بين 25 إلى 40 مليونا، موزعين بنسبة 25% في تركيا، 20% في إيران، و20% في العراق 15% في سوريا وأرمينيا. اسـتنادا إلى تقديرات عام 2006م فإن ما يقارب 30-40% من مجمـوع 70 مليونـاً مـن الساكنين في تركيا هم من الأكراد ويقدر عددهم بحوالي 20.5 مليون نـسمة ممـا يجعل تركيا من الدول التي يستوطنها معظم الأكراد. (الموسوعة الحرة، 2008).

فهم يشغلون 19 ولاية من الولايات التركية، البالغ عددها 90 ولاية، وهـذه الولايات، تقع في شرقي تركيا وجنوبيها الشرقي وهي: أرزنجان - أرضـروم - قارص - ملاطية - تونجالي - ألازيغ - بينجول - موش - آغري (قرا كوسه) - باطمان - آدي يمان - ديار بكر - سعرت (سيرت) - بيتليس - (بدليس) - - وان - أورفا - ماردين - حكّاري (جولامريك) - شرناخ. كما يوجد عدد كبيـر

منهم في ولايتَي سيواس وأنقرة، وفي مستوطنات قرب أضنه. (الموسوعة الحرة، 2008)، وتقدر مساحة المناطق الكردية في تركيا بـ 194 ألف كم2، وقد شكلت القضية الكردية هاجسا أمنيا وسياسيا واجتماعيا، وقد أصبحت مصدر قلق واضطراب دائم في تركيا. (العزاوي، 2004، ص 203).

وفي التصعيد الكردي ضد تركيا تم تأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK) في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1978م. وتم تعيين عبد ا أوجلان رئيسا له عند تأسيسه. وقد تجاوز عدد عناصره في التسعينيات 10 آلاف مقاتل، منذ سنة 1984م بدأ الحزب نشاطه العسكري داخل كردستان، وقد أعانت تضاريس المنطقة الوعرة متمردي الحزب في حربهم ضد الجيش التركي. وقد اتخذوا من كردستان العراق منطقة تحمي قواعدهم الخلفية، كما أقاموا تحالفا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مسعود البارزاني، غير أن الحزب تلقى ضربة قاسمة بعد اعتقال زعيم الحزب عبد ا أوجلان بنيروبي يوم 15 فبراير/شباط 1999م بعد 15 سنة من العمل العسكري المسلح، وحكم عليه بالإعدام في يونيو/حزيران من السنة نفسها. وقد خفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد بجزيرة صغيرة في بحر مرمرة. وقد عين قائدا للحزب عثمان أوجلان الأخ الأصغر لعبد ا أوجلان. الأمر الذي دفع بتركيا توجيه عدة ضربات للحزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية من 1995م - 2008م.

مما سبق يمكن فهم مدى الحساسية التي يتمتع بها الملف الكردي لدى الأتراك إذ يعني قيام كيان كردي منفصل عن تركيا خسارة تركيا لتسع عشرة ولاية من ولاياتها البالغة تسعين ولاية وانفصال حوالي عشرين مليون من مواطنيها المقدر عددهم بسبعين مليون، وخسارة نسبة كبيرة من مساحتها الحالية مما يؤدي إلى فقدانها عمقها الاستراتيجي في مواجهتها العسكرية مع الدول المعادية بالإضافة إلى الموارد المائية والمواد الخام التي ستنتزع من تركيا بحكم انفصال الأراضي الكردية عنها، والخسائر الهائلة في الأرواح التي كبدها حزب العمال الكردستاني لتركيا مما هدد أمنها واستقرارها الداخلي.

وكانت الورقة الكردية جاهزة على الدوام للعب والاستثمار من جانب القـوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيداً عن المخططـات الإمبرياليـة والـصهيونية، فالقضية الكردية إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق بالدرجـة الرئيسة فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وكانت بالقدر نفـسه مـصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم، هو التنكر للحقوق القومية للشعب الكردي وظلت بؤرة ساخنة وعامل قلـق دائـم. (شـعبان، 2006).

لقد بدأ الدعم الإسرائيلي إلى أكراد العراق في 1963م إلى المـلا مـصطفى البرزاني قائد التمرد الكردي ضد حكومات العراق وجيشها، مرتكـزا إلـى وفـود المستشارين الإسرائيليين الذين لم يفارقوه أو يفارقوا معسكره طيلة تلك السنوات إلى العام 1975م، بعد القضاء على التمرد الكردي هناك بالاتفاق العراقي الإيراني على إنهاء النزاع بينهما، حيث كان يصل الدعم الإسرائيلي للأكراد عـن طريـق شـاه إيران. (نكديمون، 2004، ص 15).

وهنا يمكن فهم الدور الإسرائيلي في العراق حيث إن إسرائيل بحجـة البعـد الإنساني كانت تساعد الأكراد من أجل تقرير مصيرهم لكن هذا الدعم اقتصر علـى أكراد العراق ولم يشمل أكراد إيران وتركيا ويمكن تفسير هذا للعلاقات الجيدة بين إسرائيل وهاتين الدولتين (تركيا، وإيران الشاه) ولعدائها للعراق كانت تدعم الأكراد للحصول على استقلالها الذاتي لإبعاد العراق عن الصراع العربي الإسرائيلي فـي فلسطين من خلال تشتيت تركيزه واستنزاف طاقاته وموارده في النزاع مع الأكراد، وأيضا يبرز الموقف الغريب لعدة أطراف في هذه القضية فبينما تمد إسرائيل الأكراد في العراق بالسلاح لتقرير مصيرهم والانفصال عن العراق صادرت هي نفسها هذا الحق من الفلسطينيين وتقوم بقصفهم ليلا نهارا، وأيضا موقف شاه إيران الذي كـان يسمح للإسرائيليين بالدخول إلى كردستان العراق وتهريب الأسلحة لهم عبر أراضيه هو ذاته كان يقمع الأكراد والعرب في إيران الذين يطالبون بالحكم ذاتـي أو حـق تقرير المصير وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي دعمت حزب العمال الكردسـتاني في أعماله العسكرية ضد تركيا، وهي بالداخل تقمع الأكراد لديها، ومن هنـا يبـدو

واضحا أن مواقف تلك الأطراف من القضية الكردية لم يكن موقفاً إنسانياً، أو لعدالة القضية الكردية إنما كان من أجل الضغط على أطراف أخرى وتحقيق مصالحهم وغاياتهم.

لكن بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران بعد سقوط الشاه في العام 1979م، وتولي صدام حسين لرئاسة العراق انقطع المد العسكري الإسرائيلي لأكراد العراق بحكم ظهور نظام إسلامي معادي لها في إيران، وتولي رئيس حازم لمقاليد الحكم في العراق، ولكن بعد حرب الخليج الثانية 1991م تم إضعاف سلطة بغداد المركزية على أنحاء متفرقة من العراق وخاصة منطقة كردستان بحكم الحظر الجوي الذي فرضته واشنطن وحلفاؤها على بغداد مما أدى إلى ظهور حكم ذاتي وتشكيل حكومة كردية في شمال العراق، وبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله وسقوط نظام صدام حسين في العام 2003م وغياب السلطة الأمنية الأمر الذي جعل العراق مسرحاً مفتوحاً أمام مختلف القوى لتتصارع فيه واستغلاله من قبل مختلف دوائر المخابرات الإقليمية والعالمية ولا سيما الموساد الإسرائيلي الذي عاد للعمل في العراق بنشاط أكبر وأوسع وخاصة في شماله مع حلفائه التقليديين الأكراد، حيث يسعى الموساد ضمن منظومة غربية صهيونية أمريكية لتقسيم العراق لثلاثة فيدراليات متناحرة سنية وشيعية وكردية، الأمر الذي أدى إلى إثارة مخاوف دول الجوار للعراق بما فيها تركيا إذ تخشى تركيا من قيام دولة كردية قوية عسكرياً وغنية - حيث تضم المناطق الكردية في العراق أغنى آبار النفط العراقية - على حدودها الجنوبية الأمر الذي قد يؤدي إلى ثورة الأكراد في داخلها للحصول على استقلالهم بدولة خاصة بهم خاصة في ظل إيواء أكراد العراق لمقاتلي حزب العمال الكردستاني.

فقد ذكرت صحيفة (الفرات السورية) نقلا عن صحيفة (ملى غازيته التركية) في عددها الصادر في 24 حزيران 2006م أن الشركات الإسرائيلية الكبيرة والمسؤولين الأمنيين الكبار في إسرائيل أنشئوا سراً معسكراً في شمال العراق بهدف التدريب على الأسلحة وقالت إن المدربين الإسرائيليين عبروا إلى المنطقة عن طريق تركيا على أنهم اختصاصيون في الزراعة، وأضافت إن الشركات الإسرائيلية

أنشأت معسكراً سرياً للغاية في المنطقة الصحراوية في شمال العراق تحت اسم رمزي (Z) مضيفة أن الشركات الإسرائيلية قامت أيضا بإنشاء مطار في مدينة أربيل.

الأمر الذي يشكل تهديدا امنيا وعسكريا واضحا لتركيا لذلك؛ فإن إنشاء معسكر كهذا يعني تطوير قدرات الأكراد العسكرية على الصعيدين التدريبي والميداني – الحصول على أسلحة جديدة ومتطورة - خاصة في ظل التطور العسكري التكنولوجي الذي تمتلكه إسرائيل، حيث يمكن لحزب العمال الكردستاني الحصول عن طريق أكراد العراق على استراتيجيات وأسلحة جديدة يدخلها إلى ساحة المعركة في مواجهة تركيا مما يؤدي إلى اختلال في ميزان القوى بين الطرفين.

وفي وقت سابق 8 تشرين الأول 2003م نشرت صحيفة الحياة تقريرا آخر من القدس المحتلة تحدث عن 10 شركات إسرائيلية وقعت أو بصدد توقيع عقود تجارية مع القوات الأمريكية في العراق إن بعضا من تلك الشركات بدأت عملها داخل الأراضي العراقية إما بشكل مباشر مع شركة (بكتل) التي يرأسها جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أو من خلال شركات أردنية تعمل في إطار الغرفة التجارية الأردنية الإسرائيلية في حين تعقد اجتماعات أخرى للبت في إمكانات إعادة العمل في أنبوب النفط بين كركوك وميناء حيفا وأكد التقرير أن من بين الشركات الإسرائيلية شركة (أريديوم) التي وقعت عقدا مع الجيش الأمريكي قيمته 5 ملايين دولار لإقامة شبكة هواتف عمومية، كما وقعت شركة (أوسيم) للمنتجات الغذائية عقدا آخر، ووقعت شركة (تامي أربع) لتكرير المياه عقدا ثالثا، وشركة (مولتيلوك) لصناعة الأبواب المصفحة عقدا رابعا، أما شركة (تنور غاز) لتصنيع أفران المطبخ فهي تعمل من خلال شركة قبرصية وتورد إنتاجها للعراق، إضافة إلى ما سبق فقد ذكر التقرير معلومتين مهمتين أولاهما: إن معهد التصدير الإسرائيلي توقع أن يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العراق في مشاريع البنية التحتية والتسويق وغيرها للمعاملات التجارية خلال السنوات الثلاث المقبلة نحو مائة مليون دولار تضاف إليها 50 مليون على شكل تمويل غذائي ومستلزمات

مماثلة لمئات آلاف الجنود الأمريكيين، أما المعلومة الثانية، فإن من بين أبرز المسؤولين الإسرائيليين عن العلاقات التجارية مع العراق أمنون شاحاك رئيس الأركان السابق. (الهويدي، 2003).

وفي سياق تحليل هذا التقرير يمكن القول: إن هذه العقود تضر بالاقتصاد التركي وتعد تدخلاً إسرائيلياً سافر، بالإضافة إلى أن العراق من دول الجوار الجغرافي لتركيا ويعد مجالا حيويا لنشاط شركاتها الاقتصادية، وتوقيع الشركات الإسرائيلية لهذه العقود أوجد منافساً للشركات التركية في دائرتها فضلا عن الشركات الغربية العملاقة، مما حرم الشركات التركية من توقيع هذه العقود والاستفادة بالقيام بمشاريعها.

وإن إعادة العمل بمشروع أنبوب النفط بين كركوك وميناء حيفا يعني إفقاد تركيا لخط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك العراقية إلى ميناء جيهان التركي الأمر الذي يضر أيضا بمصالح تركيا الاقتصادية. فلهذا الأنبوب أهمية حيوية لاقتصاد تركيا عموما ومنطقة الأناضول خصوصا كما أنه يتحكم إلى حد بعيد في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وكانت الرسوم التي تتقاضاها تركيا نظير نقل وتصدير نفط العراق عبره قبل أزمة الخليج الثانية تتجاوز 400 مليون دولا سنوياً. (معوض، 1998، ص 29)، ووصول التعاملات التجارية بين الشركات الإسرائيلية والعراق إلى مائة مليون دولار أمر يدعو للقلق حيث لم تصل تركيا إلى هذا الرقم مع العراق، وهي البلد الجار الإسلامي ويظهر مدى سيطرة اليهود على العراق بعد الاحتلال الأمريكي له مما يؤكد مخاوف تركيا الأمنية تجاه الدور الإسرائيلي في العراق بشكل عام والأكراد بشكل خاص، وخاصة أن المسؤول عن العلاقات التجارية الإسرائيلية مع العراق هو رئيس أركان سابق مما ينفي الطابع التجاري فقط للعلاقات بينهما ويدل على أن لإسرائيل مآرب أخرى في العراق سياسية وعسكرية لتحقيق مصالحه.

والجدير بالذكر أن تركيا بمختلف أجهزتها تنبهت لذلك وأبدت مخاوفها من الدور الإسرائيلي حيث تم نشر الموضوع في صحيفة (أشكام التركية)، وأبرزته في اليوم التالي على صدر صفحتها الأولى صحيفة (الجمهورية التركية) واسعة الانتشار

وكانت عناوينها كالتالي: إسرائيل تمتلك مناطق النفط- احتلال ثان للعراق، وذكرت الصحيفة إن الإدارة الأميركية للعراق أصدرت تراخيص تتيح لـشركات إسـرائيلية امتلاك الأراضي كما سمحت لكويتيين وقطريين بشراء أراضٍ في جنوب العـراق، حسبما ذكرت (يديعوت أحرونوت) فإن نشر هذه المعلومات في الصحافة التركيـة أسهم في تأجيج المشاعر المعادية لإسرائيل بين الأتراك، وكانت له تداعيات أخرى، حيث استدعي دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى إلى مقر وزارة الخارجية التركية، وأبلغه أحد المسؤولين الأتراك قلق بلاده بخصوص محاولة إسرائيل شـراء أراض غنية بالنفط في شمال العراق، إضافة إلى تحركاتها الأخرى في مناطق تكمن فيهـا مصالح للدولة التركية، رد الفعل الإسرائيلي بدا مراوغاً وحريصاً في الوقـت ذاتـه على طمأنة حكومة أنقرة، ففي حين أبلغ الأتراك أن إسرائيل لا تربطها أية علاقات خاصة بالأكراد ولا تقدم لهم أي مساعدات، فإن تل أبيب أخبرت الحكومة التركيـة أيضاً بأنها لا تملك معلومات بخصوص قيام شركات إسرائيلية بالعمل فـي شـمال العراق في مجال شراء العقارات أو التنقيب عن الـنفط. وإذا كـان هنـاك نـشاط إسرائيلي من ذلك القبيل، فربما قامت به شـركات خاصـة لا سـلطان للحكومـة الإسرائيلية عليها، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى مصادقة من الحكومـة. (الهويـدي، 2003).

والجدير بالذكر أن القانون الإسرائيلي يمنع إبرام صفقات بين شركات أمنيـة في إسرائيل وجهات خارجية من دون الحصول على موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلي فكيف تنفي الحكومة الإسرائيلية علمها بما تقوم به شركاتها في العراق؟ وباختـصار فإن الدور الذي تلعبه إسرائيل في العراق يؤدي إلى تهديد أمـن تركيـا اقتـصاديا وعسكريا ويؤدي إلى تهديد استقرارها الداخلي كذلك ولكن يبدو أن الحكومة التركية تريد التصرف حيال الأمر بحذر وروية خاصة في ظل التطمينات الإسرائيلية لهـا بين الحين والأخر بأنها لا تنوي تهديد مصالحها في العراق.

وربما يكون من أهم أهداف التغلغل الإسرائيلي في المناطق الكردية في شمال العراق، محاولة إسرائيل تحويل المناطق الكردية لمحطات تجـسس علـى سـوريا والعراق بدلا من تركيا نظراً لتقلبات السياسية في تركيا التـي لا تريـد إسـرائيل

الاعتماد الكلي عليها، مراهنة على الصراع الكردي مع كل من تركيا – إيـران – سوريا وصعوبة حل هذه القضية على مدى عقود طويلة.

3.1.5 التطلعات التركية لدور قيادي في المنطقة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بدأت أهمية تركيا تتراجع لدى الغرب وأخذت تتراجع كذلك أهميـة القواعد العسكرية التركية في ظل التواجد الدائم للقوات الأمريكية في منطقة الخلـيج بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991م وفي العراق بعد احتلاله في العام 2003م تراجعت أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا الأمر الذي دفع بالأتراك للتحرك من أجل إيجاد دور قيادي لهم في المنطقة ينبع من مكانتهم وقدراتهم، وليس بسبب تحـالفهم وانتمائهم للغرب.

ويرى الأتراك أن أحقيتهم بهذا الدور تنبع من كونهم يمثلـون جـسرا بـين حضارتين مختلفتين فجزء من تركيا يقع في آسيا والجزء الآخر يقع فـي أوروبـا، والبحث عن مكانة جديدة لتركيا يعود إلى عدة مسلمات في السياسة الخارجية، وهي تتلخص فيما قاله جلال الدين كارت سفير تركيا في لبنان في حلقة نقاش مغلقة حول السياسة الخارجية التركية نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية في بيروت بتـاريخ 27 حزيران 2002م فهو يقول: " إن تركيا بلد يتميز بما يلي": (كارت، 2002، ص 165).

1- شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو 70 مليون نسمة.
2- موارد طبيعية غنية.
3- اقتصادها يقع في المرتبة 18 في العالم من حيث الكبر.
4- متعددة التراث الثقافي من العثمانيين إلى السلاجقة ومن الحثيين إلى المماليك.
5- جيش مدرب حسن التدريب ويعد ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي.

أما من الناحية الجغرافية فان تركيا تتميز بما يلي:

1- محاطة بثلاث بحار.
2- تشكل جسرا طبيعيا يربط أهم قارتين في العالم: آسيا وأوروبا.



3- تقع على تقاطع أوروبا، الشرق الأوسط واسيا الوسطى.

4- تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وحوض قزوين.

5- لها مضائق تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط.

من هنا يرى الأتراك أن تركيا بلد فريد من نوعه في هذا العالم وتركيا المسلمة هي الدولة العلمانية الوحيدة في العالم التي برهنت أن الإسلام يمكنه أن يتعايش مع الديمقراطية.

بتنوعها واختلافها هذا ترى تركيا أنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة وأن ينضوي الجميع تحت لوائها لذلك هي تريد أن تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف المنطقة مما أدى إلى محاولتها؛ لإقامة علاقات متوازنة وطيبة مع إسرائيل والعرب على حد سواء حتى لا يتهما العرب بالتحيز لصالح إسرائيل الأمر الذي أدى إلى تراجع تحالفها الوثيق مع إسرائيل، و يمكن أن نرى ذلك الدور التي تصبو إليه تركيا في محاولتها كوسيط بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل والفلسطينيين واللقاء الذي رتبته بين وزير الخارجية الإسرائيلي ونظيره الباكستاني ومحاولتها الأخيرة التي قامت بها لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

ويبدو من الواضح أنه منذ أن جاء حزب العالة والتنمية إلى السلطة في أعقاب فوزهم المشهود في انتخابات 11 تشرين الثاني 2002م تعيش تركيا في خضم إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولياتها الجيوسياسية، وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية. وتشعر أنقرة بأن الوقت قد حان لكي تسير تركيا في مسار تحدده مصالحها الوطنية الخاصة بغض النظر عن ملائمتها أو مخالفتها لأهداف قوة أخرى فهي لعبت اللعبة الأمريكية لمصلحة الأمريكان وليس لمصلحتها لسنوات طويلة وحان الوقت لإعادة صياغة مسارها الجيوسياسي وأولوياتها الجيوسياسية وفق مصالحها هي بالأساس بغض النظر عن مخالفة ذلك لأهداف الولايات المتحدة. (حنفي، 2004، ص 136).

فالرغبة التركية بإعادة النظر في استراتيجياتها في المنطقة وفقا لمصالحها بعيدا عن الفلك الأمريكي، يعد عاملاً إضافياً لتباعد المصالح التركية الإسرائيلية خاصة بعد خروج تركيا من تحت المظلة الأمريكية والمتمثل برفضها السماح

لأمريكا باستخدام أراضيها في ضرب العراق الأمر الذي يعد مفترق طرق بين هذه الدول الثلاث فأمريكا وإسرائيل من مصلحتهم غزو وتقسيم العراق لكن هذا الأمر لا يخدم المصالح التركية فتركيا تريد عراق موحد مستقر لضمان استقرارها واستقرار المنطقة التي تريد قيادتها نحو الأمن والازدهار، يبدو أن تركيا تريد أن تكون قائدة للعالم الإسلامي والشرق الأوسط بدلا من أن تكون ذيلا للغرب.

ومن ذلك محاولة تركيا حل جميع مشاكلها مع دول الجوار وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات حتى تتفرغ لتكون دولة محورية ومركز للأحداث ولإطلاق التنمية الاقتصادية الداخلية، الأمر الذي ينتج عنه زوال التهديدات الخارجية لتركيا مما يؤدي إلى فتور علاقاتها مع إسرائيل لزوال التهديد.

4.1.5 الرفض التركي الشعبي للعلاقات مع إسرائيل:

على رغم من إحكام المؤسسة العسكرية قبضتها على جميع المؤسسات التركية إلا أن الشعب التركي يشكل دائما حجر الزاوية في موازين القوى في تركيا فعلى الرغم من الانقلابات العسكرية يعيد الشعب انتخاب من يراه مناسبا حتى ولو لم يحظ برضى العسكر، وعلى الرغم من تأييد الجيش الواسع للعلاقات التركية الإسرائيلية إلا أنه لم يستطع إقناع الشعب التركي أو الحصول على قبوله ورضاه عن هذه العلاقات، فبالرغم من مرور ستين عاماً على العلاقات التركية الإسرائيلية إلا أن الشعب التركي ما زال رافضا ومعارضا لها.

إن الشعب التركي ينظر لإسرائيل بعين البغض والكراهية وفي أحسن الأحوال ينظر إليها بعين الريبة والشك والحذر، فالاعتراف بإسرائيل كان اعترافاً واقعياً تحت الضغوط الغربية ولم يكن في يوم من الأيام مقبول شعبيا داخل الأوساط التركية ومما يؤكد على ذلك قيام الشعب التركي بعدة مظاهرات واحتجاجات على ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كان أهمها انعقاد مهرجان القدس الذي أقامه حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان في 6 أيلول عام 1980م، وكان المهرجان قد حمل شعار (تحرير القدس) وشارك فيه حوالي مائة ألف شخص جاءوا معتمرين الطرابيش والعمامات رافعين البيارق الخضراء مطلقين

هتافات معادية للنظام العلماني وداعين لهدمه وإقامة دولة إسلامية بدلا منه، وبعـد قيام هذا المهرجان بستة أيام فقط قامت المؤسسة العسكرية التركية بانقلاب 12 أيلول 1980م ولقد اعتبر أربكان أحد أسباب قيام انقلاب 1980م تنظيمه مهرجان القدس. (عيسى، 2002، ص 276-277).

ونتيجة للغليان الشعبي في هذا الاتجاه طرد البرلمان _ في خطوة لم يـسبق لها مثيل _ وزير الخارجية خير الدين أركمان من منصبه في أيلول 1980م بـسبب لا مبالاته بالمصالح الإسلامية في القدس ثم ازداد تدهور العلاقات مع إسرائيل عقب الانقلاب العسكري في 1980م، حيث استدعت أنقرة سفيرها في إسرائيل وطلبت من إسرائيل أن تفعل الشيء نفسه ولم تعد العلاقات إلى مستوى تبادل السفراء إلا فـي كانون الأول 1991م بعد البدء في عملية التسوية السياسية فـي الـشرق الأوسـط. (يافوز، 2000، ص 10 – 11).

ويعد هذا التدهور في العلاقات التركية الإسرائيلية من قبل مراعاة العـسكر لمشاعر الشعب التركي وتجنب المواجهة معه وكان ذلك في اتخاذ عـدة قـرارات لتهدئته:

1- سحب تركيا سفيرها من إسرائيل إبان حرب 1967م. (الشريف، 2006).
2- افتتاح بعثة دبلوماسية كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية فـي أنقـرة 1979م. وامتنعت تركيا عن التصويت على قرار للجمعية العامة للأمم المتحـدة بإلغـاء قرار (الصهيونية مساوية للعنصرية عـام 1976 ممـا أدى لتعـرض تركيـا لانتقادات غربية حادة جراء امتناعها. (يافوز، 2000، ص 10 – 11).
3- خفضت تركيا حجم تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل 1980م احتجاجا على قرار الكنيست القاضي بضم القدس الشرقية واعتبار القدس عاصمة لهـا. (عيـسى، 2002، ص 276-277).

وكان من أضخم المظاهرات في تاريخ تركيا المظاهرة التي دعا لها حـزب السعادة التركي في 4 كانون الثاني 2009م التي ضمت مليـون شـخص للتنديـد بالعدوان الإسرائيلي الذي بدأ على غزة في 27 كـانون الأول 2008م ولأول مـرة رفعوا هتافات واضحة العداء لإسرائيل مثل الموت لإسرائيل، هذا غيـر عـشرات

المظاهرات الأخرى التي ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين التي تطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل وتطالب أيضا بطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة.

ولا يقتصر عداء الشعب التركي لإسرائيل بسبب القضية الفلسطينية فقط بل إن الغالبية العظمى من الشعب التركي تؤمن، وتلقي اللوم على الصهيونية العالمية في سوء حالة الاقتصاد التركي.(Burris ،2003)

ويعتقد الباحث أن الشعب التركي الآن يرى أنه لا ضرورة لاستمرار العلاقات التركية الإسرائيلية خاصة في ظل فشل في صيانة بعض الطائرات مما أدى إلى سقوطها ودفع الشعب التركي أن لا داعي للعلاقات معها حيث كان الجانب العسكري هو أحد أهم دوافعها وخاصة في ظل ظهور شركات وطنية تركية للصناعات العسكرية وأيضا لتراجع العلمانية في تركيا وعودة المظاهر الإسلامية في البلاد. وفشل اللوبي الصهيوني في أمريكا منع بعد أن صوتت لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي على وصف قتل الأرمن بأنه إبادة جماعية 13 تشرين الأول 2008م، وربما يكون هذا التراخي من قبل اللوبي الصهيوني نتيجة لفتور العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وأيضا من عوامل تغير الموقف الشعبي التركي تراجع العلمانية داخل تركيا، ومن مظاهر ذلك عودة غالبية الشعب التركي إلى عاداته وتقاليده، وانتخابه لحكومة ذات جذور إسلامية لمرتين على التوالي ومن أهم مظاهر تراجع العلمانية في تركيا قبول حزب الشعب العلماني حزب أتاتورك في عضويته نساء محجبات في محاولة منه جلب أصوات الشعب التركي لصالحه في الانتخابات، وهذا يعد مؤشراً مهماً على تراجع الأفكار العلمانية داخل تركيا.

5.1.5 تحسن العلاقات التركية العربية:

كانت الخلافات التركية – العربية والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بالخيانة هي أحد أهم أسباب إقامة علاقات وتعاون استراتيجي بين تركيا وإسرائيل، فكل من تركيا وإسرائيل كانت ترى في الآخر شريكاً استراتيجياً وهاماً لمواجهة التهديدات العربية.

لكن لتغير الظروف الدولية والداخلية تحول العداء التركـي– العربـي إلـى تحالف في بعض القضايا، حيث تحول خلافها مع سوريا الذي كاد أن يتحـول إلـى حرب 1998م إلى علاقات جيدة فيما بعد بسبب الأوضاع في العـراق وفلـسطين ولوصول تيار إسلامي لسدة الرئاسة في تركيا، ولمحاولة تركيا تحسين علاقاتها مع كافة الدول العربية والإسلامية لتغير نظرتها لدورها في المنطقة مما جعلهـا أكثـر قربا من العرب لتكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف خاصة في ظل دورها كوسيط في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط على المسارين الفلسطيني – الإسرائيلي والسوري – الإسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر أنه من بوادر التقارب التركي – العربـي – الإسـلامي انتخاب البروفيسور التركي (أكمل الدين إحسان أوغلو) أمين عام لمنظمة المـؤتمر الإسلامي في كانون الثاني 2005م، وهو أول تركي يتولى أمانـة المنظمـة منـذ تأسيسها في العام 1969م، ويأتي انتخابه بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا ومبادرته لتعزيز أفق التعـاون بـين تركيـا والـدول الإسلامية بشكل عام والعرب بشكل خاص الأمر الذي قابله رغبة عربية إسلامية في السياق نفسه، وكان ذلك من خلال تصويت العرب لصالح انتخاب أوغلو.

إن التقارب الكبير بين تركيا وإسرائيل في حقبة التسعينيات كان يحركه دافع وجود عدو مشترك وهو سوريا، لكن بعد توقف سوريا عن دعـم حـزب العمـال الكردستاني المعادي لتركيا وامتناعها عن إيواء زعمائه ومقاتليه بعد الأزمـة بـين تركيا وسوريا 1998م، فمنذ ذلك الوقت تحول هذا العداء إلى تقـارب بـين أنقـرة ودمشق وأيضا إلى تعاون سياسي واقتصادي توجته زيارة تاريخية قام بها الـرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في كانون الثاني 2004م ومن ثم زيارة قام بها رئـيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لدمشق في كـانون أول 2004م. (بيرانـد، 2004، ص 646).

ويبدو أن هناك إصراراً تركياً سورياً لتعزيز العلاقات بين البلدين وتطويرها لتبلغ مستوى متقدم لم تشهده من قبل، ويأتي ذلك في رد الرئيس الـسوري بـشار الأسد على سؤال له أثناء زيارته لتركيا 2004م حول قلق إسرائيل مـن العلاقـات

التركية – الإسرائيلية بقوله: " لا يهمنا إذا ما كانت إسرائيل قلقة من علاقاتنا. هـذا يعني أن إسرائيل، ولا يمكن أن يؤثر ولا بأي شكل على علاقات تركيا وسوريا. لو أن إسرائيل كانت في وضع المؤثر على هذه العلاقات، لم تكن علاقاتنا على الوضع الذي هي عليه الآن. بالطبع إن دولا كثيرة وفي مقدمتها إسرائيل غير مرتاحة مـن التطور في علاقاتنا. لكن كما سوريا كذلك تركيا وصلتا إلى وضع يظهر إرادتهمـا وتصميمهما لإيصال العلاقات إلى هذا المستوى ". وقد أكد الرئيس السوري تلاشـي شكوك وتخوف كل من الطرفين بالآخر. (بيراند، 2004، ص 212).

وقد أعرب وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك في 27 نيسان 2009 م عن قلق إسرائيل من المناورات العسكرية غير المسبوقة بين تركيا وسوريا، وقال باراك للصحفيين: "نرى اليوم مناورات سورية تركية وهي بالتأكيد تطـور مثيـر للقلـق، ولكني أعتقد أن العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل وتركيا ستتغلب حتى على حاجة تركيا للمشاركة في مثل هذه المناورات". وكانت أنقرة قد أعلنـت فـي 26 نيـسان 2009 م أنها ستجري أول مناورات لها مع سوريا في نفس الأسبوع باستخدام قوات برية في منطقة حدودية هي أساس صراع مـستمر منـذ 25 عامـا بـين تركيـا والمتمردين الأكراد الانفصاليين.

وللمرة الأولى تتخذ العلاقات الثنائية بعدا عسكريا مباشرا بـين المؤسـستين العسكريتين في البلدين. ونظرا لأن المؤسسة العسكرية في تركيا هي التي تتخذ مثل هذه القرارات فإن إقامة المناورات العسكرية، دليل على أن إقامة علاقات ممتازة مع سوريا يحظى بإجماع داخل تركيـا، ولـيس مقتـصرا علـى رغبـات ونـوازع «إيديولوجية» داخل حزب العدالة والتنمية، وإن الانتقال إلى هـذا المـستوى مـن التعاون الثنائي يعكس استقلالية تركيا في سياستها الخارجيـة، وإيـلاء مـصالحها الوطنية أولوية على أي أمر آخر. ويزداد معنى هذه الاستقلالية عنـدما نـذكر أن تركيا عضو في حلف شمالي الأطلسي.

ولكن الأهم من ذلك أن القلق الإسرائيلي ناتج من أن العلاقـات التركيـة - الإسرائيلية عسكرية في جوهرها، وقيام مناورات تركية سورية عسكرية مـشتركة هو اختراق سوري هائل للدائرة العسكرية من العلاقات الإسرائيلية مع تركيا.

وللقناعة التركية من عدم نجاعة التعاون الوثيق مع إسرائيل خاصة في ظـل عدم تحقيق أهدافها من وراء هذا التحالف وأهمها الحـصول علـى تأييـد اللـوبي الصهيوني للضغط على الكونجرس الأمريكي لتأييد تركيا في بعض القـضايا منهـا استئصال حزب العمال الكردستاني من شمال العراق الذي لاقى معارضة أمريكيـة خاصة في ظل العلاقات الأمريكية - الكردية الوثيقة في العراق، وعـدم انـضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، التغلغل الإسرائيلي في شمال العـراق ومـساندة الأكـراد للاعتماد على أنفسهم للانفصال، وفشل بعض برامج تحديث الأسلحة المسؤولة عنها شركات إسرائيلية، كل هذه الأمور دعت تركيا لإعادة حساباتها في العلاقات مع كل من العرب وإسرائيل والنظر إلى العرب كشريك حقيقي ومهم فـي المنطقـة يلبـي مصالحها اقتصاديا وسياسيا.

2.5 **التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي:**

وكما ذكر سابقا فإن التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي أقل بكثير ممـا تواجه الجانب التركي وهذا يعود لعدم وجود معارضة داخلية فـي إسـرائيل لتلـك العلاقات أو معارضة من حلفائها أو أصدقائها بل على العكس من ذلك فهـي تلقـى الدعم والتأييد لاستمرار وتطوير العلاقات من مختلف الأطراف ذات العلاقة لما في ذلك من تحقيق لمصلحة إسرائيل خاصة في ظل الحصار المفـروض عليهـا مـن العرب سابقا.

ويمكن أن نجمل التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي إلى ما يلي:

1.2.5 **العلاقات مع الدول التي لها خلافات مع تركيا مثل (اليونان، أرمينيا):**

قد تتعرض العلاقات الإسرائيلية مع كل من اليونان وأرمينيا لبعض الفتـور نتيجة لقيام إسرائيل بتزويد الجانب التركي بأسلحة متطورة وأنظمة دفاعيـة عاليـة الدقة خاصة في ظل العلاقات المتأرجحة لتلك الدول مع تركيا وفقا للظروف حـول جزيرة قبرص محل النزاع بين تركيا واليونان، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات الإسرائيلية في قبرص التركية الأمر الذي يؤدي إلى تنميتها وازدهارها مما قد يؤدي مستقبلا إلى صعوبة توحيد الجزيرة (القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين)؛ نظراً

لاستغناء كل طرف عن الآخر وبالطبع إسرائيل تهدف من وراء تلك الاستثمارات طلب ود تركيا، لقد أوقفت أنقرة تعاونها العسكري مع إسرائيل في منتصف الستينيات لحظة وقفت الأخيرة مع اليونانيين ضد الأتراك في المسألة القبرصية. (نور الدين، 2005).

وإظهار إسرائيل القدرة على جعل ساحة مناورتها مفتوحة فيما يخص المسائل الأمنية، فبينما كانت تجري مباحثات تعاون أمنية مع تركيا من جهة، اقترحت على قبرص اليونانية في الوقت نفسه بيع ناقلات جنود مصحفة وطائرات تجسس تعمل بالتحكم عن بعد وأنظمة اتصالات اليكترونية، وما يجب ذكره أن إسرائيل هي ثالث دولة مهمة في تأمين الأسلحة لقبرص اليونانية بعد روسيا وفرنسا، بالإضافة إلى تأكيد الرئيس الإسرائيلي السابق عايزر وايزمن أثناء زيارته إلى قبرص اليونانية في العام 1998م إن علاقة التعاون الاستراتيجي التركية – الإسرائيلية، لا تحمل أي صفة مضادة للنظام اليوناني، ولا تحمل إسرائيل أي أعباء خاصة. (أوغلو، 2004، ص 52).

بالإضافة إلى ما سبق هناك الخلافات التي تظهر بين اللوبي الصهيوني واللوبيين اليوناني والأرمني حيث يقف اللوبي الصهيوني في مواجهة الأرمن واليونانيين في حال حاولوا استصدار أي قرار يدين تركيا من قبل الكونغرس الأمريكي، فهذه المواقف قد تؤدي إلى فتور في علاقات إسرائيل مع تلك الدول لكنها لا تشكل عائقا حقيقيا في هذا الاتجاه خاصة في ظل العلاقات المتواضعة بين إسرائيل وتلك الدول.

2.2.5 محاولة بعض المتطرفين اليهود الاعتراف بإبادة الأرمن والإطاحة بحزب العدالة والتنمية:

وافق الكنيست الإسرائيلي الخميس 27 آذار 2008م على إدراج موضوع المجازر الأرمينية في تركيا عام 1915م على جدول أعماله بهدف مناقشة اتخاذ قرار باعتبارها مجازر عرقية جاءت الموافقة بناء على اقتراح حاييم أورون زعيم حزب ميريتز اليساري دون أي اعتراض من الحكومة التي مثلها في الجلسة وزير

الزراعة شالوم سيمحون، وقد وصف سيمحون الموضوع بالمهم جداً بالنسبة للشعب اليهودي، وقال: "إن إسرائيل لا تريد أن تكون طرفاً فـي هـذه الأزمـة الـسياسية الحساسة بين تركيا وأرمينيا"، ودعا صاحب الاقتراح أورون الكنيست لإقرار قانون يعترف بهذه المجازر، كما فعل البرلمان الفرنسي عام 2006م وأشارت المـصادر الدبلوماسية إلى أهمية موقف إسرائيل التي تلعب دوراً مهمـاً مـن خـلال اللـوبي اليهودي في أمريكا للتصدي لمساعي الأرمن لتمرير قانون خاص بالمجـازر فـي الكونجرس الأمريكي، واعتبرت التطور الأخير مهماً جداً. كما أثـارت استـضافة زعيم حماس خالد مشعل في أنقرة في فبراير/شباط 2006م ردود فعل عنيفة جـداً لدى اللوبي اليهودي في أمريكا، واشترط على أنقرة الابتعاد عن حمـاس وسـوريا وإيران وتطوير العلاقات مع تل أبيب لضمان استمرار دعمه ودعم واشنطن لحكومة أردوغان في مجمل سياساتها الداخلية والخارجية. (محلي، 2008).

وقد شهدت العلاقات بين البلدين توتراً إثر الانتقادات التي وجهها أردوغـان إلى إسرائيل بسبب حربها على غزة في كانون الأول 2008م التـي اسـتمرت 22 يوما وأدت إلى سقوط الآلاف الشهداء والجرحى الفلسطينيين وتدمير البنية التحتيـة لغزة بالكامل، والمشادة التي وقعت بينه وبين الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز في ندوة في الملتقى الاقتصادي الدولي في دافوس في كانون الثاني الماضي، على خلفية انتقاد الأول الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وانسحابه من الندوة، الأمر الـذي دفع تصريحات قائد القوات البرية المركزية الجنرال آفـي مزراحـي حيـث دعـا أردوغان " للنظر في المرآة "، متهماً تركيا بارتكاب مجازر بحق الأرمـن وقمـع الأكراد وباحتلال شمال جزيرة قبرص، مما أدى لنشوب توتر بين الدولتين وخاصة المؤسستين العسكرية في البلدين، الأمر الذي دفع رئـيس الأركـان فـي الجـيش الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي إلى تقديم اعتذار لنظيره التركي.

والأهم من ذلك ما نشرته وسائل الإعلام التركية في كـانون الأول 2008م عن أن التحقيق في قضية منظمة أرغنيكون القومية المتطرفة يؤكـد دور الموسـاد الإسرائيلي في دعم محاولة الانقلاب التي قامت المنظمة بالتخطيط لهـا للإطاحـة بحزب العدالة والتنمية، وقد أثبتت التحقيقات أن هدف المنظمة اغتيال رئيس الوزراء

التركي وزعيم الحزب رجب طيب أردوغان للإطاحة بالحكومة وأن العقل المـدبر لهذه العملية الحاخام اليهودي تيونكاي غيوني وقد هرب إلى كندا في 2004م وأنـه أحد عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن هذه المحاولة الثالثة للانقلاب على الحزب حيث كانت الأولى في العام 2004م، غير أن الأجهـزة الأمنيـة اسـتطاعت إحباطهـا. (البرصان، 2008، ص 18).

خلاصة القول إن التحديات سابقة الذكر أدت إلى تحول في العلاقات التركية الإسرائيلية وربما في المستقبل القريب أو البعيد تؤدي هذه التحولات إلى تغير فـي العلاقات بينهما ولكن يبدو أن إسرائيل مستعدة للتغاضي عـن كـل التـصريحات والتنديد بها في سبيل استمرار العلاقات مع تركيا، لكن على الرغم من جميع ما ذكر تبقى العلاقات التركية الإسرائيلية خاضعة لشبكة معقدة من المصالح المتبادلة بـين الطرفين ولتحالفات دولية خارجة عن سيطرة الطرف التركي خاصة في ظل حاجته للسلاح التي لا يستطيع أي طرف تركي إغفالها في الوقت الحاضر لوقـوع تركيـا تحت حظر الأسلحة الأوروبية والأمريكية عنها بسبب حقوق الإنـسان والقـضيتين الكردية والقبرصية مما يجعل تركيا تخضع للواقعية السياسية في استمرار علاقاتهـا مع إسرائيل على الرغم من التناقضات والتحديات التي تواجـه الطـرفين فتـسليح الجيش التركي حاجة ملحة وأولوية تلتزم بها كافة الأطياف السياسية في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك أن العلاقات التجارية التركية لا يمكن التخلي عنها بين ليلة وضحاها فالتبادل التجاري بين الدولتين يقدر بمليارات الدولارات والتعاون التجاري بين شركات البلدين يقدر بالمليارات أيـضا وتركيـا الآن وفـي ظـل أوضـاعها الاقتصادية الحالية والأزمة العالمية ليست بحاجة إلى انتكاسة جديدة في اقتـصادها، لكن ربما في المستقبل إذا تحسنت العلاقات التركية مع جيرانها وظهرت شـركات تركية عسكرية قادرة على سد حاجات الجيش التركي التسليحية والتكنولوجيـة وإذا انضمت تركيا للاتحاد الأوروبي فإنها ستحصل على الأسلحة والتكنولوجيا والتنميـة والتطور الاقتصادي من أوروبا ولن تكون أيضا بحاجة إلى اللوبي الصهيوني فـي أمريكا؛ لأنها ستكون بمركز قوة في ظل الاتحاد الأوروبي ولـن تحتـاج لتحـسين

صورتها أمام الرأي العام العالمي؛ لأنها ستكون التزمت بشروط القبول في الاتحاد الأوروبي مما سينفي عنها أي تهمة خاصة بحقوق الإنسان وما إلى ذلك.

3.5 مستقبل العلاقات بين الدولتين

إن مسألة التنبؤ بالمستقبل و توقع السيناريوهات المستقبلية هو أمر من الصعوبة بمكان، وغالباً ما يكون مصحوباً بحالة من عدم اليقين، لكن - وعلى الرغم من ذلك – فسيتم طرح عدد من السيناريوهات والتحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات بين البلدين من خلال مناقشة كافة المتغيرات والظروف التي ستؤدي إلى نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق أو حدوث توتر في العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة.

بالنسبة للفرضية الرئيسة التي طرحتها الدراسة القاضية أن هناك علاقات بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية وبين تهديد الأمن والاستقرار المنطقة العربية. لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، فلقد تبين من خلال الدراسة كيف أن تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية أدى إلى تهديد أمن واستقرار المنطقة العربية (سوريا، العراق، إيران) من خلال إبراز أهمية استخدام الأجواء التركية نتيجة للتحالف بضرب المفاعل النووي العراقي 1982م وموقع دير الزور السوري 2007م، بالإضافة لاستفادة إسرائيل من التحالف لمعرفة حيثيات المواقع العسكرية في كلا البلدين وضربهما بدقة وسرعة عالية نتيجة لاعتياد الطيارين الاسرائيلين على أجواء المنطقة بسبب المناورات المشتركة مع تركيا، بالإضافة إلى بيان ظروف تهديد الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل والواسع (العسكري، السياسي، التنموي، الغذائي، المائي).

ولقد تم أيضا إثبات صحة الفرضية الفرعية الأخرى القاضية بان هنالك أثر للعلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية وعلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط. عن طريق كيف أن تدني العلاقات التركية الإسرائيلية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا منذ العام 2002م أدى إلى ظهور تحسن في العلاقات التركية - الفلسطينية وكان ذلك بتنامي الدعم الرسمي والشعبي

لتركيا للفلسطينيين في مختلف المحافل الدولية سواء أكان ذلك الدعم سياسيا أم ماديا، وما حدث مؤخراً في منتدى دافوس كانون الثاني 2009م بانسحاب أردوغـان مـن الجلسة لعدم إعطائه وقتا كافيا لإبداء وطرح وجهة النظر الفلسطينية والتركية وشرح معاناة الفلسطينيين من الأحداث الأخيرة، وموقف المسؤولين الأتراك من أحداث غزة الأخيرة في كانون الأول 2009م خير دليل على ذلك، واثبات كيف أن تركيا حاولت نتيجة لعلاقاتها المتطورة مع إسرائيل الضغط على سوريا بمـسألة حـزب العمـال الكردستاني والانكشاف الأمني السوري من اتجاهها، للضغط على سـوريا لتقـديم تنازلات لإسرائيل في مفاوضات السلام بين البلدين، وكيـف أن عمليـة التـسوية السياسية في الشرق الأوسط أدت إلى تحسن وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية بشكل ملحوظ واتسامها منذ قيام عملية التـسوية بالعلنيـة والديناميـة، وكيـف أن العلاقات التركية – الإسرائيلية أدت إلى لعب تركيا دور مهم في إعـادة الطـرفين السوري والإسرائيلي إلى المفاوضات غير مباشرة بوساطة تركية بعد انقطـاع دام ثلاثة عشر عاما.

وفي ضوء ما تم الوصول إليه من نتائج سيصار لتقسيم هذا الفصل إلى:

4.5 سيناريو نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق:

يمكن للعلاقات التركية – الإسرائيلية أن تنمو وتزدهر وتطور إلـى تحـالف وثيق خاصة بعد التوترات الأخيرة، إذا تم تعميق وزيادة حدة الخلافات التركيـة – العربية، فإذا تحول الاتفاق التركي – السوري الآن إلى خلاف بينهما كما في عـام 1998م فإن هذا سيؤدي قطعا لتقارب تركي – إسرائيلي خاصة إذا اختلف الطرفان حول تسوية الأزمة العراقية بشكل عام والكردية بشكل خاص، وإذا مـا تـم تجـدد المطالبات السورية بإقليم الاسكندرونة (هاتاي)، أما بالنسبة للعراق فـإن اعتـداءات حزب العمال الكردستاني على تركيا انطلاقا من الأراضي العراقية سـيؤدي إلـى ظهور توتر بين أكراد العراق أصحاب التمثيل الرئاسي في بغـداد وتركيـا التـي ستحاول الرد على الهجمات من خلال التوغل الواسع في شـمال العـراق وعـدم الاكتفاء فقط بالغارات الجوية الأمر الذي سيؤدي إلى اصطدام الجيش التركي بأكراد

العراق، الأمر الذي سيعتبره العراق تعدياً على سيادته وانتهاك لسلطته وأراضـيه، وقد ينشأ عنه نزاع عسكري خاصة بعد خروج القوات الأمريكية من العراق، وربما يكون هناك دعم إيراني لشيعة العراق على التصعيد مع تركيا إذا احتـدم الـصراع والتنافس بين البلدين على زعامة المنطقة لإشغال تركيا بأمور أخرى، وربما يتحول التقارب التركي – العربي لعكس ذلك إذا ما تم الإطاحة بحزب العدالة والتنمية مـن قبل المؤسسة العسكرية في تركيا، وظهور حكومة علمانية جديدة تنظر بعين الـشك والريبة مع العرب وتسعى للتقارب مع الغرب وإسرائيل فتحـاول هـذه الحكومـة استعداء العرب من أجل طلب رضا العرب وإسرائيل.

بالإضافة إلى إمكانية ممارسة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على تركيا لتصويب وتحسين علاقاتها، وأوضاعها مع إسرائيل والتهديـد بتخفيض المساعدات الاقتصادية لتركيا خاصة أن تركيا تمـر بأوضـاع اقتـصادية صعبة في ظل الأزمة المالية العالمية، وأيضا إمكانية تلـويح اللـوبي الـصهيوني بالضغط على الكونجرس الأمريكي للاعتراف بإبادة الأرمن 1915م أو دعم اليونان وأرمينيا في خلافاتها مع تركيا، أو التلويح بالمساعدة على انضمام تركيـا للاتحـاد الأوروبي في حال تحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية.

بالإضافة لأهمية المصالح التركية مع إسرائيل بحصولها على الأسـلحة دون الحاجة لمراعاة حقوق الأقليات، ولضخامة المشاريع الاقتـصادية بـين الـشركات التركية والإسرائيلية ولأهمية جذب السياح الإسرائيليين لتركيا لما لذلك مـن تـأثير إيجابي على الاقتصاد التركي، حيث لا يمكن لأي حكومة تركيا مهما كانت شعبيتها أن تهمل الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

وجود مجموعة يهودية تركية في تركيا وإسرائيل حيث يقدر عـدد اليهـود داخل تركيا 30.000 ألف نسمة يتمركزون في إسطنبول ويتمتعون بنفوذ كبير داخل البلاد يتجاوز عددهم بسب ثرائهم وموقعه البارز في الحياة والتجـارة منـذ عهـد الإمبراطورية العثمانية، ويقدر عدد اليهود الأتراك في إسرائيل بـ 130.000 ألف نسمة غالبيتهم هاجروا في الخمسينيات والستينيات مما يجعلهم مرتبطين بصلة وثيقة

مع وطنهم الأم الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى توثيق العلاقات بين الطرفين. (نوري، 2000، ص 73 – 74).

إعادة تركيا ترتيب أولوياتها خاصة في ضـوء طرحهـا كنمـوذج للعـالم الإسلامي، وزيارة الرئيس الأمريكي لتركيا واختياره لها؛ لتكـون المكـان الـذي يخاطب منه أوباما المسلمين لأول مرة في نيسان 2009 تعني مدى أهميـة تركيـا لأمريكا وأن أمريكا لن تستغني عن حليفتها الرئيسة في المنطقة وستـسعى لتوثيـق علاقات حلفائها التقليدين (تركيا، إسرائيل) في المنطقة، ولا شك في أن اختيار أوباما زيارة تركيا هو اختيار مدروس بدقة، بوصفها تشكل النموذج الأبرز بالنـسبة إلـى إدارته، نظراً لتنامي الدور الإقليمي والدولي لتركيا، ولمقوماتها وقـدراتها الذاتيـة ولموقعها الجيو- استراتيجي، وإمكانيات تجاوبها مع النهج الأميركي الجديد، الأمـر الذي مكّنها من أن تتفوق على دول إسلامية أخرى، لتكون الدولة الإسلامية الأولـى التي يخاطب منها أوباما بلدان وشعوب العالم الإسلامي، والتفوق التركـي مـرتبط بحوار المصالح، وليس بحوار الأديان فقط، فتركيا بلد يتمتع بالعضوية الكاملة فـي حلف شمال الأطلسي، والبلد الإسلامي الوحيد الذي أرسل قوات إلى أفغانستان ضمن قوات الحلف، والأهم هو نجاح حزب العدالة والتنمية الحاكم فيها، من الملائمة بـين جذوره الإسلامية والنظام العلمـاني ومتطلبـات الممارسـة الديمقراطيـة والإدارة الحكيمة، إلى جانب مقدرته على تجاوز أزمات سياسية واقتصادية هزت تركيا فـي العقود السابقة، وتمكنه من تسجيل معدلات نمو مرتفعة قبل أن تعصف بالاقتـصاد التركي الأزمة المالية العالمية أسوة بسواه من اقتصاديات العالم. ويبقى أن أهم مـا أشار إليه الرئيس أوباما خلال زيارته لتركيا هو البحث عن لغة المصالح المشتركة. وهي لغة لا تتعلق بحوار الأديان والثقافات ولا بتحالف الحضارات، بـل بحيـازة تركيا على مواصفات الشريك الكامل للولايات المتحدة الأميركية، سواء مـن جهـة تركيبة نظامها أم من جهة علاقاتها الإقليمية والدولية وتركيبتها التاريخية المتعـددة، لذلك اختارها كي يعلن منها مبادئ سياسته والأهداف التي يعمل من أجلها، فتحـدث عن مسائل معقدة مربكة، بدقةٍ ودبلوماسيةٍ عاليةٍ، مثل مسألة العلاقات الحساسة مـع الأرمن والعلاقات الأميركية التركية بوصفها نموذج شراكة مع العـالم الإسـلامي

بمجمله، ويمكن إغراء تركيا عن طريق إعطائها دوراً بارزاً فـي ظـل منظومـة سياسية أمريكية جديدة للمنطقة ربما ستعلن عنها في إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتساعد تركيا الغرب في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد؛ لما تتمتع به تركيـا من احترام في العالم الإسلامي بالإضافة لكونها دولة سنية تشترك في مـذهبها مـع الغالبية العظمى من المسلمين، ولتمتعها بقبول العرب على العكس من إيران التـي ينظر لها بالشك والريبة في المنطقة، وربما يفسر هذا اختيار اوباما لتركيـا لتكـون المنبر الذي يخاطب منه العالم الإسلامي، لتصحيح العلاقات بين الطرفين (الأمريكي – الإسلامي) على أساس الاحترام والمصالح المتبادلة.

ويرى بعض الخبراء أن رد فعل أردوغان الأخير بسبب أحداث غزة يـشير إلى عدم اتجاه تركيا نحو قطع علاقاتها مع إسرائيل، فقد صرح أن غضبه في جلسة منتدى دافوس في شباط 2009م بسويسرا ليس موجها ضد إسرائيل أو رئيسها إنمـا موجه ضد رئيس اللجنة الذي لم يتيح لأردوغان فترة زمنية كافية لإبداء رأيه، وقال: " أنا لم اقصد إطلاقا شعب إسرائيل أو الرئيس بيريز أو الشعب اليهودي... إنني قائد صرح بوضوح بأن معاداة السامية جريمة في حق الإنسانية "، وإنما كان رد فعلـه في إطار محاولته إرضاء الرأي العام التركي الإسلامي دون الخصومة مع إسرائيل، ويأتي هذا في إطار سياسة يتبعها أردوغان منذ توليه للسلطة فهو يحـاول الحفـاظ على توازن مواقفه بما يخدم اقتصاده ويرضي المؤسسة العـسكرية ومـا يرضـي ناخبيه وهكذا واصل ببراعة السير على خطه الرفيع. (فريدمان، 2009، ص 129 – 133).

5.5 سيناريو توتر العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة:

يمكن أن تتوتر العلاقات التركية – الإسرائيلية وتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة في حال تم تقارب بين تركيا والدول العربية بسبب الهمجية الإسرائيلية فـي مواجهة انتفاضة الأقصى عام 2000م، وتولي حزب ذي جذور إسلامية للسلطة في تركيا 2002م، والعدوان الإسرائيلي على لبنان تموز 2006م، والعدوان الإسرائيلي على غزة كانون الثاني 2008م، ولتلاقي مصالحهما نتيجة للغزو الأمريكي للعـراق

2003م الذي يهدد وحدة وتماسك العراق الأمر الذي يهدد أمن واستقرار الدول المحيطة فيه ومن ضمنها تركيا وبعض الدول العربية المجاورة للعراق، بالإضافة لمصلحة كل من تركيا وسوريا بعدم إقامة دولة كردية مستقلة على حدودهم الجغرافية. هذا التلاقي في المصالح يؤدي إلى تقارب الآراء وتنسيق المواقف فيما بين تركيا والدول العربية الأخرى، بالإضافة لمعارضة كل من تركيا والعرب على التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق وتدعمهم العسكري والتقني للأكراد مما يهدد أمن واستقرار دول الجوار الجغرافي ويجعلها عرضة لتصنت الموساد الإسرائيلي، منافسة الشركات الإسرائيلية للشركات التركية لإعادة اعمار العراق الأمر الذي ترى فيه تركيا تعدياً على مجالها الحيوي والاقتصادي الذي يشكل فرصة مناسبة أمام شركاتها للاستثمار، والربح فنافستهم الشركات الإسرائيلية على ذلك خاصة في شمال العراق.

عدم استفادة تركيا من التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية بشكل ملموس نتيجة لتباطؤ الإسرائيليين في تحديث معدات الجيش التركي،فقد قررت مؤسسة التصنيع العسكري التركية تجميد مشروع تحديث الدبابات التركية طراز ام 60 والذي كانت قد تولته شركة (اي ام اي) الإسرائيلية، وذكرت صحيفة ميلليت التركية الصادرة في 8 كانون الثاني 2005 أن أزمة جديدة ظهرت بين تركيا وإسرائيل بشأن مشروع تحديث الدبابات التركية في أعقاب تجميد تركيا هذا المشروع بسبب عدم وفاء الشركة الإسرائيلية بتعهداتها للالتزام بالموعد المحدد لإنتاج أول نموذج من الطراز الجديد لهذه الدبابات وكانت الشركة الإسرائيلية قد تعهدت بالانتهاء من الإنتاج والبدء في التجارب خلال الصيف الماضي، وأضافت الصحيفة أن شركة اي ام اي الإسرائيلية فازت بالمشروع قبل ثلاثة أعوام وهو مشروع بقيمة 655 مليون دولار.

تلقي تركيا لعدة ضربات من الغرب، أدت إلى خذلانها مثل رفض انضمامها للاتحاد الأوروبي منذ عقود، وقوف الغرب لصالح اليونان وأرمينيا في خلافاتها مع تركيا، وعدم تصويت الغرب لصالح تركيا في القضية القبرصية عام 1965م، الأمر الذي شكل بداية صحوة لتركيا ومحاولة منها الاقتراب من الشرق، بالاتجاه نحو تعزيز علاقاتها مع العالم الإسلامي في شتى المجالات وخاصة العرب.

اشتراك تركيا مع الدول العربية في المذهب السني في ظل انتشار الصراع المذهبي في المنطقة الأمر الذي يعني توحد الصف العربي مع الصف التركي للحفاظ على مصالحهم في مواجهة التيارات الأخرى الساعية؛ لبسط نفوذها على المنطقة وبسط إستراتيجيتها عليها بما يحقق مصالحها.

إجادة العرب التعامل مع تركيا بموقف موحد وليس بشكل منفرد (بناء سياسة عربية جديدة تجاه تركيا) من أجل أن يقدموا لتركيا البديل عن إسرائيل خاصة في المجال الاقتصادي من خلال إقامة استثمارات عربية (خليجية) داخل تركيا الأمر الذي سيعود بالفائدة على الطرفين وسحب الأموال العربية من البنوك الأوروبية والأمريكية، ووضعها في البنوك العربية والتركية بدلا من ذهاب فوائد هذه الأموال لدعم التسليح في إسرائيل، وتشجيع السياحة العربية لتركيا، وإعطاء النفط العربي لتركيا بأسعار تفضيلية وتفعيل التبادل التجاري بين البلدين وبالمقابل توفر تركيا المياه للدول العربية التي تعاني شحاً في مواردها المائية، فإذا تم ترابط المصالح بينهما فلن تستطيع المؤسسات العلمانية ولا غيرها إحباط هذا التعاون، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية في تركيا وتردي مستوى المعيشة فيه.

حل كافة الخلافات التركية – العربية وتحسين الصورة النمطية المحفورة في ذهن كل طرف للآخر، وأهمها الكف عن تبادل الاتهامات بالخيانة أثناء الحرب العالمية الأولى، تسوية الخلافات المائية بين كل من تركيا وسوريا والعراق وفق القانون الدولي بهذا الشأن، بالإضافة إلى اعتراف العرب بدولة القبارصة الأتراك الأمر الذي سيترك أثرا جيدا في نفوس الأتراك، وحشد الدعم لها للحصول على اعتراف بها من كافة الدول الاسلامية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن العلاقات التركية – العربية فورا وبشكل كبير على مختلف المستويات، لما لهذه القضية من اهمية بالغة لدى الحكومة والجيش والشعب التركي. وإقامة الاستثمارات العربية في هذه الجزيرة لعدم السماح لإسرائيل الانفراد في الجزيرة ومغازلة تركيا من خلالها لما لهذه القضية من أهمية قصوى لدى الأتراك.

استغلال وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة وتنفيذ مشاريع اقتصادية في تركيا بواسطته وتقديم المساعدات النفطية والمالية لها من خلاله لتدعيم موقفه

وشعبيته في مواجهة المؤسسات العلمانية، واستغلال الخلافات التركية – الإسرائيلية الأخيرة حول غزة وتصريحات بعض المسؤولين الاسرائيلين التي تتهم تركيا بإبادة الأرمن واضطهاد الأكراد، من اجل إبعاد تركيا عن إسرائيل وتقريبها من العـرب، والمواقف العربية تجاه قضايا المنطقة.

في حال تم تطبيق منظومة جديدة في المنطقة فربما تتحول العلاقات التركية – الإسرائيلية لتنافس وصراع على قيادة المنطقة؛ لأنهما الدولتان المؤهلتـان لـذلك بحكم قربهما من الغرب صاحب المشروع، ولقوتهما العسكرية، ولأنظمتهما السياسية الديمقراطية، والتطور الصناعي مع وجود بعض الفضليات لـصالح تركيـا منهـا المكانة الحضارية والثقافية كجسر للوصل بين الحـضارتين الغربيـة والـشرقية، انتماؤها للمسلمين السنة الغالبية العظمى في المنطقة.

ويبقى الأمر مرهوناً في المستقبل والظروف والمتغيرات السياسية المقبلة هي التي ستقرر مصير العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين سيصل ؟

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

احمد، حسن بكر (2000)، العلاقات العربية التركية بـين الحاضـر والمـستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

ارسلان، أسد (2004)، حاف شمال الأطلسي وموقع تركيـا المـستقبلي، **مجلـة شؤون الأوسط**، عدد 116، ص 119- ص 129.

اوبالانس، ادجار (1998)، الارتباط الإسرائيلي التركي، **مجلة الحـرس الـوطني**، السنة العشرون، العدد 197 ، ص 60 – ص 62.

أوغلو، أحمد داوود (2004)، تركيا والديناميات الأساسية في الـشرق الأوسـط ، **مجلة شؤون الأوسط** ، عدد 114 ، ص 31 – ص 129.

اوغلو، أحمد داوود (2005)، مكانة تركيا في العالم، **مجلة شؤون الأوسط**، عـدد 118 ، ص 141 – ص 153.

أوغلو، إرسين كالايسي (1999)، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمـي والتعاون في الشرق الأوسط : العلاقات العربية-التركية، إلى أيـن؟، **مجلـة المستقبل العربي**، مجلد 242، عدد 21 ، ص 37 – ص 48.

أوغلو، ياشار حجي صالح (2004)، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير ، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 116 ، ص 130 – ص 137.

اوكه، ميم كمـال (1990)، **قـضية فلـسطين مـن الـصهيونية إلـى صـراع الحضارات**، دار نشر العرفان، اسطنبول.

بالا، جانك (2004)، تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قـزوين، **مجلـة شـؤون الأوسط**، عدد 109، ص 78 – ص 97.

البرصان، احمد (2003)، 11 سبتمبر 2001 ومـسؤولية العلـوم الـسياسية فـي الجامعات الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 38، العـدد 154 ، ص 36 – ص 43.

البرصان، احمد (2008)، بعد دعمه منظمة ارغنيكون المتطرفة الموساد الإسرائيلي يسعى لإسقاط حكومة العدالة والتنمية في تركيا، **مجلة المجلة**، العـدد 1505، 14- 20 /12 / 2008، ص 18 – ص 20.

البرصان، احمد (2009)، كسينجر العثمانية الجديدة مهنـدس الـسياسة الخارجيـة التركية، **مجلة المجلة**، العدد 1514، 15- 21 / 2 / 2009 ، ص 30 – ص 32.

بعباع، خالد، (2007)، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية فـي آسـيا الوسـطى، **الدستور الأردنية**، 2007/8/7، العدد 14078.

بنجييكما، أوفرا، واوزكان، جنسر (2003)، **التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم**، مركز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

البنداري، افتكار، 2009. **يهود أمريكا والأتاتوركيون يفتحون النارعلى أردوغان، متوفر عبر:**
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232976588144&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

تشاندرا، جنكيز (1996)، التقارب التركي – الإسرائيلي، **مجلة شـؤون الأوسـط**، ترجمة: غسان رملاوي، عدد 51، ص 33 – ص39.

حنفي، عبد العظيم محمود (2004)، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد 39، العدد 156 ، ص 134 – ص 137.

بيراند، محمد علي، (2004)، العلاقات التركية-السورية، حوار مع الرئيس بـشار الأسد، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 113 ، ص 210 – ص 214.

جريدة الرأي الأردنية، 5 / 1 / 2009. الشعب التركي يدعو لقطع العلاقات مـع إسرائيل.

حيدر، رندة، (2008)، مستقبل العلاقات بين تركيـا والدولـة العبريـة، **النهـار اللبنانية**، 2008/9/4.

خضر، نيرفانا (2004)، **القضية القبرصية، قراءات إستراتيجية،** مركز الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة التاسـعة ، عـدد 3 ، ص 3 – ص 10.

خواجة، محمد (2005)، المثلث العربي – الإيراني – التركي واقع وآفاق، **مجلـة شؤون الأوسط،** عدد 119 ، ص 156 – ص 175.

الدليمي، علي عبد الهادي (1999)، العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، **مجلة الحكمة،** مجلد 2، عدد 6، ص 29 – ص 47.

دياب، أحمد (1999)، الأزمة التركية-الـسورية : المحـددات و القيـود، **مجلـة السياسة الدولية،** مجلد 35، عدد 135 ، ص 203 – ص 207.

الرشدان، عبد الفتاح (1998)، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيـر،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الرشدان، عبد الفتاح علي (1998)، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة العلوم الاجتماعية،** مجلد 26، عدد 3 ، ص 21 – ص 50.

الرشدان، عبد الفتاح علي (2001)، التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل، **مجلة شؤون عربية،** عدد 106 ، ص 124 – ص 141.

الرشيد، علي، (2005)، التطبيع مكافأة المحتل بعد اندحاره عن غـزة!، **صـحيفة الشرق القطرية** 2005/9/5.

روبنس، فيليب (1993)، **تركيا والشرق الأوسط،** ترجمة : ميخائيل نجم، الطبعـة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث.

رينولدز، بول، **تحليل: آمال السياسة الأمريكية في تركيا أوروبية،** متوفر عبـر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4096000/4096851.stm

السبعاوي، عوني عبد الرحمن (1997)، **إسـرائيل ومـشاريع الميـاه التركيـة : مستقبل الجوار المائي العربـي،** مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

سرور، عبد الناصر محمد (2008)، **التعاون (الإسرائيلي التركي) السياسة المائية خلال عقد التسعينات،** مجلد 16، عدد 1، ص 187 – 209.

السمان، احمد (2005)، **مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسـرائيلي والاتحاد الأوروبي،** مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسـات الـسياسية والإستراتيجية.

سويد، ياسين (1998)، إستراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي، **مجلة شؤون الأوسط،** مجلد 7، عدد 70 ، ص 101 – ص 110.

السيد، محمود وهيب (1998)، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات: أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة، **مجلة المستقبل العربي،** مجلد 21، عدد 231 ، ص 59 – ص 85.

شحاتة، دينا (2004)، الديمقراطية المحافظة: هل يصلح "النموذج التركـي لـدول الشرق الأوسط الكبير"، **ملف الأهرام الاستراتيجي،** الـسنة العاشـرة، العـدد 111، ص 25 – ص 26.

الشرقاوي، يسرا (2008)، تركيا – أمريكا سياسة خارجية بملامح جديـدة، **مجلـة السياسة الدولية،** المجلد 43، العدد 171 ، ص 108 – ص 111.

شـقير، شـفيق، الجزيـرة نـت، (2002). **النظـام التركـي،** متـوفر عبـر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C20026FE-193A-4810-9BBD-76E357F9BE02.htm

شعبان، عبد الحسين، (2006)، **القضية الكردية.. استحقاقات التجربـة،** متـوفر عبـــر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/765E9E75-3CAE-47FB-9DA6-953CED4DE588.htm

صالح، عبد ا ، (2004)، العلاقات الأمريكية التركية إلى أين؟، **مجلة العصر،** 25 / 9 / 2004 ، ص 12 – ص 17.

صحيفة البعث السورية، 18 / 2 / 2009. أوباما أجرى محادثتين مثمـرتين مـع غول وأردوغان،

صحيفة القدس العربي، 23 / 2 / 2008. أزمة دبلوماسية حـادة بـين إسـرائيل وتركيا بسبب انتقاد اردوغان لسياسة تل أبيب.

صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 18 /2/ 2006، أنقرة تأسف لتصريحات مسئول إسرائيلي قارن فيها بين حماس وجماعة أوجلان، العدد 9944.
صحيفة الفرات السورية، 24 / 6 / 2006. صحيفة تركية تكشف إنشاء إسـرائيل معسكر تدريب على السلاح في شمال العراق**.**
صحيفة الرياض السعودية، 9/ 1 / 2005**،** تركيا تتجه إلى إلغاء عقـد مـشروع تحديث دبابات مع شركة إسرائيلية العدد 13348**.**
صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 5 / 10/ 2005، تركيا والاتحاد الأوروبي في حفل انطلاق المفاوضات: يوم تاريخي يستحق كـل الـشقاء خـلال الفتـرة الماضية، العدد 9808.
صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 10 /4 / 2008، رئيس المفوضية الأوروبيـة يحذر من حظر حزب العدالة والتنمية التركي، العدد 10726**.**
صحيفة الشرق الأوسط، 4/ 11/ 2002، حزب العدالة والتنمية الإسـلامي يعلـن الفوز بالعدد الأكبر من مقاعد البرلمان التركي الجديد، العدد 8742**.**
صحيفة الشرق الأوسـط، 4 / 2 / 2009. مساعدو أولمرت وأردوغان يحـاولون تهدئة الأجواء بين تركيا وإسرائيل.
الصلابي، علي محمد (2004)، **الدولة العثمانيـة عوامـل النهـوض وأسـباب السقوط،** دار الفجر للتراث، القاهرة.
الطويل، رواء زكي، (2005)، العلاقات الاقتصادية التركية – الـسورية 1980 – 1998، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 119 ، ص 103 – ص 111.
عبد السلام، محمد (2004)، قضايا التسلح في جيوش الدول العربية، **مجلة شؤون الأوسط،** ص 45 – ص 63.
عبد العزيز، أشرف (2008)، 12 عاما على الشراكة الاورو- متوسـطية، **مجلـة دراسات شرق أوسطية،** العدد 45 ، ص 38 – ص 43.
عبد القادر، محمد (2004)، الثابت و المتغير في العلاقات التركيـة الإسـرائيلية، **مختارات إسرائيلية**، مجلد 10، عدد 115، ص 139 – ص 141

عبد القادر، محمد 2007. **العدالة والتنمية انقلاب أبيض في تركيا**، متوفر عبـر:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178724223690&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

عبد الكريم، إبراهيم (2004)، إسرائيل ومسالة التسلح في المنطقة، **مجلة شـؤون الأوسط**، ص 87 – ص 109.

العزاوي، همام محمد (2004)، المسألة الكردية في العلاقـات العراقيـة-التركيـة وأثرها في الأمن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية**، عدد 120 ، ص 200 – ص 224.

العزاوي، وصال نجيب (1998)، **أبعاد التعاون العسكري التركـي الإسـرائيلي – دراسة في الدوافع والأهداف**، مركز الدراسات الدولية، العدد 5.

عطية، محمد، تقرير استراتيجي يؤكد اتفاق مصر وتركيا وإسرائيل على مـشروع لتطوير النسيج والغذاء بمنحة أوروبية، **صـحيفة الدسـتور المـصرية**، 11/ 2008/12، العدد 654.

عكاشة، سعيد (2003)، رؤية إسرائيل لعراق ما بعـد صـدام، **مجلـة الـسياسة الدولية**، مجلد 38، العدد 154 ، ص 125 – ص 127.

علي، فكري محمد (2005)، بمناسبة مفاوضـات انـضمام تركيـا إلـى الاتحـاد الأوروبي القرار التاريخي وأثره على العالمين المسيحي والإسـلامي، **مجلـة الحرس الوطني**، ص 44 – ص 47.

عودة، جهاد (2003)، التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 153، مجلد 38 ، ص 322 – ص 334.

عيسى، حامد محمود (2002)، **القضية الكردية فـي تركيـا**، مكتبـة مـدبولي، القاهرة.

الغزالي عبد الحليم، (2003)، وسط أسئلة صعبة وأوراق كثيرة مختلطة : تفجيرات اسطنبول ضربة مفاجئة للتجربة السياسية الجديدة في تركيا، **صحيفة الأهـرام العربي المصرية**، 25 / 11 / 2003، العدد 42722.

غزالي، عبد الحليم، (2003)، قنبلة وولفويتز وأزمة العلاقات الأمريكية التركيـة هل تستجيب أنقرة لمطالب واشنطن بالضغط علي سوريا وإيـران، **صـحيفة الأهرام المصرية**، 24 / 5 / 2003.

غزالي،عبد الحليم، (2004)، إسرائيل تهدد تركيا باللوبي الـصهيوني الأمريكـي، **صحيفة الأهرام العربي المصرية**، 22 / 5 / 2004، العدد 374.

فريدمان، جورج (2009)، ثورة اردوغان ومستقبل الدولة التركية، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 361 ، ص 129 – ص 133.

فوده، محمد رضا (2000)، اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسـرائيلي، **مجلة الدفاع**، مجلد 164، ص 57 – ص 61.

فوده، محمد رضا (1997)، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، **مجلـة الـدفاع**، عدد 136 ، ص 57 – ص 60.

جريدة السبيل الأردنية، 25 / 5 / 2005، في ظل تقارب تركي عربي تركيا تلغي عقودا بمليارات الدولارات مع الكيان الصهيوني، العدد 536.

القحطاني، مبارك بن علي (1999)، التحالف التركي الإسـرائيلي مـن منظـور استراتيجي، **مجلة الحرس الوطني**، السنة العشرون، عـدد 204 ، ص 41 – ص 45.

كارت، جلال الدين (2002)، السياسة الخارجية التركية أبعادهـا وآفاقهـا، **مجلـة شؤون الأوسط**، عدد 107 ، ص 158 – ص 172.

كامل، عثمان (1997)، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، **مجلة الـدفاع**، عدد 133 ، ص 22 – ص 29.

كامل، محمد، وسليم، نبيل محمد (2004)، **العلاقات التركية – الأمريكية والـشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

كشك، اشرف عبد الحميد (1996)، الاتفاق التركي – الإسرائيلي وأثره في الأمـن القومي العربي، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 52، ص 65 – ص 70.

كشك، اشرف محمد (2007)، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، **مجلة الساسة الدولية**، مجلد 42، عدد 170، ص 189 – ص 190.

الكيلاني، هيثم (1994)، معضلة الأمن العربي في عاصفة المتغيرات، **شؤون الأوسط** ، عدد 34 ، ص 49 – ص 62.

الكيلاني، هيثم (1996)، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية – التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الكيلاني، هيثم (1999)، الاتفاق التركي-الإسرائيلي، **الحرس الوطني**، مجلد 20، عدد 208 ، ص 29 – ص 33.

كينزر، ستيفن (1998)، تركيا تتجه نحو علاقات إستراتيجية بعيدا عن أوروبا، **مجلة الحرس الوطني**، ترجمة: علي محمد رجب، السنة التاسعة، العدد 193، ص 18 – ص 19.

كيوان، مأمون (1996)، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي : خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية، **شؤون عربية**، عدد 87 ، ص 127 – ص 139.

كيوان، مأمون (1999)، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي و التحول إلى نظام أمني إقليمي، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 76 ، ص 15 – ص 21.

محلا، محمد (2001)، **وتحالفت تركيا مع إسرائيل**، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، عمان.

محلي، حسني، (2005)، أمريكا تبحث عن يهودي يصلح سفيراً لدى تركيا، **صحيفة الخليج الإماراتية**، 14 / 5 / 2005.

محلي، حسني، **(**2008)، بوادر توتر بين إسرائيل وتركيا، **صحيفة الخليج الإماراتية**، 29 / 3 /2008.

محلي، حسني، (2007)، مطالب تركية باستعادة الموصل وكركوك في حالة تقسيم العراق، **الخليج الإماراتية** 25-11-2007.

محمد، صلاح عبد الرحيم (2005) العلاقات التركية الإسرائيلية، **مجلة الأزهر**، مجلد 78، عدد 4 ، ص 640 – ص 647.

مصطفى، جهان، 2008، **مؤامرة الإطاحة بإسلاميي تركيا.. حقـائق ومفاجـآت**، متوفر عبر: http://jobs.moheet.com/show_files.aspx?fid=10699

معوض، جلال عبد ا (1996)، العلاقـات التركيـة-الإسـرائيلية حتـى نهايـة الثمانينات، **مجلة شؤون عربية**، عدد 88 ، ص 126 – ص 143.

معوض، جلال عبد ا (1998)، التعاون العسكري التركي-الإسـرائيلي، **مجلـة المستقبل العربي**، مجلد 21، عدد 237 ، ص 6 – ص 30.

مفتي، مالك (1998)، **الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

مقلد، إسماعيل صبري (1991)، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصـول والنظريات**، طبعة خاصة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

موسى، خديجة، (2007م)، أدى القسم وتسلم مهام الرئاسة..وواشنطن ترحب غول رئيساً لتركيا، **جريدة الرياض** 29 / 8 / 2007م، العدد 14310.

نافع، بشير موسى، 2006، **الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الـشاملة**، متوفر عبـر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C69BFF0D-36CD-4D23-9649-1520BC57205A.htm

نعمة، كاظم هاشم (1997)، التعاون التركي الإسرائيلي قراءة في الـدوافع، **مجلـة المستقبل العربي**، السنة عشرون، العدد 220 ، ص 4 – ص 17.

النعيمي، احمد نوري (1998)، **اليهود والدولة العثمانية**، دار البشير، عمان.

النعيمي، لقمان عمر (2007)، **تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

نكديمون، شلومو (2004)، **انهيار الآمال الإسرائيلية والكرديـة**، ترجمـة : بـدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

نور الدين، محمد (2004)، تركيا والشرق الأوسط الكبير، **مجلة شؤون الأوسـط**، عدد 114 ، ص 147 – ص151.

نور الدين، محمد (2005)، الدين والسياسة في تركيا، **مجلة شؤون الأوسط**، عـدد 118، ص 96 – ص 108.

نور الدين، محمد (2003)، تركيا : الإسلاميون في السلطة، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 109، ص 193 – ص201.

نور الدين، محمد، (2005)، تركيا وإسرائيل وتضاد المصالح، **صحيفة الشرق القطرية** 11/ 5 / 2005.

نور الدين، محمد، 2005 قبرص التركية تنتظر العرب لإنقاذها من الإسرائيليين، **صحيفة السفير اللبنانية**، 21 / 7 / 2005.

نور الدين، محمد، 2009 **لماذا القلق الإسرائيلي من مناورات تركيا وسوريا؟**، صحيفة تايم تورك التركية، 28 / 4 / 2009، متوفر عبر: http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=16042

نوري، قيس محمد (2000)، الدور الإقليمي التركي و تأثيره على الأمن القومي العربي : التعاون التركي-الإسرائيلي أنموذجا، **دراسات اجتماعية**، مجلد 2، عدد 8 ، ص 71 – ص 83.

الهواري، عبد الرحمن رشدي (1996)، التحالف الاستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أميركا وتركيا، **مجلة الدفاع**، العدد 119 ، ص 48 – ص 55.

الهواري، عبد الرحمن رشدي(1997)، المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق، **مجلة الدفاع**، العدد 133 ، ص 34 – ص 46.

هورويتز، بروس (1992)، أزمة المياه في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، ترجمة : غسان رملاوي، عدد 5 ، ص 77 – ص 87.

الهويدي، فهمي، (2003)، احتجاج تركي على تمدد إسرائيلي في شمال العراق، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية**، 5/ 11 / 2003، العدد 9108.

الهيئة العامة للاستعلامات (1997)، العلاقات التركية – الإسرائيلية والتوازن الإقليمي، **سلسلة دراسات دولية معاصرة**، رقم 114 ، ص 25 – ص 28.

وولت، ستيفن، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، متوفر عبر: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

ياشا، إسماعيل 2008، **ملابسات قرار المحكمة الدستورية في تركيا،** متوفرعبر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCF50543-4271-4295-B420-1B81DD2791F3.htm
يافوز، هاكان (2000)، **العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
(الشرق الأوسط السعودية، 22/ 3 / 2004).
(صحيفة الحياة، 19 / 1 / 2000).

ب- المراجع باللغة الانجليزية :-

Burris, Gregory A. 2003, **Turkey-Israel: Speed Bumps**, Middle east.
Dahl, Brock and Slutzky, Danielle, (2006)**The Washington Iustitute for Near East policy**

ج- الروابط الالكترونية (الانترنت):

الجزيرة نت، **حزب العدالة والتنمية (AKP)، متوفر عبر:**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm
تايم تورك التركية، 25 / 11 /2008، **الهند وتركيا وإسرائيل يناقشون مشروعا لخط أنابيب غاز، متوفر عبر:**
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=11322،
صحيفة تايم تورك التركية، 13 / 3 / 2009. تركيا ستتوسط بين سوريا واسرائيل إذا طلب منها، **متوفر عبر:**
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=15228
الجزيرة نت،2001. **صواريخ إسرائيلية في تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية، متوفر عبر:**
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=13051
العربية نت، 2005، **متوفر عبر:**
http://www.alarabiya.net/writers/warchive.php?writer=1020
وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007، **اللجنة الاقتصادية المشتركة لتركيا وإسرائيل،** متوفر عبر:

http://www.altawasul.com/MFAAR/bilateral+relations/latest+developements/israel+turkey+increase+economic+cooperation+07032007.htm?DisplayMode=print

بي بي سي، 2004، **عمليات غزة توتر العلاقات بين إسـرائيل وتركيـا**، متـوفر عبر: -
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3755000/3755731.stm

البحر المتوسط يشهد أضخم مناورات إسرائيلية - أميركية - تركية، (شبكة الصحافة غير المنحازة، 2007)، متوفر عبر:
http://www.voltairenet.org/article150928.html

أخبار العالم التركية، 2009، الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأميـركيين، متوفر عبر: http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=20581

بي بي سي نت، 2007، البرلمان التركي يجيز التوغل في الأراضـي العراقيـة، متوفر عبر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7050000/7050135.stm

الجزيرة نت، 2007. رايس تدعو تركيا لضبط النفس والأكراد يتوعـدون بـالرد، متوفر عبر:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1071697

أخبار العالم التركية، 2009). اتصال أوباما بغول وأردوغان: دحض لافتـراءات اليهود، 19.02.2009، متوفر عبر:
http://ar.dunyabulteni.net/news_detail.php?id=20780

الجزيرة نت، 2008، متوفر عبر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F517323-4116-4A1D-99FD-A905B3BDA9AE.htm

صحيفة تايم تورك التركية، 13 / 3 / 2009، تركيا مستعدة لبدء الوسـاطة بـين إسرائيل وسوريا مجددا، متوفر عبر:
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=14406

الشريف، الجزيرة نت، 2002، متوفر عبر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E6FDFBC-C0AC-4E0E-91EC-1655B46A90C5.htm

الجزيرة نت، 2008، مجموعة الدول النامية الثماني تحارب أزمة الغذاء، متـوفر عبـر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ABCB7895-58F7-4A7C-BD93-FFA65966422B.htm

ترحيب أوروبي بانتخاب عبدا غول رئيسا لتركيا، (موقع دويتشه فيله الالكتروني DW-WORLD.DE التلفزيون الألماني الخارجي، 2007)، متوفر عبر:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,2755842,00.html

(بي بي سي، 2008). الاتحاد الاوروبي ينتقد محاولة حظر حزب العدالة، **متوفر عبر:**
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7298000/7298395.stm

الجزيرة نت، 2008. ترحيب دولي برفض القضاء التركي حل حزب أردوغـان، متوفر عبر:
http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1095958

العثمانيون الجدد، (الجزيرة نت، تحت المجهر،31/ 7/ 2007).، متوفر عبـر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F48D07FF-8BE2-43F4-B960-36A20883543E.htm

اردوغان يجدد انتقاده لحكومة شارون، 2004/6/15، الجزيرة نت، متوفر عبـر:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=78749

رئيس الوزراء التركي أردوغان: سياسات الحكومة الإسرائيلية تهدد الأمن والسلام في المنطقة، وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 12/ 10 / 2004.، متوفر عبر:
http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=2852

الجزيرة نت، 2006، قسم البحوث والدراسات، معاهدة سيفر 1920، متوفر عبر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9278E6D6-C4B6-44C5-A210-221837A63CD9.htm

الاكـــراد، الموســـوعة الحـــــرة، 2008، متـــوفر عبـــر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF.

الجزيرة نت، الموافق8/10/ 2007، حزب العمال الكردسـتاني، متـوفر عبـر:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1071221

صحيفة تايم تورك التركية، 20 / 2 / 2009، أشـكنازي يعتـذر لتركيـا علـى تـــــصريحات مزراحـــــي، متـــــوفر عبـــــر:
http://ar.timeturk.com/news_print.php?id=13476

أخبار العالم، 2009، زيـارة أوبامـا لتركيـا ولغـة المـصالح، متـوفر عبـر:
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=22739